



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «25» ل.س. • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

طور جديد من الاشتباك الروسي - الأمريكي

ظهرت إلى سطح التداول السياسي والإعلامي خلال الأسبوع الفائت جملة من «القضايا الساخنة»، المرتبطة بعدد من المسائل المتفجرة في العالم، وكما هي العادة دائماً، جرى إعلامياً تضخيم ظاهري لتلك القضايا لبناء «استنتاجات» تدخل في باب الدعاية السياسية، أكثر بكثير من كونها استنتاجات جدية، حتى بالنسبة لأولئك الذين أطلقوها!

على رأس هذه «القضايا الساخنة»، القول بارتفاع منسوب الوجود العسكري الروسي في سورية، واشتراك جنود روس في المعارك على الأرض، الأمر الذي أطلقه الإعلام الصهيوني، وتلقفه الأمريكي، واستثمر فيه لاحقاً متشددو أطراف الصراع في سورية، كل من منظوره ولغاياته.

والمفارقة أن استنتاجات هؤلاء، ومن مواقع متباينة، توافقت على نفخ الروح في مقولات «الحسم والإسقاط»، لتخرج بالقول أن «الحل السياسي انتهى أو بات مؤجلاً حتى إشعار آخر»، وأصبح الباب الآن مشرعاً باتجاه «الحل الميداني» الذي سيشكل «أرضية الحل السياسي في يوم ما»!

إن جملة من المؤشرات التي رافقت الحديث عن ارتفاع الوجود العسكري الروسي في سورية تسمح بوضعه في سياق اشتداد حدة الاشتباك الدولي، ومن بينها:

- ارتفاع الضغط الروسي على الأوروبيين والولايات المتحدة إلى مستويات غير مسبوقة باتجاه حل الأزمة الأوكرانية.
- التلويح بسحب ورقة خطوط الغاز الراجعة من يد تركيا، بما يشير إلى ضغط عال أيضاً.
- الضغط الروسي على التحالف الأمريكي ضد داعش من باب عدم جديته وعدم قدرته على تحقيق أي إنجاز حقيقي على الأرض.

إن هذه المؤشرات تقود نحو استنتاج أساسي هو أن الاشتباك الروسي - الأمريكي، في إطار فرض التوازن الدولي الجديد، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، قد انتقل إلى مرحلة جديدة من هذه العملية، وعنوان هذه المرحلة، فيما يبدو، هو انتقال الروس من الدفاع إلى الهجوم.

وهذا يعني الانتقال من الاستفادة من أخطاء ومشكلات واشنطن، على الصعد المختلفة، إلى أخذ زمام المبادرة.

بالنظر إلى الأزمة السورية، فإن سياسة «الأمريكي» المتحولة والمتغيرة، والمحافظة على الأهداف الاستراتيجية، بطبيعة الحال، وصلت إلى مأزق حقيقي وخيارات محدودة وضيقة، عنوانها الأساسي «الحل السياسي»، وهو ما حاولت واشنطن ابتزاز روسيا بقبولها به مقابل بقاء مسألة محاربة الإرهاب في عهدها عبر التحالف الذي تقوده، والتحاق موسكو به، وهو ما لم يقبل به الروس، ولا ينسجم مع ما كانوا يسعون إليه منذ البداية، لأن حلاً سياسياً لسورية تحت هدير الطائرات الأمريكية لن يكون حلاً بالفعل.

وعليه فإن ما يظهر من تصعيد سياسي روسي في مسألة التحالف الأمريكي، وعدم جديته، ووجوب ارتكازه إلى الشرعية الدولية، هو مفتاح العقد. ومختلف المبالغات الإعلامية فيما يتعلق بتصعيد عسكري روسي ليست إلا عوامل تشويش مقصود على هذه المسألة.

إن أكثر ما يهم السوريين من هذا الانتقال، ومن هذه المرحلة الجديدة من الاشتباك هو الأمور التالية: أولاً، إذا كان الملف النووي الإيراني، في ظل توازنات دولية أخرى، قد تطلب سنوات ليصل إلى نهايته، فإن المرحلة الحالية ستفرض حلولاً سريعة بالمقارنة، بل وستفرض تدرجاً للملفات المتأزمة الواحد تلو الآخر.

ثانياً: بقاء الأزمة السورية بواقعها وأخطارها وتداعياتها مفتوحة «إلى ما لا نهاية» لم يعد مقبولاً لدى أطراف مختلفة، بما فيها بعض حلفاء واشنطن التقليديين في أوروبا، مما يدفع بالحل السياسي في سورية لأن يتحول إلى أولوية على المستوى الدولي. وما يجري حالياً هو تحضير الإطار الدولي والإقليمي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، الذي سيجري ضمنه هذا الحل، بحيث يجري في ظل التوازن الدولي الواقعي.

ثالثاً: إن شعار «مكافحة الإرهاب» سيتحول سريعاً من ورقة يتلاعب بها المتشددون من الأطراف المختلفة، إلى ورقة يحاول الجميع كسبها عبر محاربة جدية وحقيقية للإرهاب. وهو ما سيضع نهاية غير بعيدة لهذه المسألة.

رابعاً: إن التلازم والتزامن بين الحل السياسي، ومكافحة الإرهاب، أصبحا أمراً محسوماً ومنتهياً، انطلاقاً من موضوعية هذا التلازم بداية، ومن الضغط الروسي - الصيني باتجاهه.

خامساً: إن ترجمة هذا التلازم تعني كسر منطق التحالفات غير الجدية وغير المجدية في مكافحة الإرهاب ارتباطاً بإطلاق الحل السياسي عبر جنيف3، على أساس جنيف3، كصيغة توافقية لا بدليل عنها، في الظروف الحالية.

انترنت

[05]

اللاجئون السوريون..

الموت أو الاستغلال..!

شؤون عربية ودولية



الحراك اللبناني
يوصل احتجاجاته

18

شؤون محلية



«التعليم العالي»
ومفاجآت مفاضلاتها

16

شؤون اقتصادية



إنتاج الكهرباء
ثلث ما قبل الأزمة..!

12

ملف «سورية 2015»



وفد لجنة متابعة نداء موسكو
في العاصمة الروسية

06

من طلاب فقراء.. لعمال أجراء



يعود قسم من الأطفال والفتية الذين اشتغلوا في العطلة الصيفية كعمال موسمين للالتحاق بمدارسهم، فيما يبقى القسم الآخر منهم على رأس عملهم يتابعون عملهم المأجور. ليس رفضاً للدراسة بل رفضاً للعوز والحرمان الذي أصاب الأسرة السورية بفعل التدهور المتسارع للوضع المعيشي الكارثي.

بين المشاغل والورش للعمل بأجور تحميمهم من الجوع والتشرد، والعوز الشديد، مما أعطى أرباب العمل أداة تحكم جديدة برقبة العباد، فهم الأقدر على استغلال هذه الفرص، حيث يعتبر الطفل العامل عنصر ربح إضافي لهم، فأجره لا يتعدى ربع أجر العامل الكبير، وهو أكثر رضوخاً لشروط العمل المفروضة على الجميع، وأغلب أرباب العمل لا يراعون طفولتهم فيدفعون بهم لأعمال لا تتناسب مع ضعف أجسادهم ولا مع وعيهم، فرب العمل لا يهتم في نهاية الأمر سوى مراكمة أرباحه، وما حديته المعلن بأن سبب عمل الأطفال لديه هو طمعه بالثواب الإلهي، والمباركة برزقه إلا نفاقاً وغطاءً يسمح له بامتصاص ما أمكنه من قوة عملهم وتعبيهم وعرقهم، فأولاده ينعمون بنعمة التحصيل الدراسي والاستقرار المادي والاجتماعي، نتيجة استغلاله لأطفال الآخرين، وليس لأن الله يجزيه خيراً لرافته وسماحه لبعض الأطفال المحتاجين للعمل لديه.

تكثر التصريحات والدراسات والبرامج الإعلامية التي تتحدث عن خطورة ظاهري التسرب الدراسي وعمالة الأطفال، معتمدة على الأرقام المخيفة التي تصدر من هنا وهناك وعن مدى توسعها وتمدها بفعل استمرار الأزمة التي اقتربت من عامها الخامس، وبيتدع الدارسون والسياسيون عشرات الحلول التي لا تلامس جذر المشكلة وأسبابها، إن الحل الجدي والحقيقي لهذه الظاهرة، هو بانتهاء الأزمة عبر الحل السياسي الذي يحافظ على ما تبقى من دور للدولة عبر مؤسساتها، وذلك بالبدء بعملية التغيير الجذري للنظام الاقتصادي الاجتماعي باتجاه نظام ينطلق من مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين، لبناء وطن يستطيع أطفاله أن يتعلموا ليعمرها فأينما نجد الفقر والتهميش، سنجد الجهل والتسرب الدراسي وعمالة الأطفال.

دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوسع القطاع العام والزراعي، والصناعي، وإحداث الثنائيات والمعاهد الصناعية وتضخم جهاز الدولة وتطوره الذي تزامن مع فرض إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية، تغيرت الغاية من عمالة الأطفال وتراجعت نسبة التسرب الدراسي، وبقيت بحدودها الدنيا وفق الدراسات المختصة المحلية منها والدولية، إلى أن بدأت التحولات الكبرى بالسياسات الاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي عبر حكومات متتابعة، أقرت تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية المفصلة على مقياس رؤوس الأموال والمعادية بشكل واضح وكبير للعاملين كافة بأجر، فبدأت مكثت النهب بشطف ما أمكنها من جيوب الشريحة المتعاشية على أجرها، بخفة أيدي النشالين تارة، وبوقاحة السالبيين بواسطة السلاح تارة أخرى، فترجع الوضع المعيشي للأسر المعتمدة على الأجر بشكل كبير ومتسارع، ولم يعد يكفي أجر واحد لتأمين مستلزمات الأسرة، مما دفع بأعداد هائلة من الأطفال والفتية لسوق العمل، ولكن هذه المرة ليس من أجل تعلم مهنة ما، ولا كعمال موسمين، بل من أجل الأجر بحد ذاته، فبيعت قوة عمل الأطفال - بئس بخس - وأصبحوا كغيرهم من العمال غير المنظمين يخضعون لقانون العرض والطلب الذي يتحكم به أرباب العمل، وهؤلاء الأطفال البروليتاريين جميعهم ليسوا أولاد عمال، بل هم حصراً أولاد ذوي الدخل المحدود والأسر العمالية والفقراء.

رحمة من أرباب العمل أم استغلال فاضح؟

أثقلت الأزمة الوطنية الكارثية على الأسر المعتمدة على الأجر، وتدهورت أوضاعهم المعيشية بشكل حاد، فالآلاف الأسر فقدت معيها الوحيد، وفرضت عليهم واقعاً جديداً، فانتشر أطفالهم

هاشم يعقوبي

لا يعد تواجد الأطفال في سوق العمل غير المنظم وجوداً طارئاً أو جديداً طالما تواجدوا في المشاغل والورشات والمعامل، وبأغلب المهن والحرف والأشغال، ولكن النسبة الأكبر من هؤلاء الأطفال العمال تواجدوا بصفة عمال موسمين، يدرسون في فصل الشتاء، ويشغلون في فصل الصيف كونهم ينحدرون من أسر عمالية ومهنية تدرك بوعيها الفطري الطبقي من جهة، وبتراكم تجاربها الخاصة وظروفها المعيشية من جهة أخرى، أهمية التحصيل العلمي للطفل، وأيضاً ضرورة تسليحه بمهنة تؤمن له أجراً يمنحه حياة كريمة على مبدأ «بايدو مصلحة إذا فشل بالدراسة» وبموازاة ذلك يتواجد الأطفال العمال الذين تركوا مدارسهم أو لم يدخلوها أساساً، والتحقوا بسوق العمل كعمال وشغيلة يدفعهم لذلك الفعل، فقر حالهم وتواضع معيشتهم، فحاجة الأسرة لأجرهم على مبدأ «بحصة بتسند جرة» تجعلهم مضطرين للتخلي عن تعليم أولادهم والدفع بهم للعمل.

اختلفت الغاية من عمل الأطفال عبر العقود الأخيرة باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد

من رغبة التعلم لضرورة الأجر

اختلفت الغاية من عمل الأطفال عبر العقود الأخيرة باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة في البلاد، حيث كانت الغاية الأساسية لعمل الأطفال هي أن يتعلموا مهنة أو حرفة دون الاهتمام بالأجر الممنوح لهم، فهم يأخذون أجراً زهيداً جداً لا يتعدى أجور النقل، وقد لا يحصلون على أجر أبداً لعدة سنوات، وفي مهن معينة يدفع الأهل لرب العمل مالا مقابل تعليم طفلهم للمهنة، وفي المرحلة التالية التي شهدت زيادة

بصراحة

محمد عادل اللحام



العمال والجبهة المعادية للبرالية الاقتصادية

يكتسب تعزيز العلاقات بين النقابات على المستوى الإقليمي والدولي أهميته كون الموقف الافتراضي الجامع بينهم هو مواجهة القوى المستغلة لقوة عمل الطبقة العاملة، وبالتالي يدفع هذا لتوحيد الجهود المشتركة، ويساهم في اكتساب الخبرات النضالية المتكونة بفعل الدور الكفاحي الذي تقوم به النقابات، في المواقع المختلفة لمواجهة العدو الطبقي، وهذا أمر ضروري لتعزيز وتطوير أشكال النضال المشترك باعتبار العدو أيضاً يطور أشكال استغلاله وآليات نهبه أخذاً بالاعتبار موازين القوى بينه وبين الطبقة العاملة وممثليها، والدروس التي يمكن الاستفادة منها على هذا الصعيد كثيرة، سواء في منطقتنا أو على الصعيد العالمي، حيث من النضال النقابي بمراحل مختلفة كان يتصاعد تارةً وينخفض تارةً أخرى وذلك تبعاً لعوامل كثيرة لسنا بصدد تعدادها، ولكن أهمها هو: جذرية القوى المدافعة عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، التي يسعى العدو الطبقي - كلما أتاحت له الفرصة - للانتقاص منها أو ضربها سواء بالترغيب أو بالترهيب.

جاء في الفقرة الرابعة من التوصيات الختامية للملتقى النقابي «يرى الملتقى ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لمكافحة الإرهاب ومسببات نشوئه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة وفي مقدمتها الفقر والبطالة والجهل والظلم».

السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي فرضتها الإمبريالية على الشعوب، وخاصة الفقيرة منها، لعبت دوراً أساسياً في تفاقم الظواهر المختلفة من فقر وبطالة وتهميش، وهذا يفرض على النقابات والطبقة العاملة خوض النضالات المتعددة الأوجه لإسقاط تلك السياسات الظالمة، باعتبارها المصدر الأساسي لتوالد الإرهاب والفاشية بأشكالها وألوانها كلها حيث لا تعني مواجهة الإرهاب الجانب العسكري فقط، وإن كان ضرورياً، ولكن اقتلاع الجذور المولدة له هو الضامن لعدم استنابته من جديد، ومن هنا تأتي أهمية تشكيل جبهة عمالية ونقابية واسعة لمواجهة السياسات الليبرالية المتوحشة التي أصابت المصالح العميقة للشعوب قاطبة، ومنها شعوب المراكز الرأسمالية، كما هو حال اليونان ودول أخرى شبيهة بها، حيث تخوض النقابات والعمال صراعاً مع القوى الإمبريالية المتحكمة باقتصاديات هذه الدول، من أجل رفض إملأاتها وشروطها ونهبها من خلال الديون المفروضة عليها.

إن الأزمة الوطنية العميقة في سورية، التي كان أحد مسببات تفجرها واستمرارها هو: السياسات الاقتصادية الليبرالية التي ساهمت في تعزيز وتعميق الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي جاء على ذكرها البيان الختامي، والتي تتطلب من الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية موقفاً حازماً تجاهها من أجل وضع قطار المواجهة مع الإمبريالية على سكتة الصحيحة، وبعده الاقتصادي الاجتماعي، حتى لا تصبح مجرد شعارات.

عقد في مجمع صحرى السياحي في الفترة بين 13-14 2015 الملتقى النقابي الدولي بدعوة من الاتحاد العالمي للنقابات والاتحاد الدولي للعمال العرب والاتحاد العام لنقابات العمال في سورية جريدة «قاسيون» تنشر بعض ما جاء في البيان الختامي للملتقى.

البيان الختامي

للملتقى النقابي الدولي للتضامن مع عمال وشعب سورية

تفتيت المجتمع وتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذا الإعلان.

يدين الملتقى سياسات وصراعات السيطرة على مصادر الطاقة والنفط والغاز والمرات المائية لضرب الاقتصادات المنافسة لهذه الدول وغيرها وأعمال التدخلات الإمبريالية وحلفاء الغرب وتوابعهم الإقليميين ويشجب صمت واصطفاف بعض النقابات والاتحادات الإقليمية والدولية مع هذه السياسات الضارة بعمال وشعوب معظم بلدان العالم.

يحيي الملتقى التحركات العمالية الشعبية في العديد من بلدان العالم وذلك في مواجهة الهجمة الشرسة لقوى رأس المال ومناهضة السياسات المالية والتقديرة ومطالباتهم بإلغاء الديون الخارجية وفوائدها.

يحيي الملتقى باسم جميع المشاركين وتنظيماتهم وعمالهم والأعضاء الذين يمثلونهم الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الاتحاد العالمي للنقابات الذي نهض في مواجهة الحرب والعنف بعد كارثة الحرب العالمية الثانية في عام 1945. ويعرب عن تقديره البالغ للتاريخ النضالي لهذا الاتحاد ومنظماته المهنية والوطنية والأعضاء، دفاعاً عن العمال والنقابات والشعوب ومن أجل التقدم والسلام... ويسجل الملتقى تميته للجهود المبذولة راهناً.. وخلال السنين الماضية من قبل هذا الاتحاد في مقاومة هجمة قوى السوق والنيوليبرالية المتوحشة ضد العمال والشعوب وخاصة مناصرته لقضايا البلدان النامية وفي مقدمتها القضايا العربية العادلة وفي الطليعة منها القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعاً وتلال كفار شوبا في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.



الدولي والعربي لمكافحة الإرهاب فعلياً، وتجنيف منابعه، وضرورة وجود خطط حكومية تساهم فيها النقابات، من أجل التغلب على عوامل ومسببات نشوء الإرهاب وثقافة العنف. يرى الملتقى ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لمكافحة الإرهاب ومسببات نشوئه والجهل والظلم.

يدين الملتقى الاستغلال اللإنساني لمشكلة اللاجئين والمهجرين والنازحين وخاصة من قبل حكومات ومافيات وعصابات الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، كما يدين الاستغلال الجنسي للقاصرين وممارسات امتهان الكرامة الإنسانية وخاصة للنساء والأطفال. إعلان جبهة نقابية عمالية ضد الإرهاب ومن أجل التصدي له، وتحصين المجتمعات وإشاعة الفكر التنويري ضد مفاهيم القوى الظلامية التكفيرية الإلغائية التي تسعى إلى

● الجوانب الأخلاقية للإرهاب التكفيري وظواهر تجنيد الأطفال والاتجار بالنساء والأعضاء البشرية.

التوجهات والتوصيات الختامية

يعلن الملتقى تضامنه الصادق والفعلي مع عمال وشعب سورية ودولتهم الوطنية، ودعم نضالهم الوطني الجامع ضد سياسات وممارسات وانتهاكات التدخلات الخارجية للقوى الإمبريالية والرجعيات العربية والإقليمية والمحلية، ويدين بشدة دعمها وتمويلها وتسليحها لمجموعات الإرهاب الظلامي. كما يعرب عن استغرابه واستهجانته لاستمرار دعم هذه القوى لإرهاب هذه المجموعات رغم إدانتته من مجلس الأمن والمجتمع الدولي. يؤكد الملتقى على وجوب التعاون والتنسيق

شارك في الملتقى عدد من الاتحادات النقابية الأعضاء في كل من الاتحادين المذكورين العالمي والعربي بالإضافة إلى عدد من المنظمات النقابية الوطنية المستقلة حيث بلغ عدد المشاركين /344/ قائداً نقابياً من /98/ بلداً يمثلون /300/ مليون عامل من قارات العالم كافة حسب البيان الختامي.

أكدت الكلمات على أهمية هذا الملتقى في تعزيز الكفاح المشترك للطبقة العاملة العالمية وحركتها النقابية، في مواجهة سياسات التدخلات الخارجية والحصارات الجائرة والأعمال الوحشية الدموية للمجموعات الإرهابية، المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والرجعية العربية المرتبطة بسياسات التحالف المعادي. وأعرب المتحدثون عن قلقهم من الاستثمار البشع لمأساة المهاجرين السوريين عبر الهجرة ويرون فيها استكمالاً للمخطط التدميري لإفراغ سورية من أبنائها. بدأ الملتقى بمناقشة محاوره، حيث قدمت أوراق هامة غطت المحاور المطلوبة وتلاها مداخلات وتعقيبات من عدد من النقابيين والخبراء وقد كانت المحاور على النحو التالي:

● الإرهاب وجذوره وعوامل نشوئه وأخطاره على الطبقة العاملة والشعوب وسبل مواجهته. ● الحصار والعقوبات والضغط الاقتصادي أداة إرهابية غير مشروعة ضد الشعوب لتكريس الهيمنة الإمبريالية. ● تعزيز وحدة العمال والحركة النقابية وطنياً وعربياً وعالمياً في مواجهة التحديات جميعها وأليات تطوير التضامن النقابي الدولي.

يدين الملتقى الاستغلال اللإنساني لمشكلة اللاجئين والمهجرين والنازحين وخاصة من قبل حكومات ومافيات وعصابات الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية

عمال الحدائق: «ما ضل غير الراتب»

■ فادي نصري

يبلغ عدد عمال الحدائق في دمشق 3104 عامل دائم ومؤقت بالإضافة إلى 173 عاملاً موسمياً ليصبح المجموع 3277 عامل حدائق وقد جرى تسريح 173 عامل موسمي بعد انتهاء عقودهم كما استشهد العشرات منهم أثناء أداءهم لعملهم خلال الأزمة.

ظروف فاقية

عمال الحدائق يعملون في تنظيف الحدائق والعناية بالجزر الوسطية للطرق ومتابعة أعمال السقاية للأحواض والتعشيب، وقص وتقليم الأشجار وإزالة الأعشاب اليابسة، ويعملون في ظروف غير ملائمة حيث يقضون جل وقتهم في مناطق مكشوفة متحملين مختلف ظروف الطقس.

الحقوق المسلوقة

حرم عمال الحدائق بالبداية من بدل اللباس، وأصبح العمال يعملون بملابسهم وهذا ما كلفهم أعباء إضافية في ظل غلاء الأسعار، لا يستطيعون أمامه كسوة أنفسهم على حد تعبير عامل حدائق يعمل في دمشق، ليجاوز الأمر حدود ذلك، ويطلب تعويضات طبيعة العمل التي كانت تبلغ 100% وأصبحت

في سلسلة الحقوق المسلوقة للعمال في سورية، كان عمال الحدائق هم إحدى هذه الحلقات الأضعف والتي تم إجهاز عليها بفعل السياسة الحكومية المتبعة، حيث سلبت حقوقهم وسحبت مكتسباتهم التي تحققت بشق الأنفس.

تسريح مزاجي

العمال المؤقتون والموسميون يعانون عنباً مضافاً بسبب التسريح مع بداية الأزمة، فقد تم تسريح أعداد كبيرة بعد انتهاء عقودهم بشكل دائم على الرغم من النقص الشديد في أعداد عمال هذا القطاع، رغم أن هناك من يقبض راتبه بشكل كامل دون أن يتواجد في عمله، حيث يعمل جزء منهم في فلل تابعة لبعض المسؤولين، ما يعكس حجم الفساد والمحسوبيات المتفشية، والتي لا يتم ترميرها إلا على حساب هؤلاء العمال المضطهدين.

حقوق يجب أن تعود

أمام هذا الواقع والحقائق على الأرض، يجب الضغط باتجاه وجوب منح عمال الحدائق تعويض طبيعة العمل المناسب، وإعادة المصروفين من الخدمة والمسرحين وتوحيد شركات التأمين الصحي تحت مظلة المؤسسات العامة السورية للتأمين، ورفع سقف المعالجة السنوية وشمول عائلات العمال بالتأمين الصحي، وتثبيت العمال المؤقتين، وتأمين الوجبة الغذائية لهم، وتأمين بدل اللباس.

هذه هي الصورة العامة التي تكشف كيف يعمل ويعيش عمال الحدائق في مدينة دمشق في ظل الأزمة الحالية والتراجع عن المكتسبات العمالية.

75% بين عامي 2011 - 2013 كما جرى تخفيضها من 65% من الراتب إلى 35% عام 2015، وأغلب العمال يقطنون في أماكن تبعد كثيراً عن مراكز عملهم، ويتنقلون بوسائط النقل العادية، مما يرتب عليهم عبئاً مادياً إضافياً واختفت الوجبة الغذائية الوقائية «بيض وحليب» منذ عام 2011 كما اختفت الحوافز التي كانت بنسبة 40% و50% من الراتب.

علاج طبي «بالواسطة»

أن وسطي راتب عامل الحدائق هو بحدود 18000 ل.س. وهو لا يساوي وسطي الأجور البالغ 24000 ل.س. ناهيك عن التأمين الصحي المتردي حيث يخضع هذا الأخير للمحسوبيات «الواسطات» لدى طبيب المستوصف، وكان في السابق على سبيل المثال: يحق للعامل إجراء علاج لأسنانه مرتين في العام، واليوم لا يحق له إلا مرة واحدة، في ظل تراجع الحكومة المستمر عن دورها الرعائي وتجريد العمال من مكتسباتهم وبدء اختفاء الطبابة العمالية شيئاً فشيئاً.

لنساء: هل يستطيع العامل بهذا الأجر الاستمرار بالحياة وتأمين متطلبات العيش الكريم لعائلته؟ وكيف لهذا عامل في ظل استنزافه من خلال سلب حقوقه والإجحاف الواقع عليه في ظل هذا الواقع من غلاء وتهديد أمني ومعيشي الاستمرار في العمل؟

جميل:

واشنطن تريد أن تغطي انسحابها السياسي بقنابل دخانية!



● هناك الكثير من الكلام حول تصاعد الوجود العسكري الروسي في سورية وأنت في موسكو وولك صلاتك، ماذا يمكن أن نفهم منك في هذا الموضوع؟

أولاً أريد أن أشير إلى أن الحديث عن زيادة الوجود العسكري الروسي هو مبالغة إعلامية بالدرجة الأولى، وأعتقد أن من أرسل القوات الروسية إلى سورية هم الأمريكيون أنفسهم عبر الإعلام، لأنه إلى الآن لم يتحدث أحد عن الموضوع، إذا أردنا أن نكون جديين في التعامل مع الحدث، فرسياً لم يتم الحديث إلا من الطرف الأمريكي. اليوم والبارحة تابعت بشكل جدي كل التصريحات الرسمية، ولم يكن هناك أية ردود فعل من الأوروبيين أو الخليج أو السعودية على التصريحات الأمريكية. هذا أولاً، أما ثانياً فالمناورات العسكرية الروسية هي مناورات عسكرية سنوية، وبالتالي ما الذي استجد في هذا الموضوع؟

استضافت قناة «العربية» مساء الأحد 2015/9/13 د.قديري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، حيث تركز حوار المذيعة نجوى فاسم على ما يسمى بزيادة الوجود العسكري الروسي في سورية، وعلى آخر تطورات ملف الحل السياسي للأزمة السورية. وفيما يلي الأجزاء الأساسية من الحوار المنشور كاملاً، كمادة فلمية، على موقع «قاسيون»:

عملية سياسية عميقة تجري بالتوافق بين الجميع كما نص بيان «جنيف1».

● أنا كنت أسالك عن علاقة الروس بالمعارضات كلها؟

أجبت أن الاقتراح الذي قدمه الروس يضم 38 اسم من هيئة التنسيق وجبهة التغيير والائتلاف وكل القوى المعارضة السورية والشخصيات المستقلة فهم يتعاملون بشكل موضوعي وحيادي مع الجميع.

● هذا يعني أن الروس واثقون أن جميع هؤلاء موافقون على ما تقوم به روسيا، أي أن العلاقة تطورت إلى هذا الحد؟

لا ليسوا واثقين، ولكن واثقون بأن السوريين يجب أن يجلسوا مع بعضهم البعض، وأن لا يتدخل أحد في أمورهم التي يجب أن يحلها هم، وليس غيرهم، لأنه إن حصل أن حل لنا مشاكلنا غيرنا، فسيصبح ذلك سابقة خطيرة في العلاقات الدولية. وغداً الأمريكيون سوف يستطيعون بعد تسجيل هذه السابقة أن يعينوا الرئيس الفرنسي عملياً، أو أي رئيس دولة في أي مكان، لذلك يجب عدم السماح بهذه السابقة في سورية، وليس من أجل شخص محدد، بل لأنها سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وانتهاك لسيادة الدول وحرمتها.

● وإن كانت روسيا تتولى هذا الدور فهذا يعني أن لها رعاية أصبحت مقبولة من كل الأطراف داخلياً وكل الأطراف خارجياً؟

تعليمين مثلي تماماً أن الموقف الروسي لم يتغير منذ بداية الأزمة السورية، وهذا أكسبها (روسيا) مصداقية، وهي تحافظ على علاقات مع الجميع، سواء أعجبها أم لا، وأيضاً إن أعجبته روسيا أم لا، فروسيا علاقتها عادية مع الجميع، بينما مع الأسف الأطراف الأخرى علاقتها محصورة مع جزء من المعارضة، ونحن طالبنا منذ فشل «جنيف2» بإعادة تشكيل وفد المعارضة، وأعتقد أن هذا الموضوع أصبح وراءنا اليوم نحن ذاهبون إلى «جنيف3» بوفد معارضة واسع التمثيل.

الصحافة الأمريكية، ثم المسؤولين الأمريكيين بعد مضي يومين أو ثلاثة، لذلك أعتقد أن هذه الأخبار حتى يكون لها مصداقية يجب أن يكون لها مرجعية جديّة، وليس موقع الكتروني «إسرائيلي» أو صحيفة أمريكية.

● عندما تحدثت عن «جنيف3» كنت تقصد تحليل أم معلومات بأن هناك توافقاً دولياً وإقليمياً على الذهاب قدماً بهذا الموضوع؟

تحليلي للوقائع التي أراها على الأرض. هناك بيان رئاسي لمجلس الأمن بتشكيل مجموعات العمل التي يجب أن تشكل في نقاشها ونهايتها أساس نقاش «جنيف3»، وعندني معلومات أكيدة أن دي ميستورا يشكل المجموعات ويجري نقاشاً حولها، وعندني معلومات أن المجموعات ستبدأ عملها قريباً، وعندني معلومات أن المجموعات ستنتهي عملها في تشرين الثاني، وهذا كله يعني أنه يجري العمل على التحضير لـ«جنيف3» بشكل جدي، وهو مدخل جدي وجيد من أجل حل الأزمة السورية على أساس بيان «جنيف1».

● كيف تصف العلاقة الروسية مع كامل المعارضة. أسأل بالنسبة للمعارضة التي لم يكن لديها علاقة جيدة مع روسيا مثل الائتلاف؟

سأقول لك القضية التالية، في الدوحة جرى اجتماع ثلاثي كيري-لافروف-الجبير، واتفقوا على أن يجري العمل من أجل التحضير لـ«جنيف3»، وأن يتبادلوا قوائم المرشحين. الروس سلموا قائمتهم خلال 48 ساعة والتي تضم 38 اسماً من المدعويين إلى «موسكو2»، من الذين حضروا ومن الذين لم يحضروا، وإلى هذه اللحظة لم يسلم الأمريكيون والسعوديون قوائمهم. لذلك أعتقد أن التحضيرات جارية، ولكن المطلوب من الجميع أن يتحملوا مسؤولياتهم، لأن القضية في سورية لم تعد سياسية بالمعنى الضيق، بل هناك كارثة إنسانية وإرهاب دولي، وهذا لا يمكن حله إلا بالتوازي مع

والى الآن 60 دولة تقوم بقصف داعش، ولم نر إلا تمدد داعش.

● الروس حقيقة لم ينفوا بشكل أكيد أن هناك زيادة فيما يفعلونه على الأرض، ولكن ما لفتني في إجابتك أن الأمريكيين يحاولون أن يغطوا أم معلوماتك تشير إلى أن الأمريكيين يسلمون الملف السوري دولياً للروس؟

لا لم أقصد هذا نهائياً، ما قصدته هو أن توافقاً دولياً يجب أن يجري، وهو في طريقه إلى الصياغة النهائية عبر التحضيرات الجارية على قدم وساق لـ«جنيف3». الروس ليس لهم مصلحة بحل المسألة السورية لوحدهم، لأنهم لا يستطيعون ذلك، وهذا طبيعي لأن القوى التي تتدخل عديدة وكثيرة. من هنا، المطلوب هو توافق دولي، وهو ما يعملون عليه عبر الحل السياسي على أساس بيان «جنيف1» وعبر «جنيف3»، وهذا الأمر الذي يجب الذهاب إليه. أعتقد أن الأمريكيين مستفزون قليلاً بالفترة الأخيرة، وخرجوا قليلاً عن توازنهم، لأنه كما لاحظت في الشهر الحالي والشهر الماضي هناك زيارات كثيرة من الأطراف الدولية والإقليمية كلها إلى موسكو، من أجل استشارتها من أجل حل الأزمة السورية. ويمكن أن نقول أن كل الأطراف الداخلية من المعارضة السورية الموجودة، إن كان هيئة التنسيق أو جبهتنا، جبهة التغيير والتحرير، أو الائتلاف كانوا في موسكو، كل الأطراف التي لها علاقة بالأزمة السورية تأتي إلى موسكو، بينما أعتقد أن القليل منهم ذهب في الفترة الماضية إلى الولايات المتحدة، وهذا يعني أن الدور السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ينخفض، لأن مقدار مصداقيتها انخفض في الفترة الأخيرة، هذا يمكن أن يؤدي إلى ردود فعل من النوع الذي نراه اليوم في قضية المبالغة في الحديث عن القوات الروسية. أريد أن ألفت نظرك إلى أن أول من نشر الخبر عملياً هو موقع «إسرائيلي» على الإنترنت، ثم

طالبنا منذ فشل «جنيف2» بإعادة تشكيل وفد المعارضة وأعتقد أن هذا الموضوع أصبح وراءنا اليوم نحن ذاهبون إلى «جنيف3» بوفد معارضة واسع التمثيل

● كنت أريد القول لا نستطيع أن نسميها مبالغة إعلامية..

لو لم تكن مبالغة إعلامية لكان كل أصدقاء وحلفاء أمريكا قد انضموا إلى الجوقة، وهذا يضع إشارة استفهام كبيرة! أعتقد أن الأمور تنجح نحو الحل السياسي، وهناك من يريد أن يغطي انسحابه السياسي بقنابل دخانية، لكي لا يسأل لماذا مارس سياسات كهذه خلال السنوات الأربع الماضية، والذهاب إلى الحل السياسي-أريد أن ألفت نظرك إلى نقطة هامة جداً- يعني في نهاية المطاف أنه يجب تعويض الشعب السوري المصاب بكارثة إنسانية ودمار وخراب كبير، ومن سيتحمل مسؤولية هذه التعويضات اليوم؟ كل هذه «الرغبة» حول الوجود العسكري الروسي في سورية هدفها الانسحاب من تبعات ما جرى في سورية بالدرجة الأولى، وهم يحسبونها مقدماً على أساس «بنس»، وليس على أساس منطق إنساني نهائياً، لذلك أرجو أن يتم التعامل مع هذه القضية ليس إعلامياً، وإنما على أساس الوقائع على الأرض. الروس لا يخفون أنهم كانوا يدعمون دائماً سورية، عسكرياً واقتصادياً، وهذا منذ أيام الاتحاد السوفيتي، وليس الأمر جديداً. وإذا كان قد جرى تغيير مؤخراً فهو تغيير بالكميات وليس بالأنواع، ولكن الروس يطالبون بتحالف دولي ضد الإرهاب، ومن حقهم أن يجهزوا أنفسهم للدخول في هذا التحالف، حينما يصبح هناك تغطية من الشرعية الدولية، من هنا لا أعتقد أن هناك من يحق له لوم الروس على موقفهم، لأن التدخل الفعلي في الشؤون السورية يجري من الولايات المتحدة وحلفائها،

أول من نشر الخبر عملياً هو موقع «إسرائيلي» على الإنترنت ثم الصحافة الأمريكية ثم المسؤولين الأمريكيون

واشنطن تسارع لبحث

«آليات وقف النزاع في سورية» مع موسكو



الروسي والأمريكي تحدثا قبل ذلك في آب من العام المنصرم حين ترأس تشاك هيغل البنتاغون.

يذكر أن هذه المحادثات بين شويغو وكارتر هي الأولى من نوعها منذ تولي الأخير منصبه في شباط الماضي. وكان وزيراً للدفاع

على استمرار المشاورات. من جهتها، ذكرت مصادر في وزارة الدفاع الأمريكية أن كارتر أشار أثناء المكالمات الهاتفية إلى ضرورة أن تجري محاربة تنظيم «داعش» في سورية بالتوازي مع عملية سياسية انتقالية هناك، مضيفاً أن الوزيرين اتفقا على استمرار الاتصالات الثنائية من أجل مواصلة بحث «آليات وقف النزاع في سورية».

بدورها، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية الجمعة أن البيت الأبيض يطمح لتلقي مزيد من المعلومات حول خطط موسكو في سورية، من أجل منع نشوء نزاعات هناك بين الولايات المتحدة وروسيا.

وقال المتحدث باسم الوزارة مارك تونير للصحفيين، تعليقا على المحادثات الهاتفية بين شويغو وكارتر: «نبدل جهداً من أجل الحصول على مزيد من المعلومات حول نوايا روسيا في سورية»، مضيفاً أن ذلك «ضروري من أجل إقامة آليات احترازية لمنع حدوث نزاعات في المكان ومن أجل تجنب حوادث» بين موسكو وواشنطن. وحسب تونير، فإن الولايات المتحدة تود إقامة الحوار مع روسيا لبحث الوضع في سورية.

فور شيوخ خبر تأكيد موسكو على لا فاعلية التحالف الذي تقوده واشنطن في مواجهة «داعش» في سورية والعراق، وتأكيداً أنها ستدرس إرسال قوات روسية إلى سورية في حال طلبت دمشق ذلك، سرعان ما ظهرت ملامح التراجع في التعنت الأمريكي إزاء الحل السياسي في سورية.

فقد بحث وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو مع نظيره الأمريكي أشتون كارتر الوضع في سورية في اتصال هاتفي جرى الجمعة 18 أيلول، حسبما أفادت وزارة الدفاع الروسية. وبحسب المكتب الصحفي للوزارة، فإن الوزيرين بحثا أثناء المكالمات التي استغرقت ساعة، بالتفاصيل، الأوضاع في الشرق الأوسط بما في ذلك الوضع في سورية والعراق، وأبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بضرورة تنسيق الجهود الثنائية، ومتعددة الأطراف، بهدف مواجهة الإرهاب الدولي.

وشدد المكتب الصحفي على أن «سير الحديث أظهر تقارب وجهتي نظر الجانبين أو تشابهها بشأن معظم المسائل التي جرى بحثها». وأضاف أن الوزيرين أكدا إعادة الاتصالات بين وزارتي الدفاع الروسية الأمريكية واتفقا

موسكو مستعدة للحوار مع واشنطن حول سورية



الكرملين: إن طلبت دمشق قوات روسية فسندرس الأمر

أعلن الكرملين أن موسكو مستعدة لدراسة إرسال قوات إلى سورية في حال تلمي طلب بهذا الشأن من دمشق. وقال دميتري بيسكوف الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي الجمعة 18 أيلول رداً على سؤال حول احتمال موافقة روسيا على مشاركة قوة من الجيش الروسي في عمليات الجيش السوري ضد الإرهاب: «إذا تسلمنا نداءً بهذا الشأن، فسندرسه طبعاً، وسنناقشه في إطار اتصالاتنا وحوارنا الثنائي. أما الآن، فمن الصعب الحديث عن هذا الموضوع بصورة مجردة».

وجاء تأكيد بيسكوف رداً على تصريحات وزير الخارجية السوري وليد المعلم الخميس، الذي أعلن أن بلاده ستطلب قوات روسية لتقاتل إلى جانب قواتها عند الضرورة، نافياً أي وجود لقوات روسية هناك حالياً.

وأضاف المعلم في تصريحات للتلزيون السوري الرسمي أنه ليس هناك قتال مشترك على الأرض مع القوات الروسية، لكن إذا دعت الحاجة فإن دمشق ستدرس الأمر وتطلب ذلك.

وكانت موسكو نفت بدورها المزاعم الإعلامية جميعها حول إرسال قوات ومعدات وأسلحة إلى سورية لتعزيز وجودها العسكري هناك. وشدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على أن مهمة الخبراء العسكريين الروس الموجودين في سورية تكمن في تدريب العسكريين السوريين على استخدام الأسلحة الجديدة التي توردتها موسكو لدعم دمشق في مواجهة «داعش».

ستتعلق في وقت قريب، حسبما نقلت عنه وسائل إعلام في لندن التي يزورها حالياً. وأكد كيري أن «الرئيس الأمريكي باراك أوباما يعتبر إجراء مباحثات مع روسيا خطوة مهمة إلى الأمام.. ونأمل في أنها ستعقد في أقرب وقت وستساعد على تحديد خيارات مختلفة».

في هذا السياق، أشار الدبلوماسي الأمريكي إلى أن القضاء على تنظيم «داعش» لا يزال أولوية ممارسات الولايات المتحدة، إلى جانب «التسوية السياسية باحترام سورية، والتي، كما نعتقد، لا يمكن التوصل إليها بمشاركة الرئيس بشار الأسد لفترة طويلة»، حسب تعبيره. وأضاف: «نبحث عن سبل إيجاد موقف مشترك».



أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا يوم الجمعة 18/9/2015 أن روسيا مستعدة للحوار مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الأزمة السورية.

وقالت زاخاروفا في حديث لوكالة «نوفوستي»: «لم نرفض أبداً إجراء الحوار مع الولايات المتحدة، ولا نزال مستعدين له حالياً أيضاً بشأن المسائل جميعها ذات الاهتمام المشترك، بما فيها حول سورية».

وجاءت هذه التصريحات للدبلوماسية الروسية تعليقا على ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في وقت سابق من اليوم ذاته، وهو أن مباحثات أمريكية روسية حول سورية

بوغدانوف يناقش مع السفير الأمريكي الأزمة السورية والحرب ضد تنظيم «داعش»

ناقش نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف مع سفير الولايات المتحدة لدى موسكو جون تيفت تسوية الأزمة السورية والحرب ضد تنظيم «داعش».

وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية أن اللقاء الذي عقد يوم الجمعة 18 أيلول، جاء بطلب من السفير الأمريكي. وأشار البيان إلى أن النقاش تطرق إلى الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتركز حول مسألة تسوية الأزمة السورية على أساس بيان جنيف الصادر في 30 حزيران 2012.

كما ناقش الطرفان خلال اللقاء مهمة توحيد الجهود للتصدي لخطر الإرهاب والتمثل في تنظيم «داعش»، وذلك في أعقاب الاتصال الهاتفي في وقت سابق بين وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو ونظيره الأمريكي أشتون كارتر.



خالد: «دي ميستورا» لم يقدم لأي طرف خطة ملموسة

حزبية ضيقة. والشعب السوري لا ينسى. المهم إطلاق العملية، ومسألة الأشخاص ليست معطى حاسماً أو نهائياً، لأن هذا منطوق الأمور ولأن الشعب السوري لم يعد يقبل بأشخاص/ أقدار تفرض عليه. تجربة السنوات الخمس مع الأطراف كلها تثبت ذلك، بما فيها تجربة النظام أو حتى الائتلاف ذاته، مثلاً.

● في ظل غياب التوافق الدولي حتى الآن، هل لديكم أمل في نجاح مساعي دي ميستورا، وهل يكفي برايكم الاندفاع الروسي لحل الأزمة؟

ما نشهده، ومنذ فترة لا بأس بها، في ظل ميزان القوى الذي لا يسير في مصلحة واشنطن تبعاً، هو وجود توافق دولي للذهاب إلى حل سياسي على أساس جنيف1 رغم ممانعات أطراف هنا أو هناك، والأمور تسير في هذا الاتجاه. وما تراه اندفاعاً روسياً نرى فيه أنه العمل الضروري

الثابت والمستمر بشكل واضح منذ بداية الأزمة دون أي تغيير، حيث تقوم موسكو بالعمل على إيجاد حل جدي ودرء أخطار استمرار الأزمة السورية، وهذا سيفرض على باقي القوى الدولية الذهاب للحل السياسي. وأي تناقل من هذه القوى في سيرها باتجاه الحل فهو ناتج عن عطالة الفترة السابقة التي كانوا فيها مأزومين بمستوى أقل من أزمتهم الحالية. معارضوا الحل السياسي، في كل طرف كانوا، مأزومين اليوم أكثر مما سبق، لذلك سنتلاشى ممانعتهم للحل تدريجياً، أنظر إلى حال السعودية وتركيا على سبيل المثال. نرى أن الدور الروسي مع حلفائه الآخرين كفيلاً بتبريد الرؤوس الحامية في الأطراف المختلفة التي لا تزال تتعاضد عن الكارثة الإنسانية التي ضربت سورية لأجل مصالحها الضيقة.

● برايكم هل مبادرة دي ميستورا الجديدة ستحل محل اجتماعات موسكو والتي دأبت الخارجية الروسية على عقدها، أم لا بد من عقد اجتماع جديد لموسكو3 قبل الذهاب إلى جنيف3؟

نستطيع القول أن مهمة لقاءات موسكو بالدفع لجنيف3 تحققت ولا داعي لعقد موسكو3 قبيل جنيف3 طالما أن الأمور تسير قدماً، وفي حال وجدنا أن هناك ضرورة لحلحلة بعض الأمور قبيل جنيف3 فلا مشكلة بعقد لقاء في موسكو لأجل تذييل العقبات حتى نصل إلى جنيف3، أي أن موسكو هو محطة للوصول لجنيف3، ليست ضرورية حتى اللحظة، ولكن لا ضير فيها فيما لو استدعاها عقد جنيف3. بالحقيقة إن مبادرة دي ميستورا جاءت نتيجة اجتماعات موسكو فعندما سعى الروس لتحريك مياه الحل الراكدة بعد فشل جنيف2 بغية دفع الأمور إلى الحل بجنيف3، عملوا على عقد اجتماعين في موسكو كانا كفيلاً بجعل الأطراف الدولية الأخرى تعمل للحاق بالحل السياسي، فجاءت مبادرة دي ميستورا تعبيراً عن رغبة دولية، ومن موقع الاضطرار للضبي في الحل السياسي.



● لاقى طول المدة الزمنية لمسار العمل المقترح العديد من الانتقادات من أطراف المعارضة ما هو موقفكم منها؟

بغض النظر عن المدة المحددة فقد أصبحنا في طور التحضير الجدي لجنيف3، فمع وجود بيان رئاسي من مجلس الأمن ومجموعات العمل التي أقرها البيان ومجموعة دولية ستجتمع في أكتوبر، نستطيع القول: أن جنيف3 بات على الأبواب. بكل الأحوال كنا ومازلنا نعمل على أن تتم الأمور بأسرع ما يمكن فكل تأخير دقيقة واحدة هو زيادة في فاتورة الدماء والخسائر البشرية والمادية التي تصاف على كاهل السوريين، وإن أي عمل لتأخير الحل يعني إسهماً في الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب السورية، فالمطلوب العمل بأقصى سرعة للخروج من الأزمة بحل سياسي على أساس جنيف1 ووقف الكارثة الإنسانية، ومواجهة الإرهاب، وتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل.

● كما لاقى عملية اختيار الشخصيات الأربعة تحفظات وخصوصاً من جانب «الائتلاف» ما هو موقفكم من ذلك، وهل أنتم مع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في اللجان وفق المقترح المقدم من دي ميستورا؟

انتقادات الائتلاف تأتي بفعل قوة العطالة للوضع السابق الذي كان يرى فيه نفسه ممثلاً شرعياً ووحيداً للمعارضة السورية وحتى للشعب السوري كله. اليوم هذا الوضع تغير وتم تثبيت فكرة تعددية المعارضة. ولا ينبغي فتح باب اعتراض طرف على أسماء طرف آخر، فهذا يفتح الباب أمام صراعات ثانوية ولا يبشر بمستقبل ديمقراطي واعد ينشده السوريون، والمهم في هذا الموضوع ليس الأشخاص بقدر امتلاك الأطراف المختلفة للإرادة السياسية باتجاه الحل. وفي الأحوال كلها، نحن نؤمن أن حجم الكارثة الإنسانية التي تمر على الشعب السوري لا يسمح وطنياً وأخلاقياً بأية طموحات سياسية أو

ما نشهده ومنذ فترة لا بأس بها في ظل ميزان القوى الذي لا يسير في مصلحة واشنطن تبعاً هو وجود توافق دولي للذهاب إلى حل سياسي على أساس جنيف1

كلها، بما فيها المعيقة والمعرقلية للحل السياسي، باتجاه الذهاب إليه بخطوات عملية، وبالتالي كمحصلة لمجمل لقاءاته مع الأطراف المعنية سواء النظام أم المعارضة بأطرافها، أم القوى الدولية والإقليمية. ونرى في ذلك اقتراحات من الممكن أن تساهم في تسريع حل الأزمة، لذلك سنشارك فيها بالقرار الذي ندعى للمشاركة فيها.

● هل لديكم من تحفظات على المبادرة وخصوصاً فيما يتعلق باللجنتين السياسية والأمنية وصلحاحيتهما؟ نعتقد أن المطلوب من هذه اللجان هو الجلوس والنقاش بغض النظر عن النتائج التي ستتوصل إليها فهي ستصل إلى نقاط توافق ونقاط خلافية، وطالما أن ليس من مهمتها اتخاذ القرارات، فهي معنية بتأمين الأرضية الضرورية للنقاش اللاحق في جنيف3، أي أنها ستساعد في اختصار مراحلها فهي ورشات عمل تؤمن المادة الخام لأخذ القرارات النهائية في جنيف3، ولذلك فإن عملها وصلحاحيتها محصوران في التمهيد للمؤتمر ولا مجال لأن تعيق هذا اللجان عمل المؤتمر.

● هل أنتم كحزب إرادة شعبية مع الاستفتاء الشعبي في نهاية الاتفاق السياسي والذي يصر عليه الجانب الحكومي، أم لديكم مقترحات أخرى؟ لا أحد يمانع إجراء استفتاء شعبي على الاتفاق السياسي النهائي من حيث المبدأ، ولكن من الناحية العملية ينبغي تهيئة الظروف التي تسمح بالقيام بمثل هذا الاستفتاء وغيره مثل عودة المهجرين، وتأمين أن يشمل الاستفتاء من هم في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، ومنع تأثير الأطراف المسيطرة في أي مكان على إرادة الناس، وهذا بكل تأكيد يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً ليصير أمراً ممكناً، وفي حال تأمنت هذه الظروف فنحن بالتأكيد سنكون مع أي استفتاء يسمح بالتعبير الحقيقي عن إرادة الشعب. أما محاولة فرض أي استفتاء من دون تأمين الشروط الرئيسية لتعبير الناس فهو أمر سيدفع لمزيد من الانقسام وهو ما ينبغي الابتعاد عنه كلياً.

نشرت صحيفة «البعث» السورية يوم الأربعاء 16/9/2015 تحقيقاً صحفياً تحت عنوان «هل يبحث دي ميستورا عن حل سياسي أم يطيل أمد الأزمة» غطى آراء عدد من القوى السياسية السورية في الداخل، بالمساعي الأخيرة للمبعوث الدولي إلى سورية، وينشر موقع قاسيون فيما يلي نص إجابات الرفيق معن خالد، المستشار لدى حزب الإرادة الشعبية، على أسئلة الصحيفة، كما تم تقديمها وتبادلها أساساً.

● الصحيفة:

قدم المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا تصوراً للحل السياسي في سورية وتنفيذ «بيان جنيف» مدعوماً بتشكيل مجموعة اتصال دولية - إقليمية، مقترحة عملية سياسية من ثلاث مراحل تتضمن تشكيل ثلاثة أجناس.

1- هيئة انتقالية تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة عدا «الصلاحيات البروتوكولية».

2- تشكيل «مجلس عسكري مشترك» ينسق عمل الفصائل المسلحة من قوات نظامية وفصائل معارضة ويشرف على إصلاح أجهزة الأمن مع احتمال «إلغاء» بعض هذه الأجهزة.

3- عقد مؤتمر وطني وصولاً إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية ب «رعاية» الأمم المتحدة.

كما تناول ديميستورا آلية عمل مجموعات العمل الأربع التي اقترح تشكيلها من الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني، بدءاً من منتصف الشهر المقبل لمدة ثلاثة أشهر. والأسئلة...

هل خاطبكم دي ميستورا بشأن مبادرته، وما هو موقفكم من المبادرة والتي جاءت عبر بيان رئاسي من مجلس الأمن؟

أولاً، ينبغي التأكيد على أن المبعوث الدولي إلى سورية، ستافان دي ميستورا، لم يقدم لأي طرف خطة أو مبادرة، والحديث كلها عن ذلك هو إعلامي وليس رسمي، بدليل تصريحات المتحدث الرئاسي باسم الكرملين ديمتري بيسكوف يوم الخميس الماضي، وبالتالي لا يمكن إعطاء موقف أو رأي بشيء غير موجود أصلاً. وكل ما يمكننا التعليق عليه هو مسألة البيان الرئاسي ومجموعات العمل، وهذه المسألة لا ينبغي خلطها بمسألة خطة غير موجودة، قائمة على تداول إعلامي من منابر مختلفة، ولغايات مختلفة.

في الأحوال كلها، سبق لنا في جبهة التغيير والتحرير، وحزبنا ضمناً، أن التقينا مع السيد دي ميستورا مرات عدة في إطار زيارته إلى سورية، وكذلك خلال مشاوراته في جنيف، وكان لنا معه نقاشات هامة حول تصوراتنا للحل السياسي في سورية. وبالنهاية جاءت أفكار دي ميستورا المعبر عنها في البيان الرئاسي ومجموعات العمل الأربع، كمحصلة لضغط ميزان القوى الدولي الجديد باتجاه إلزام الأطراف

نستطيع القول أن مهمة لقاءات موسكو بالدفع لجنيف3 تحققت ولا داعي لعقد موسكو3 قبيل جنيف3 طالما أن الأمور تسير قدماً

«الانضباط فوق كل الاعتبارات»..!



رغم تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مستوى أمان المواطن السوري، يبدو أن عدداً من مديري المدارس السورية، لا سيما في دمشق، لا يزال منطلقه واقفاً على ما قبل الأزمة السورية، وبشكل خاص في التفصيلات الشكلية والناظرية..!

■ مهران أبو فاضل

يبدو المشهد مضحكاً وبعثاً للسخرية في أن واحد: عشرات الطلاب الشباب من مدرسة «جودت الهاشمي» مجتمعين أمام المدرسة، وممنوعين من الدخول إليها، لأنهم ارتكبوا ما يعدّ خطأ أحمر في قناعة إدارة المدرسة: التأخير لدقائق قليلة عن الدوام الرسمي.

«شو منعمل؟»

رغم غيظهم حيناً، وتندرهم على قرارات الإدارة أحياناً، يشرح الطلاب بأساتهم مع هذا النوع من القرارات الجائرة. من ازدحام المواصلات، وندرة وسائل النقل في بعض المناطق السكنية، إلى الانتظار الطويل على الحواجز، وصولاً إلى الارتباك التي تسببها الحوادث الأمنية التي تشهدها مدينة دمشق بشكل شبه يومي جراء سقوط قذائف الهاون، والصواريخ محلية الصنع، وغيرها. كل تلك العوامل لم تثنِ إدارات بعض المدارس عن الالتزام غير الموضوعي بالقواعد التي كانت سائدة ما قبل الأزمة.

لا يخفي الطلاب انزعاجهم من الازدواجية لدى بعض الإدارات في التعاطي مع منطلق الانضباط

لدى بعض الإدارات في التعاطي مع منطلق الانضباط، فكثير من الاحتياجات الطبيعية يفقدونها هؤلاء في مدارسهم، التي يعوز بعضها العدد الكافي من صابون المياه، والمراحيض، والمدافئ، وحتى زجاج النوافذ..! إلى ذلك، لا يبدو المنطق بترك الطلاب خارج المدارس، مهما كانت الأسباب، منطفاً سليماً، فإذا كان المطلوب هو «تربية الطالب» فذلك لن يجري حكماً عن طريق حرمانه من حصتين أو ثلاث أو يوم دراسي كامل لأنه تأخر عن الحصة الأولى عشرة دقائق..!

النصر: «لماذا لا يقوم الموجهون بتدوين قائمة بأسماء الطلاب القاطنين في أماكن بعيدة؟ أليس ذلك منطقياً كيلا أخسر اليوم الدراسي كاملاً فقط لأنني تأخرت في طريقي إلى المدرسة؟» ويضيف الشاب ذاته: «أنا من سكان شارع نسرين، ومنطقتنا تعتبر منطقة توتر نظراً لمتاخمتها حي التضامن، استيقظ قبل دوام المدرسة بوقت طويل، ورغم ذلك أتأخر أحياناً لدقائق معدودة، إلا أن باب المدرسة غالباً ما يكون مقلداً في وجه المتأخرين، فأخسر الدوام كاملاً».

تسجيله في مدرسة بعيدة، يقول الطالب ذاته: «سمعة المدرسة جيدة، وأنا من المتفوقين فيها، ورغم ذلك تجري معاملتي كما لو كنت «زعرأ»».

حلول أخرى

ألا يوجد حلول أخرى أمام إدارات المدارس غير تجميع الطلاب ومنعهم من الدخول؟ يستفيض الطلاب، ممن قابلتهم «قاسيون»، بالحلول التي يرون أنها منطقية لتلافي الخلط بين المذنب وبين من ليس بيده حيلة. يتساءل الشاب ع.د، وهو أحد طلاب مدرسة «دمشق الوطنية» في شارع

تجد من بين هؤلاء الطلاب من يسهب في شرح الموقف: «تتهتم إدارتنا جميع الطلاب المتأخرين بأنهم كانوا يلاحقون الإناث أمام مدارسهن. لنفترض أن هذا الكلام صحيح لدى بعض الطلاب، فما ذنب الأغلبية، مثلي، التي تسكن في مناطق بعيدة؟»، أما لماذا اختارت أسرة الطالب

رد من وزارة العدل.. وتعقيب

تعقيب المحرر:

إن قاسيون إذ تشكر المكتب الصحفي في وزارة العدل، على رده ومتابعته المستمرة لما تنشره الصحافة من قضايا المواطنين المتعلقة بالوزارة، لكنها تؤكد على التالي:

- المقالة هي عبارة عن شكاوى عدد من المواطنين، من خلال عرض حالات ملموسة يعانون منها مع بعض الدوائر الرسمية، حتى بعد صدور الوكالة، في مخالفة صريحة للقانون، والتعاميم التوضيحية الصادرة، بمعنى آخر، يتم تعطيل العمل بالقانون، من خلال إجراءات تعجيزية غير مفهومة، والتحجج بتعاميم صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء كما تقول بعض تلك الجهات الرسمية، مما يعرقل معاملات المواطنين، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، عدم قبول الوكالة في المسائل المصرفية كفتح الحساب، أو استلام بطاقة الصراف أو استلام الشيكات وقبض الأموال والرواتب والأجور والتعويضات وغيرها.. كما تفعل المصارف الحكومية كالعقاري والتجاري.. وقد ذكرت مقالة قاسيون أمثلة على ذلك! أو كما تفعل العديد من دوائر الدولة في قبض الرواتب إلا بيد صاحب العلاقة، أو تمنع تسيير بعض المعاملات كمعاملات التقاعد وغيرها.. كما تفعل مديرية تربية دير الزور بناءً على تعليمات وزارية حسب قول بعض المسؤولين فيها.. ناهيك عن اشتراط الحصول على موافقة أمنية أحياناً..!

إن قاسيون تؤكد مجدداً على ضرورة تطبيق القانون، ومنها تنفيذ الوكالة القانونية وفق أغراضها، باعتباره حقاً قانونياً ودستورياً للمواطن، لا يصبغ تجاوزه.



«إشارة إلى ما نشر في جريدة قاسيون بعددها رقم (719) الصفحة السابعة تاريخ 2015/8/16 تحت عنوان: «المواطنون المهجرون معاملات رسمية.. تعليمات تعجيزية..!» وبعد الاطلاع نبين الآتي:

إن دائرة الكاتب بالعدل تتبع وزارة العدل وينظم عملها القانون رقم 15/ لعام 2014، وقد أصدرت وزارة العدل العديد من التعاميم المتعلقة بتنظيم العمل بموجب وكالات الكاتب بالعدل وقد أكدت جميعها على ضرورة التأكد من شخصية الموكل واعتماد البطاقة الشخصية حصراً لتنظيم الوكالات وعدم تصديق أي وكالة إلا بعد مطابقتها مع النسخة الأصلية المحفوظة في السجل المخصص أصولاً، وكل تلك الإجراءات تتم قبل تنظيم الوكالة وصدورها.

وحيث أن ما أصدرته الوزارة من تعاميم فيما يتعلق بالوكالات العدلية بكافة أنواعها الهدف منها التأكد من شخصية أطراف الوكالة حماية لحقوق المواطنين، أما بعد استكمال إجراءات الوكالة أصولاً فإنه لا يوجد ما يمنع قانوناً من استعمالها في الأغراض المحددة لها»

وصل لقاسيون
رد من المكتب
الصحفي في وزارة
العدل مؤرخ بـ
2015/9/10
على ما نشرته
الصحيفة في
العدد 719 تاريخ
2015/8/19
بعنوان
المواطنون
المهجرون
معاملات رسمية..
تعجيزية، جاء
فيه:

دير الزور..

داعش «تعديل العنوان»

يرتكب تنظيم داعش المزيد من الفضائح في مناطق سيطرته بدير الزور، ليس استمراراً لاستراتيجيته القائمة على الإرهاب والتخويف فقط، بل كمحاولة استباقية لمنع أية مقاومة شعبية عسكرية بدأت تظهر في بعض مناطق دير الزور، كما يؤكد العديد من أبناء المحافظة.

مراسك قاسيون

فبالإضافة للممارسات السابقة من خطف وإعدامات وقطع للرؤوس وغيره، يتبع داعش التكفير تكتيكاً يجعل أهالي الذين يقتلهم أو يعتقلهم يعيشون في دوامة من الخوف تمنعهم من الاحتجاج أو المقاومة، كأن يخفي معلومات الاعتقال والإعدام، أو ينفذها في مناطق أخرى، بحيث يظل الأهل متعلقين بأمل نجاة أبنائهم، ومؤخراً قام داعش بالإعلان عن مقتل الشاب علي حسين الكمامة من أهالي دير الزور دون تهمة، وهو طالب بكالوريا من المتفوقين هذا العام وحصل على درجات تؤهله لدخول كلية الطب، بعد اعتقاله أكثر من خمسين يوماً، وذلك أثناء محاولة خروجه من أحياء المدينة المحاصرة!

استمرار النهب وتوسعه

يستمر داعش في فرض مزيد من الضرائب



أقربهم ومنع نقل ونشر جرائمه الوحشية وممارساته بحق المواطنين، وليتحكم بوعي المواطنين عبر ما يملكه من وسائل دعائية وتقنيات وأساليب حديثة ومتطورة، تكشف مدى الدعم والإعداد الاستخباراتي المعادي الذي أنشأه!!

التصعيد الميداني..

لعل الخطورة أيضاً في التصعيد الميداني الذي يقوم به التنظيم، وخاصة الهجوم المتواصل على مطار دير الزور المدني والعسكري بهدف السيطرة عليه، وكذلك قصف الأحياء المحاصرة من المدينة، لبث مزيد من الرعب ودفع المواطنين للخروج بعد حصار لها قارب 9 أشهر.

المحافظات الأخرى بتهمة أنهم يعيشون في بلاد الكفر، أو العاملين من الدولة بأنهم يعملون مع «الكفار»، وطالت المصادرات أيضاً منازل الذين تهجروا إلى تركيا وأوروبا، ويقوم التنظيم بنقل الأثاث وبيعته كغنائم، ويوزع بعض المنازل على أعضائه، ففي حي البودرباس فقط في مدينة موحسن استولى التنظيم على 42 منزلاً بما تحويه من ممتلكات وأثاث ناهيك عن المبالغ الكبيرة التي يجنيها من النفط والغاز والمتاجرة بالأقماع والثروة الحيوانية وبيعها في العراق وتركيا!!

مصادرة أجهزة النت الفضائي

كما قام التنظيم مؤخراً بمصادرة أجهزة النشر للنت الفضائي، لمنع الأهالي من التواصل مع

والغرامات، وجني ما يسميها زكاة، حيث يفرض على المحال التجارية والصناعية مبالغ كبيرة كضرائب شهرية، وكذلك على الفلاحين ومربي الأغنام، ويفرض غرامات على المواطنين لآتفه الأسباب كأن يجبر النساء وأولياءهن على شراء ملابس محددة، تحت حجج واهية مثل هذه الثياب غير شرعية، ورفع أسعار المواد حيث قام برفع سعر كغ الخبز للمرة الثانية من 80 ليرة إلى 100 و120 مع تسديد مبالغ شهرية عن الكهرباء علماً أنها من الدولة السورية!

مصادرة المنازل والممتلكات..

يقوم تنظيم داعش بمصادرة منازل المواطنين التي اضطر أصحابها للمغادرة والتهجير إلى

أهالي حلب

ارفعوا أيديكم عن الزناد.



تفجيرات إرهابية في مدينة الحسكة



تعرضت مدينة الحسكة إلى 3 هجمات وتفجيرات إرهابية بسيارات مفخخة يومي 14 - 15 أيلول ذهب ضحيتها 30 شهيداً وعشرات الجرحى، التفجير الأول استهدف مركز الأسايبش «شرطة محلية»، في حي خشمان بشاحنة مفخخة والتفجير الثاني والثالث استهدفاً مركز البريد ومركزاً للدفاع الوطني وسط المدينة. حسب وكالات أنباء وحدث تفجير رابع بسيارة مفخخة في حي المشرفة يوم 16 أيلول استهدف مركز العلاقات للـ ypg . كم أوردت وسائل إعلام عديدة..

و في 17 أيلول الجاري حدث تفجير كبير في حي مساكن المحطة بسيارتين مفخختين ذهب ضحيته 7 شهداء و 21 جريحاً بالإضافة إلى تدمير وتضرر أبنية كثيرة من مساكن محطة القطار ومساكن البلدية ومدرسة الشهيد إدوار إيواس حسب قناة الميادين وتضاربت الأرقام الحقيقية حول عدد الشهداء ووصلت حسب مواقع أخرى إلى 17 شهيداً وما هي إلا لحظات حتى وجد بعض أهالي الحيين أنفسهم مشردين بعد أن سويت منازل بعضهم بالأرض، فيما راحوا يبحثون بين الأنقاض عن أطفالهم وعائلاتهم لينقذوا من نجا من الموت.

وفي السياق نفسه تم تفكيك شاحنة مفخخة في حي الصالحية كما فككت القوى الأمنية صهريجاً مفخخاً كان مركباً في وسط المدينة، وتم اعتقال إرهابيين كانوا يضعون أحمرة ناسفة.

كل ذلك في ظل عدم اهتمام الجهات الرسمية، وتبيان عجزها عن منع حدوث مثل هذه الجرائم، رغم الإجراءات الأمنية المشددة، التي تعوق حركة نقل المواطنين والسلع الضرورية، حيث لم تتجاوز الجانب البرتوكولي، واقتصرت على زيارات رسمية من السلطات المحلية، إلى بعض مواقع التفجيرات كما قال العديد من أبناء المدينة.

فحتى الصمود والتصدي عاجز أمام ما نكابه» هي لوعة وجرح في صميم الضمير الحلبي يعلوان، في الوقت الذي ارتفعت فيه حدة الصراع بين طرفي الأزمة، ليزداد التغول في دماء السوريين الذين دفعوا أثماناً كبيرة ضحية هذه المعادلة.

شلال دماء

حتى محاولات التهدئة والمبادرات التي جاء بها ديمستورا من طرح لإيقاف القتال في حلب، كل ذلك كان يكسر على صخرة التعطيل والعرقلة بشكل مقصود، دون أية محاولة لإعادة مثل هذه المبادرات على الأقل لإخراج المدنيين من دائرة الصراع ووقف شلال دماء المواطنين الأبرياء، الذين تحولوا إلى أرقام على طاولة المزادات السياسية، وهي كلف لا تقل جسامة عن الخسائر والنزيف البشري الهارب من العنف من جهة، والواقع الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى.

هي صرخات تعالت جزعاً من هول الدماء التي أريقت يوم الثلاثاء بتاريخ 2015/9/15 نتيجة قذائف الحقد من العناصر المتشددة، والتي سقط ضحيتها 177 جريح و 37 شهيد من بينهم 85 طفلاً منهم من تحول إلى أشلاء ولم يتم التعرف عليه، هذه القذائف التي طالت «صلاح الدين، الأعظمية، الأكرمية، حلب الجديدة، الحمداية» حيث انهالت على المناطق السكنية الآمنة وعلى المدارس ما رفع حصيلة الضحايا.

«انقذوا ما تبقى من حلب احموا من تبقى»

كلمات قالتها الحاجة أم عبد الله بمرارة وهي تبحث بين المصابين عن أحد أحفادها لتضيف، «شعبنا تنظير عن الصمود والتصدي من قبل منافقين كانوا أول من هربوا أبناءهم إلى خارج البلاد، وبقينا نحن وأبنائنا لنموت هنا، وليس هناك من يابه بنا».

أحمد، يصرخ هو الآخر بغضب ودماء الضحايا على يديه «أين الحسم، لم يبقى من حلب شيء ونحن نعانى من هذا الجحيم،

«بدنا عمال ذوي خبرة» ...

السوق السورية من البطالة إلى الحاجة للعمال



لا يعكس الحديث الدائر عن هجرة السوريين - على مرارته - وعن المعاناة الحقيقية كلها، وبالأخص تأثيراتها على السوق والجانب الإقتصادي والإجتماعي عموماً.

■ نسرین علاء الدين

ما يقارب الخمس سنوات من الاستنزاف الذي يعيشه السوريون. استنزاف للموارد المادية والبشرية إضافة إلى المدخرات. استنزاف بات يطرح سؤالاً على بال السوريين، من سيعمر البلد؟؟

يلزمننا شباب للعمل

لطالما حمل فصل الصيف فرص عمل جيدة لعدد من الشباب، خاصة من هم في السن التي تتراوح بين السادسة عشر والعشرين عاماً. كما كان أصحاب المحال والمعامل يعتبرونها فسحة لدفع أجور أقل للعمال كون الطلب على العمل يكون أعلى.

واجهت المحلات التجارية ومنذ أكثر من عامين باتت تمتلئ بإعلانات من نحو. يلزمننا شباب ذو خبرة. لكن وبحسب جميل شيخ الشباب. صاحب محل تجاري في منطقة القصاع. يقول: نحن نفتقد للشباب الذي كان يبحث عن عمل، وخاصة في فصل الصيف، فطلاب الجامعات والمرحلة الثانوية كانوا أبرز المتقدمين للعمل. لكننا في السنتين الأخيرتين بتنا نعانى من نقص في هذه الفئة، وبات الأطفال الصغار في السن الذين لا يسمح لهم عمرهم بالعمل كبائعين، هم أكثر فئة متقدمة للعمل.

جمال الخال. صاحب صالة ملابس أطفال، يقول: منذ سنتين لم يستقر في العمل لدي شباب أكثر من ثلاثة أشهر، لیسافر بعدها. مضيماً أن من يتقدم للعمل لدينا هم إما أطفال لا يتجاوزن الخامسة عشر من أعمارهم أو رجال طاعنين في السن.

الخوف

ينتظر عدي سيارة السرفيس التي تنقل ركاباً في آخر رحلة لها إلى بلدة جرماتا كي يعود إلى منزله، يقول عدي: أعمل وسط عدم رضى أهلي وذلك بسبب خوفهم علي من التأخر في العمل. ويتابع عدي لا يوجد ما أخشاه في وسط المدينة، لكن

الخوف من الخطف أو الإعتقال على الطريق هو ما يخشاه والدي، ويضيف عدي أنا طالب جامعي وأحتاج إلى مصروف إضافي، كما أنني اختنقت من الجلوس في المنزل العام الماضي لأنني أهلي رفضوا أن أعمل.

أبو برجس رجل سني بالعم، يقول: لدي ثلاثة شباب بعمر الثامنة عشر والعشرين والواحدة والعشرين سنة، جميعهم يدرسون. وأنا أعمل في بيع الخردوات والأدوات الصحية. مضيماً: لا أريد من أحدهم أن يعمل. فقد تم إيقاف أحد أبنائي أثناء عودته من العمل علماً أن الوقت لم يكن يتجاوز الساعة التاسعة مساءً وبعد سبع ساعات تم الإفراج عنه. أنا لا أريد أن يتعرض أبنائي ونفسي إلى مثل هذا الموقف مرة ثانية.

الفتيات المعيلات

لا تخطف عين رواد المقاهي في منطقة المرجة ومحيطها، الفتيات اللواتي يعملن على خدمة الزبائن في المطاعم والمقاهي. أبو ماجد صاحب مقهى في محيط منطقة المرجة، يقول: لم يعد يتقدم شباب للعمل لدينا كما في السابق، حيث كان يتقدم الشباب الذين يدرسون في الجامعات للعمل لدينا طيلة مدة دراستهم. مما كان يضمن استقرار وتأمين دخل ثابت لهم، حتى ولو كان الدخل قليلاً، ونحن لم نكن بحاجة إلى تعليم الشباب الجدد على طريقة العمل كل شهرين أو ثلاثة. لكن الشباب اليوم لا يستمرون في العمل أكثر من شهرين أو ثلاثة ثم يسافرون، حيث يخشون من خدمة العلم أو من الاعتقالات والخطف والقتل. لذلك بتنا نعتمد على الفتيات في الخدمة لدينا رغم التحديات التي تواجهنا من الخشية عليهن، خوفاً من تعرضهن للتحرش، كما أن معظم الفتيات العاملات لدينا هن طالبات جامعات، يقمن في السكن الجامعي، ولا يمكنهن البقاء لوقت متأخر. جمانة طالبة جامعية ستة ثالثة حقوق: تقول لم أسافر إلى مدينتي الأصلية منذ سنة كاملة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف السفر وخطورة الطريق. تتابع جمانة أنا أعمل كنادلة في إحدى المقاهي حيث أتمكن من تأمين مصروفي الذي كان يرسله لي والدي لكن الظروف الأمنية تجعل وصول المصروف صعباً وقد يتأخر لأكثر من شهرين. هناك سيدة لم تبلغ الثلاثين من عمرها، أرملة وأم لطفلين. تقول: أعمل في معمل للحياكة من أجل تأمين مصروفي ومصروف أبنائي الذين

توفي والدهم ولم يترك لي ولهم أي دخل ثابت أو تقاعد. وتتابع في البداية كان أصحاب العمل يفضلون الشباب لكنهم باتوا الآن يرغبون بتعيين الفتيات لأنهن لا يتدربن على العمل ثم يسافرن كما بات يفعل معظم الشباب. وتضيف هناك: سأقوم بأي عمل مهما كان شاقاً في سبيل أن أؤمن قوت أطفالي.

المعيل الوحيد

لا يمنح أبو سعيد عمره السبعيني من العمل ككاشير في محل للف الساندويش، ويقول: سافر أبنائي للعمل في لبنان، وكانوا يرسلون لي ولوالدتهم مبالغ من المال تساعدنا على الحياة المعيشية. لكن الوضع في لبنان لم يعد كما كان من قبل حيث باتوا يعانون من قلة بالعمل وتضييق أصحاب العمل والسلطات اللبنانية على عملهم. لذلك باتوا يخفون من المصروف الذي كانوا يرسلونه إلى أن قطعوا المصروف نهائياً. مما اضطرني إلى البحث عن العمل، فعملت في نقل الأغراض لكن عمري لم يعد يساعدني على الإستمرار في هذا العمل لأنه متعب.

متطوع

رشقات من الرصاص يملأ صوتها بيوت الحي الصغير. الاحتمالات وراء هذه الرشقات هما احتمالان لا ثالث لهما: فإما يطلقها أحدهم فرحاً وابتهاجاً بعرض أحدهم أو أنها تهينة باستشهاد أحد الشباب. واليوم هي تهينة لأم محمد على استشهاد ابنها المقاتل على جبهة حرسنا. محمد هو الشهيد العريس كما تناديه والدته، التي لم تتوقف عن البكاء ولوم نفسها. حيث طوعت أم محمد ابنها البكر بعد جهد كبير منه أن يتطوع في صفوف اللجان الشعبية. بعد أن تقدم للامتحان الشهادة الإعدادية، وكان يخشى أن لا ينجح. لكن المفاجأة أن محمد نال الشهادة الإعدادية وبمجموع أهله للدخول إلى الثانوية العامة. لكنه لم يتخل عن تطوعه حيث أمّن التطوع دخلاً للأسرة بمقدار سبعة عشر ألف ليرة سورية. وهذا المبلغ كان كافياً للأسرة التي فقدت معيها ونزحت من منزلها وتقيم في محل تجاري. محمد وأخوته عملوا في سوق للخضار، لكن صغر سنهم عرضهم للاستغلال من قبل أصحاب المحال الذين كانوا يحرمونهم من أجرهم بحجة أنهم لم يؤدوا أعمالهم بشكل جيد.

أين العمال

هل على السوريين الانتظار طويلاً حتى يتم القضاء على الإرهاب» نهائياً وحتى يتمكنوا من العمل في بلادهم بأمان؟؟ أم أن حلاً إسعافياً، يجب اتخاذه من قبل الجهات المختصة، حتى يتم إيقاف نزيف الشباب السوري نحو أوروبا، التي تفتح ذراعيها للشباب من الفئات العمريّة الثانية، مرحبة بالدماء الحديدية التي سيضخها الشباب السوري المهاجر والراغب بالاستقرار والعمل في أسواقها ومعاملها. حلولاً عديدة يطرحها الشباب من أجل البقاء في البلد والعدول عن السفر، لكن الحل الأول الذي يجب اتخاذه بنظر السوريين هو: العمل على الحل السياسي للأزمة السورية التي ما أن يتم البدء الملموس به حتى تتوقف الهجرة، لا بل عودة الكثرين منهم إلى البلاد.

حلولاً عديدة يطرحها الشباب من أجل البقاء في البلد والعدول عن السفر

تفاجأت نسرين وهي أم لطفلة في الصف الأول الابتدائي، تدرس بإحدى مدارس ركن الدين، أن ترى القمل على خصلات شعر ابنتها في العام الماضي، بعد شهر من دوامها على مقاعد الدراسة، ولم تستطع أن تجيب على سؤال الطفلة ذات الست سنوات، وهي تسأل: شو يعني القمل يا ماما؟ من وين بيجي؟

«قمل» الأزمته

يصل إلى المدارس

حسب إحصائيات وزارة التربية السورية، فإن «نحو 4 ملايين طالب وطالبة توجهوا إلى مدارسهم البالغ عددها نحو 15 ألف مدرسة» فقط، في المحافظات السورية التي لم يتم تحديدها بالتفصيل.

حازم عوض

ولو تم تقسيم العدد الكلي، على عدد المدارس، يتبين أنه هناك حوالي 267 طالب في كل مدرسة، ما يعني حوالي 40 إلى 50 طالب في الصف الواحد وسلياً إن كانت المدرسة تضم من 5 إلى 7 شعب صفية فقط، وفقاً لما أعلنته الوزارة، لكن هذه التفاصيل غير واقعية نهائياً وفقاً لمن التقيناهم من طلاب وأساتذة. وزارة التربية استعرضت الأضرار التي لحقت بالقطاع التربوي خلال الحرب، حيث تضررت 2009/ مدارس في المحافظات جميعها، منها 880/ مدرسة مازلت مستمرة بالعمل التربوي واستقبال الطلاب، كما بلغ عدد المدارس غير المستثمرة 5156/ مدرسة، منها 1129/ تضررت بشكل كلي، و3549/ مدرسة يصعب الوصول إليها.

100 طالب في الصف الواحد!

مدرس لغة فرنسية في إحدى مدارس جرمانا، يصور واقعاً بدأ له «اليماء» و«صادماً» حينما التقيناه، قائلاً: «هناك حوالي مئة طالب في الصف الواحد من السابع إلى التاسع. تصور أنه سيكون هناك 4 طلاب في مقعد واحد رغم هذه الحرارة المرتفعة. وسيكون هناك طلاب واقفون على جنبات الغرفة الصفية».

وتابع: «هذا العام، جاءنا عدد كبير من طلاب دير الزور والرقّة ووادي بردى، وحالياً ووفقاً للسجلات، سيكون هناك 100 طالب في الصف الواحد من السابع وحتى التاسع».

المدرس الذي فضل عدم ذكر اسمه واسم مدرسته لأسباب تتعلق بحساسية الوضع على حد تعبيره، متخوف من «أزمة كبيرة ستسبب عائقاً أمام سير عملية التعليم بشكل سليم. سيكون هناك أمراض تنتقل بين الطلاب بسبب هذا الازدحام سواء في الصيف أو الشتاء. أضف إلى ذلك مصاعب الفروقات الفردية والطبقية، بالتأكيد سنعاني من صعوبات كبيرة».

قلة في التجهيزات

وأردف: «لن يكون استيعاب الطلاب العلمي كما نريد بالتأكيد»، مشيراً إلى «قلة بالتجهيزات وتوفير المقاعد رغم الأعداد الكبيرة للطلاب»، مطالباً وزارة التربية «بتوفير مقاعد جديدة وإضافية بدلاً من المهترئ والناقص، وتشديد غرف صفية في «الباحات»، لحل جزء من المشكلة».

فروقات

وبدوره، قال مدرس الرياضيات في مدرسة ابتدائية بمنطقة ركن الدين: إن «ستواجهنا عدة مشاكل، فعدا عن وجود حوالي 60 إلى 65 طالب في الصف الواحد، ستكون فروقات البيئات المختلفة للطلاب، سبباً للمشاكل بين الأطفال أنفسهم».

وأردف: «فروقات التدريس والتحصيل العلمي في المدارس السابقة للطلاب النازحين، وظروف الانقطاع بسبب الأحداث الأمنية، ستكون مشكلة كبيرة أيضاً. سنضطر لوضع الطلاب الذين فقدوا وثائقهم، في مراحل دراسية معينة وفقاً لمواليدهم وبعد سبر معلوماتهم على هذا الأساس، فربما ينجح طالب معين ويلتحق في الصف التاسع، وقد كان منقطعاً في السابع والثامن تبعاً لظروف محافظته السابقة، وهذا يهدد بنيته التعليمية، ويؤدي إلى تدني في مستوى التحصيل العلمي».

أوبئة

مدير الصحة المدرسية في وزارة التربية عبد العزيز النهار، قال العام الدراسي الماضي: إن نسبة انتشار القمل تتراوح بين 20 و30 بالمئة في بعض المدارس، وتتغير النسبة من مدرسة إلى أخرى، ويعتمد ذلك على جدية الإدارات في المراقبة التامة، والحفاظ على النظافة العامة، بينما وصل عدد حالات الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي A في السويداء إلى أكثر من 100 حالة، معظمها بين طلاب المدارس العام الماضي أيضاً.

وهنا تقول مدرسة للحلقة الأولى مفضلة أيضاً عدم ذكر اسمها والتعريف عنها باسم «رهف»: إن «العام الماضي شهد انتشاراً كبيراً للقمل والأمراض التنفسية والنفسية بين الأطفال في المدارس، وذلك يعود بداية للواقع المرير الذي تعيشه بعض الأسر، وعدم قدرتها على توفير مستلزمات النظافة الشخصية في بعض الأحيان، وعدم توفر الخدمات أحياناً، ومستوى الفقر الذي تعاني منه أعداد غير قليلة من الأسر، وكثرة عدد الطلاب في الصف الواحد».

وأردفت: «على مديريات التربية تعيين كوادر مختصة بمتابعة هذا المشكلة الطارئة، وتكوين فريق صحي في كل مدرسة، مهمته مراقبة واقع النظافة يومية، والتواصل مع الأسرة، والتنسيق اليومي مع الصحة المدرسية، وعدم الاكتفاء بمحاولات التوعية بأساليب الحفاظ على النظافة الشخصية للطلاب، التي لم تؤت نفعاً في غالب الأحيان بسبب الظروف التي

فرضت على الكثير من الأسر على خلفية الأزمة، ودور اختلاف البيئات والعادات والتقاليد بين أسر الطلاب».

اقتراحات

واقترحت «رهف»: أن تقوم وزارة الصحة بحملات توعية مكثفة مع بداية العام الدراسي، وتوفير مستلزمات مكافحة الأوبئة والأمراض التي تنتشر بين الأعداد الكبيرة، وتوزيعها مجاناً على الطلاب، مثل الصابون و«شامبو مكافحة القمل».

ويقف 2,6 مليون طفل على هامش العام الدراسي الحالي، بعد أن حرمتهم الحرب حقهم في التعليم، حسب آخر إحصائيات اليونيسف في نيسان 2015، إذ تحوكت بعض المدارس السورية إلى مراكز إيواء بينما تهدم 20% منها في بلاد خسرت 20% من معلمها أيضاً.

حل غير مجدٍ

أحد الحلول التي بدأت وزارة التربية بتطبيقه خلال الأزمة الحالية، ونتيجة ارتفاع أعداد الطلاب الوافدين إلى المدن الآمنة، من المدن المتوترة، هو تقسيم الدوام المدرسي إلى جزئين لاستيعاب كامل الطلاب في المدارس الأقرب إلى سكنهم، وطلبت العام الماضي من كل مجمع تربوي يرى أن عدد الطلاب زاد عن الحدود المقبولة وهو «40 إلى 45» طالب ضمن القاعة الصفية الواحدة، يجب أن يحول الدوام فيها إلى دوامين أو إنشاء شعب صفية جديدة. وأغلب المدارس التي التقت «قاسيون» مدرسين فيها أو طلاباً، أكدوا بأن أعداد الطلاب تفوق الـ45 بالتأكيد، رغم تقسيم الدوام إلى فترتين، ما يجعل الحاجة ملحة لافتتاح مدارس حكومية جديدة بعد سنوات الحرب الطويلة، إضافة إلى إحداث شعب صفية جديدة في كل مدرسة.

وأشارت الوزارة إلى أن الكلفة التقديرية الإجمالية لأضرار القطاع التربوي تزيد على 167,139,174/ مليار ليرة سورية، في حين تمثلت الأضرار البشرية بالقتل والخطف، حيث قدمت وزارة التربية 400/ شهيد من الكادر التربوي و475/ طالباً وطالبة.

خطة طوارئ..

الباحث الاجتماعي، أحمد يقترح خطة طوارئ تعليمية، تربوية تناسب ظروف الأزمة، وتحد من تأثيرها على مستوى العملية التربوية التعليمية، ويرى ضرورة عقد لقاءات بين الوزارة ومعلمي المدارس وإداراتها كلها، وأخذ القرارات مباشرة حسب الواقع الملحوس، ومنح الإدارات المرونة الكافية، للتعرف حسب هذا الواقع، بما فيها تجاوز الملاكات، والتوزيع الأمثل للكوادر التعليمية والتربوية، في ظروف الأزمة حيث التنقل والنزوح المتكرر لهذه الكوادر. التواصل مع الفعاليات الاجتماعية، والقوى المجتمعية، لإعادة الدوام الرسمي، إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة قدر الإمكان، واعتبارها مع كوادرها وطلابها مناطق محايدة خارج ساحة الصراع. تعيين معلمين - حسب الحاجة - لمناوبة أوضاع الطلبة الذين انقطعوا عن متابعة التعليم بسبب ظروف الأزمة، وإعادة تأهيلهم، وعدم الاكتفاء بعملية السبر الجارية الآن.

عزيري المواطن..

دقيقك التمويني.. «ذهب»..

منذ أسبوع تقريباً، بدأ الخبز التمويني بالتحسن (نوعاً ما)، باستعادة جزء من مواصفاته المعتمدة، وذلك في بعض مخابز دمشق، «عامّة وخاصة»، ويتأمل المواطن، استمرار هذا التحسن وتعميمه. كانت هذه النوعية والمواصفات قد تراجعت، اعتباراً من بداية الشهر الثالث من العام الحالي، بعد توجيه من رئاسة مجلس الوزراء، برفع نسبة استخراج الطحين من 80% إلى 95%، وذلك لتوفير 15% من مادة الدقيق، لنفي حاجات الاستهلاك لدى المواطنين، من مادة الخبز.

■ مراسل قاسيون - دمشق

وعلى اعتبار أنه لم يتم إلغاء توجيه الرئاسة المذكور آنفاً، كما أن مدخلات صناعة وإنتاج الرغيف التمويني كافة، «الدقيق - الخميرة - الملح - الماء - القود»، التي توزع على المخابز التموينية من قبل الدولة، عبر مؤسساتها وشركاتها، بالسعر المدعوم، أيضاً لم تتغير أو تعدل؛ فأين كانت تكمن المشكلة التي أدت إلى سوء تصنيع الرغيف خلال الفترة المنصرمة؟ هل هي في الخبرة، التي تراكمت خلال هذه الفترة، للتعامل مع المدخلات «ذات المواصفة الجديدة»، أم لدور الرقابة والمتابعة لعمل الأفران والمخابز التموينية؟

رأي الفنينين

بعض الفنينين أشاروا إلى أن ارتفاع نسبة النخالة في الطحين، نتيجة رفع نسب الاستخلاص إلى درجة عالية، مع تبدل نوعية القمح ونوعية الخميرة، ينتج رغيفاً أسمر اللون، ونسبة الاستخلاص المرتفعة، تجعل من الدقيق سريع التزنج، لوجود مواد سيلولوزية «النخالة»، وجنين القمح «دهون»، مما يجعل هذا الرغيف، غير مستساغ ومستحب عند الاستهلاك، رغم ارتفاع القيمة الغذائية فيه «الأحماض المعدنية والفيتامينات وزيت جنين القمح».

كما أن تبدل مدخلات صناعة الخبز، «الطحين والخميرة»، لم يعتد خبازونا في القطاعين العام والخاص، على التعامل معها، «وخاصة التخمر»، مما أدى إلى تدني في مواصفة الرغيف المصنع، عما كانت عليه سابقاً، وبالتالي على ما اعتاد عليه المواطن، «تدني في المواصفة وخصائص التخزين».

ارتفاع نسبة النخالة في الطحين نتيجة رفع نسب الاستخلاص إلى درجة عالية ينتج رغيفاً أسمر اللون

خسائر وإنهاك للاقتصاد والعباد

كان وما زال هناك كميات من الخبز تهر، كما أن جزءاً منه، يتم تجميعه وتخزينه، من أجل تحويله إلى أعلاف للمواشي، نظراً لارتفاع أسعار الأعلاف، وقد كان ذلك تجارة مربحة للكثيرين، خلال سنوات طويلة،



كل 100 كغ «2 كيس فقط»، دقيق تمويني، مهرب إلى السوق السوداء، يباع بحدود 8000 ل.س بالحد الأدنى، يضاف إليها المخصصات من المازوت، «8 ليتر لكل 100 كغ»، بالسعر الحر بحدود 1200 ل.س، بحال تم بيعه بسعر 150 ل.س ليتر فقط، أي بالمجموع 9200 ل.س، مع استثناء «الخميرة والماء والكهرباء والصيانة وساعات العمل»، التي تدخل جميعها بالعملية الإنتاجية كتكلفة.

ولدى التوقف عند التصريح والإعلان عن ضبط كميات، من الدقيق التمويني المهرب، تصل إلى عشرات الأطنان، هنا وهناك يومياً وشهرياً، وعدم توقف عمليات التهريب تلك، على الرغم من كل التصريحات التي تؤكد التشدد بعمليات الرقابة والمتابعة، وعلى الرغم من تغيير مواصفة الدقيق وتخفيض الكميات المخصصة، يتضح بأن هناك «على ما يبدو» شبكة كاملة، مستفيدة من عملية التهريب هذه، وذلك لريعتها المرتفعة، «1 طن دقيق تمويني مهرب يعني بالحساب بحدود 80,000 ل.س بالحد الأدنى».

وبالعودة إلى التصريح، حول ضبط 300 طن دقيق تمويني مهرب، خلال ثمانية أشهر في ريف دمشق، مع تقديرنا للجهود التي بذلت، فإن ذلك يعني ما يعادل 37 طن شهرياً، بقيمة تقدر بـ 3 مليون ليرة سورية فقط لا غير، حسب ما سبق، علماً أن الصياغ، والمعاملين بالذهب، لا يجنون مثل هذا العائد الشهري، وتتساءل عن الكميات الفعلية التي هربت ولم تضبط، ونكاد نتأكد، من وجود تلك الشبكة المترابطة والمتراصة، بانتظار من يكتشفها، ويرفع الغطاء عنها، لمحاسبتها وتقديمها للعدالة.

علماً أن مادة الدقيق التمويني، تنحصر شبكة التعامل الرسمية بها بـ «الشركة العامة للمطاحن - المخابز التموينية العامة والخاصة المرخصة لهذه الغاية - وسائط النقل المتعاقد معها لهذه الغاية»، إضافة إلى أن عملية تخليص ضبط، بالدقيق التمويني المهرب، تنتهي بالتغريم بالقيمة الرأجحة بالسوق، للكمية المضبوطة، التي تحجز، وتسلم إلى الشركة العامة للمطاحن، حيث تعيد توزيعها من جديد، وهكذا دواليك، ولم تصل المتابعات، «بحال وجودها»، إلى تلك الشبكة الغامضة، المستفيدة، فساداً وسرقة، من تهريب الدقيق المدعوم، الذي ندفع قيمته من جيوبنا، عملياً، بمئات الملايين من الليرات.

أخيراً

لم نزل، نعاني ما نعانيه، «من سوء بنوعية الخبز، وتلاعب بوزنه ومواصفاته، وإزدحام مصطنع أمام الأفران، و...»، ولم تزل شبكات تهريب الدقيق التمويني المدعوم، تعمل ليلاً نهاراً، دون كلل وملل، ولم يزل اقتصادنا، المهلك، عرضة للنهب والفساد، ولم نزل نتابع التصريحات المطفئة، ونتغنى بها.

الحاجات الاستهلاكية للمواطنين من مادة الخبز.

● مواصفات

- يجب أن لا يقل قطر الرغيف من 23 - 30 سم.
- وأن لا يقل عدد الأرغفة في الكلغ الواحد عن 5/1.
- وأن يكون الخبز مكتمل الاختتمار.
- وأن يكون الخبز المنتج محتفظاً بمظهره الطبيعي.
- ووزن الربطات المعبأة، والمعدة للبيع، «في المخابز الاحتياطية والخاصة بـ 1550 غ، والمخابز الآلية بـ 1450 غ».
- سعر ربطة الخبز موحد، وهو 35 ل.س.

● المخالفات

- كل خلل بأحد مكونات المواصفات السابقة يعتبر مخالفة.
- سوء تصرف بالدقيق التمويني.
- عدم وجود لوحة على واجهة الفرن تتضمن «اسم الفرن - اسم المستثمر - المخصصات اليومية من الدقيق - ساعة بدء الإنتاج - ساعة الانتهاء - سعر الكلغ الواحد للخبز - رقم الشكاوي».
- عدم التقيد بساعة بدء الإنتاج.
- عدم وجود سجل للمراقبة الخاص بزيارة الدوريات.
- عدم وجود سجل خاص بحركة الدقيق.
- نقص في كميات الخبز المباعة.
- بيع أو عرض للبيع أية كمية من الدقيق أو العجين.
- عدم صنع كامل المخصصات خبزاً أو التوقف عن العمل في حال وجود مخصصات.

- استخدام أو حيازة الخبز المنقوع.
- التوقف عن العمل أو الإخلال بمواعيد العمل.
- كل مخالفة مما سبق، ينظم بموجبها ضبط تمويني، حسب طبيعتها.

دقيق تمويني مهرب.. أم ذهب؟
هذه العبارة، بمفرداتها الحسابية، حسب ما سبق، تعني:

● معلومات

مدخلات إنتاج الخبز التمويني، «الدقيق - الخميرة - الملح - الماء - القود»، يتم توزيعها إلى المخابز التموينية، «العامة والخاصة»، عبر مؤسسات الدولة، «بالسعر المدعوم»، حسب الخطة الإنتاجية لكل مخبز كالتالي:

● الدقيق

- المخابز الآلية مخصصاتها مفتوحة، وطاقتها الإنتاجية عالية.
- المخابز الاحتياطية «300/5 طن دقيق تمويني لكل ورديّة عمل، وتعمل وريديتان».
- الأفران الخاصة «تبدأ من 1000 كغ دقيق تمويني، حسب حاجة المنطقة وتعداد السكان المستفيدين من الخدمة».

● المازوت

- المخابز الآلية والاحتياطية يخصص لها 8.1 ليتر مازوت لكل 100 كغ طحين.
- الأفران الخاصة يخصص 11.5 ليتر مازوت لكل 100 كغ طحين تتناقص بحال زيادة كمية الإنتاج.

● الخميرة

- لكل 100 كغ طحين 600 غ خميرة جافة أو 1.4 كغ خميرة طرية.
- الأسعار المدعومة
- سعر مادة الدقيق التمويني، للمخابز كلها 18,700 ل.س، لكل 1 طن.
- سعر مادة المازوت، للمخابز كافة 7 ل.س، لليتر الواحد.
- سعر الخميرة والملح والماء تعتبر قليلة أمام الكتلة السابقة في التكلفة العامة.

● الإنتاج

- كل 100 كغ دقيق، تنتج 120 كغ خبز، «بحدود 70 ربطة».
- حاجة الشخص يومياً، تتراوح بين 350-450 غراماً، من الخبز.
- ننتج المخابز العامة، «آلية واحتياطية»، ما يعادل 80%، والمخابز التموينية الخاصة، بحدود 20% من

ولا زالت، كما أن جزءاً من الدقيق التمويني، يتم تهريبه وتداوله في السوق السوداء، ما يعني خسارة للاقتصاد الوطني، أي جيوبنا، في نهاية المطاف.

على سبيل المثال: إن سعر الكيلوغرام من الخبز اليابس هو 50/ل.س، وسعر الكيلوغرام من مادة النخالة هو 65/ل.س، وسعر كيلوغرام دقيق تمويني، «في السوق السوداء»، يصل إلى 100/ل.س في بعض الأحيان.

نتساءل، ومعنا الكثيرون، من المستفيد عملياً، من تدني صناعة رغيف الخبز التمويني؟ وهل ساهم التوجيه، في رفع نسب الاستخراج، المذكورة آنفاً، ورفع سعر مادة الخبز، في تدني مستويات الهدر أو وقف تهريب مادة الدقيق التمويني؟ خاصة وأن جزءاً من المواطنين، قد حول استهلاكه، خلال هذه الفترة، من الخبز التمويني، إلى السياحي، على الرغم من الفارق السعري الكبير بينهما، اضطراراً.

تصريحات

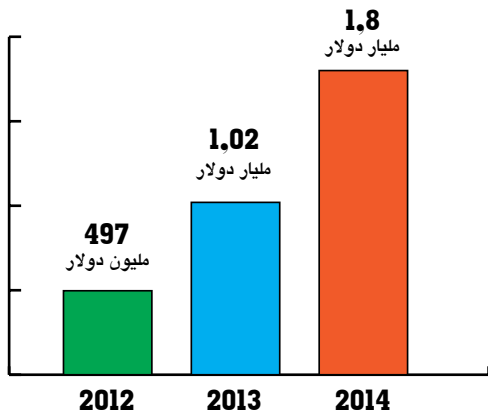
التصريحات تقول، بأن تعديل نسب الاستخراج للدقيق التمويني، حسب التوجيهات رئاسة الحكومة، ورفع سعر مادة الخبز، ساهمت في ترشيد الاستهلاك لهذه المادة، وبأن هناك زيادة في الرقابة على المخابز، وتداول الدقيق التمويني في الأسواق، والدليل هو عدد الضبوط التموينية المنظمة، بحق الأفران، ومهربي مادة الدقيق التمويني، خلال ثمانية أشهر، منذ مطلع هذا العام، تم ضبط 300 طن من الدقيق التمويني، حسب تصريح لمدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق، وبالنتيجة كان هناك انخفاض بمستويات إنتاج كميات الخبز التمويني، ما يعني التوفير المطلوب من مادة الدقيق، حيث تم تحفيظ مخصصات الأفران، من مادة الدقيق التمويني (وما يتبعها من مدخلات الإنتاج)، ولم ينعكس ذلك سلباً على حاجات الاستهلاك، وأن مادة الخبز التمويني، متوفرة وتلبي الاحتياجات.

بانوراما للقطاع الصناعي: 610 مليار

القروض المتعثرة الخاصة بالصناعيين

- القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي حتى شهر 8 / 2015: 10 آلاف قرص تقدر بـ 20,716 مليار ليرة سورية
- القروض المتعثرة في المصرف التجاري السوري: نحو 12 مليار ليرة سورية، وذلك عدا قروض المصارف العامة والخاصة الأخرى.

زيادة الاستيراد من تركيا نموذجاً:



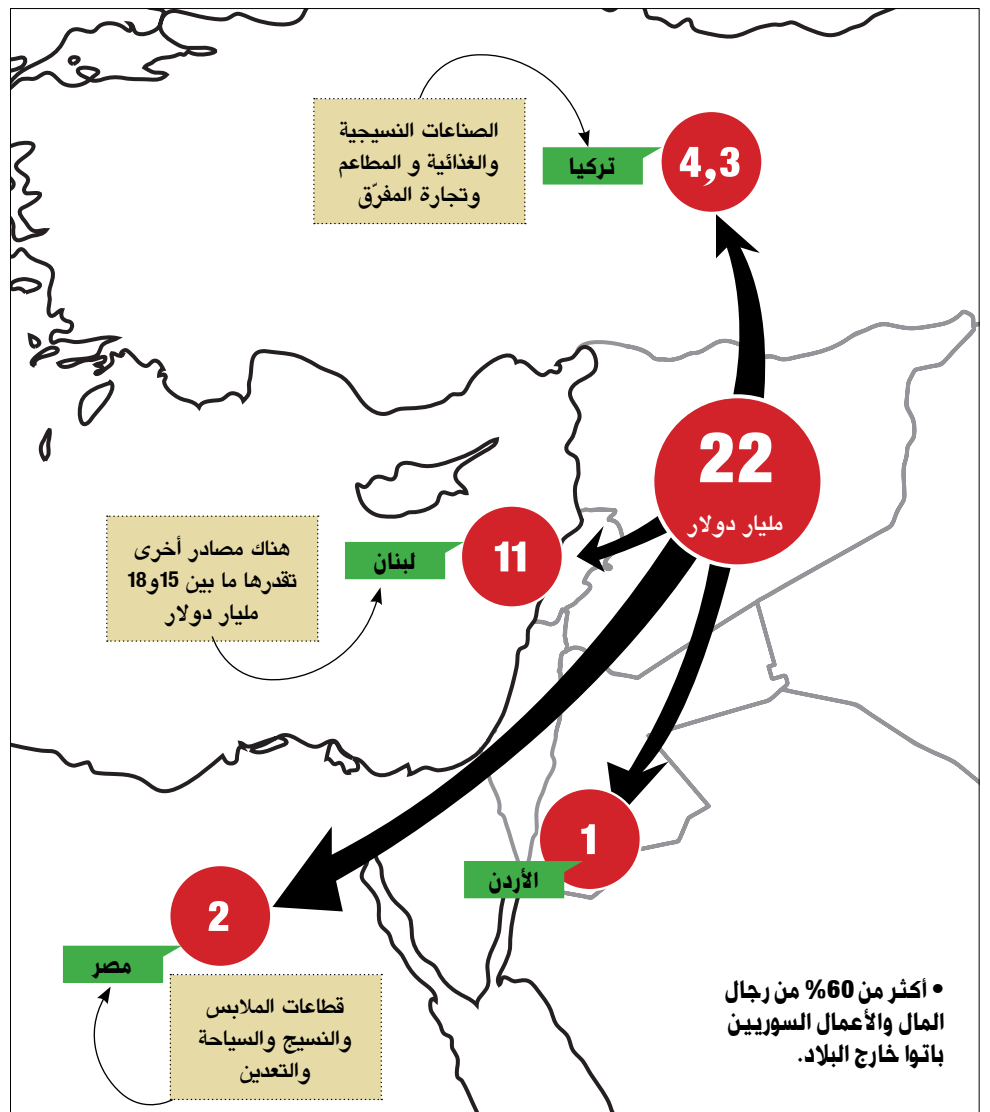
كان أهم المستفيدين من تدهور حال الصناعة هو النشاط التجاري، وكان للمستوردين أو المهربيين من تركيا فائدة خاصة من هذا التدهور حيث يوضح الشكل التالي زيادات الصادرات التركية خلال الأزمة والتي أصبحت في عام 2014 عند مستوى مقارب لحجم الصادرات الذي كان في ذروة التعاون مع تركيا في عام 2010 والذي بلغ 1,84 مليار دولار:

الدمار خلال الأزمة



منشآت حلب 4 آلاف منشأة متبقية من أصل 40 ألف

نزوح رؤوس الأموال

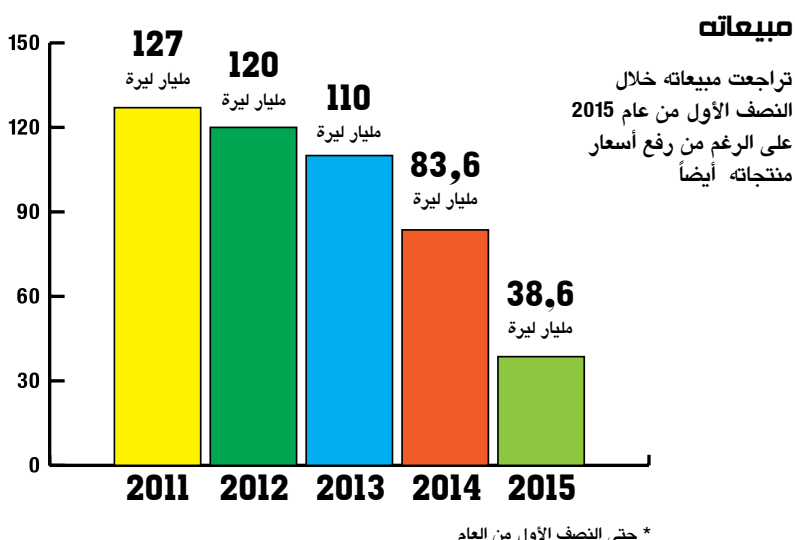
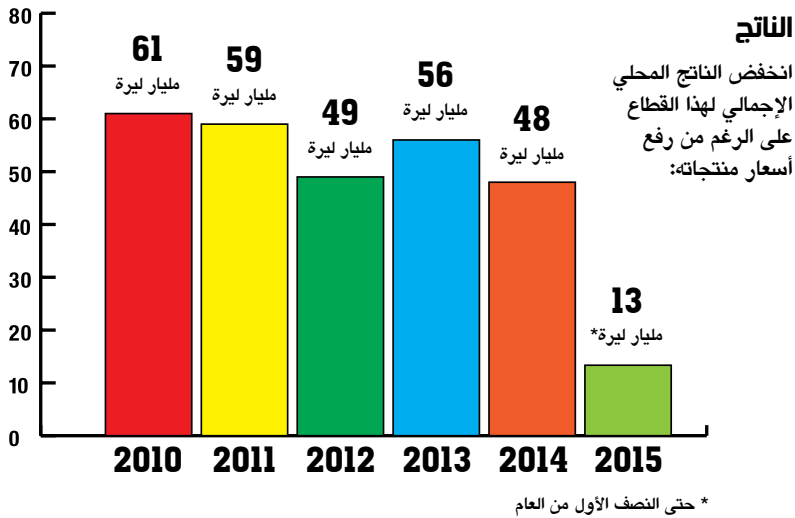


الشركات المسجلة رسمياً:

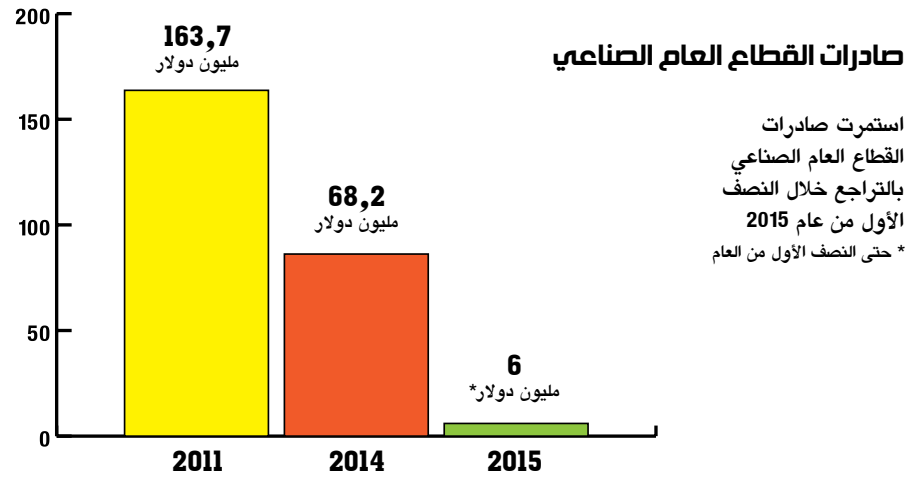
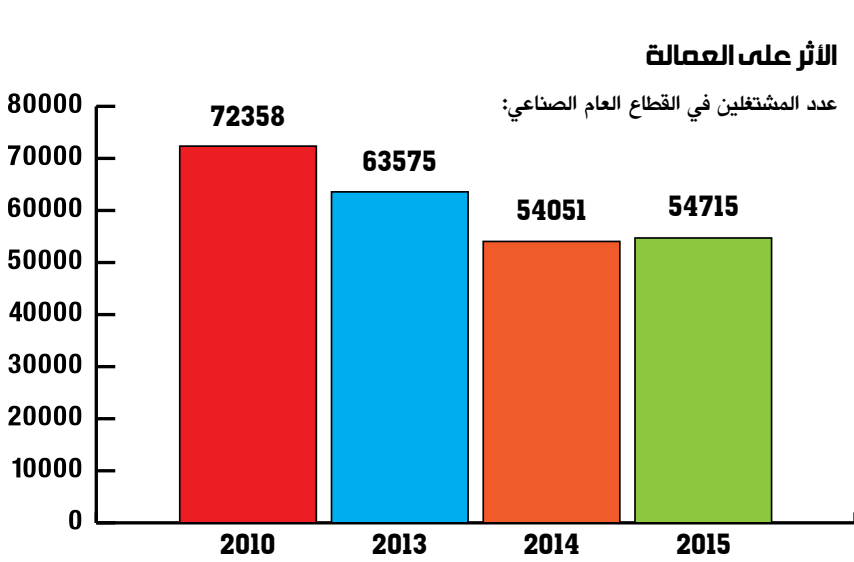
- في الأردن: تم تسجيل نحو 500 شركة سورية خلال عامي 2011 و 2012 منها 85 سجلت في الشهرين الأولين من عام 2013.
- في تركيا: ساهم السوريون في تأسيس 750 شركة من أصل 2,395، حاز المستثمرون السوريون على ثلث الشركات ذات الرأسمال الأجنبي في تركيا خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، تلاهم الألمان بـ 184، ثم الإيرانيون بـ 142، كما احتل المستثمرون السوريون المرتبة الأولى في قائمة الشركاء الأجانب بنسبة وصلت إلى 25,2%، حيث أسس 1131 سورياً في العام الماضي شركات جديدة بقيمة 32,8 مليون دولار.



القطاع العام الصناعي



خسائر بانتظار استراتيجية للتنمية!



- عدد العمال الذين خسروا عملهم في القطاع الخاص الصناعي: 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
 - عدد العاملين المتضررين في المدن الصناعية «عذرا، والشيخ نجار، وحسياء، ودير الزور»: 114627 عاملاً، منهم 41167 عاملاً متوقفاً عن العمل.
 - بلغ عدد المهندسين المهاجرين نحو 20 ألف مهندس.
- تجدر الإشارة إلى انخفاض المستوى التعليمي لليد العاملة في القطاع العام الصناعي والتي تتوزع بين 63% من حملة الإعدادية وما دون و28% من حملة الثانوية والمعاهد متوسطة و9% فقط من حملة الشهادات الجامعية.

استثماراته الفعلية:

وتراجع الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي بشكل كبير ليبلغ لغاية النصف الأول من عام 2015 : نحو 4 مليون ليرة سورية. أي بنسبة تنفيذ 001% من الاعتمادات المرصدة لكامل عام 2015 والبالغة 2,986 مليار ليرة سورية
2014: 1,7 مليار ليرة سورية.
بلغت الاستثمارات الفعلية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة نحو 5,7 مليار ليرة سورية

بين هروب رأس المال الخاص والاعتماد عليه!



إجراءات واهية.. بمواجهة نسبة 1% تنفيذاً

لم تنفذ مؤسسات وزارة الصناعة في النصف الأول من العام، إلا نسبة 1% من الخطة الاستثمارية لعام 2015، فهل أنفقت المخصصات الاستثمارية لهذه المؤسسات؟ وإذا لم تنفق ما هي الأسباب؟ وما حجم مسؤولية الحكومة في تأمين الطاقة والوقود عن تراجع مستويات التنفيذ، وما مستوى مسؤولية الإدارات، والوزارة ذاتها؟!

عوضاً عن المحاسبة وتوزيع المسؤوليات الدقيق، وتبيين الأسباب، تطلب وزارة الصناعة من هذه المؤسسات أن تشد الأحزمة، وألا تنفق على الصيانة وعلى المحروقات، مع العلم أن ضعف الإنفاق العام، وعدم توفر المحروقات والطاقة الكهربائية والعمالة الشابة المؤهلة، هي جزء أساسي من معوقات عدم تنفيذ الخطط. كما تم رفع سقف المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسات والشركات والمنشآت العامة والخاضعة لأحكام القانون رقم 2/ لعام 2005 من 500 ألف ليرة، إلى مليون ليرة. بينما الإجراءات المطلوبة، هي توسيع الإنفاق والمخصصات إلى الحد الذي يتيح عمليات الشراء المباشر، وتخصيص القطع للمنشآت الصناعية عوضاً عن انتظار التجار، والمتعهدين ليقوموا بتأمين المستلزمات للمنشآت العامة التي تحاول الإنتاج والعمل، وتنفيذ الخطط.

شكلياً، وذلك فيما لو أردنا النهوض بالقطاع الصناعي في ظل الأزمة جدياً. لقد سعت الورقة لصياغة شروط مثلى لعودة الإنتاج الصناعي، يكون أساسه الحل السياسي ليعم الأمن كشرط النمو الصناعي، وهذا صحيح، إلا أن هذه الورقة التي سعت لقول كل شيء، انحازت لاستراتيجية صناعية يكون فيها القطاع الخاص الصناعي مطلق اليدين، أما القطاع العام والذي تحدثت الورقة أيضاً عن ضرورة الاهتمام به إلا أنه سيظل تحت رحمة استثمارات الـBOT وغيرها من أشكال الخصخصة، وفقاً للورقة، بينما سيحظى القطاع الخاص بكل عوامل الجذب بما فيها السماح له بتصدير رساميله والتي نعاني من أثارها الآن، وبما فيها اعتماده على التصدير المبدأ الذي يعاني الكثير من المشاكل بدءاً من استحالة الاعتماد عليه في ظل الأزمة، وصولاً إلى مشاكله الكبيرة في اعتماده على الأجور المنخفضة وخطورة هيكله الاقتصادي وتكبيفه مع أسواق التصدير التي تشهد تجارها ركوداً عالمياً.

وحسب بل بالسماح بتصدير «رأس المال»، فوفقاً للورقة فإن الحكومة تشرعن اليوم قانونياً «العودة لتصدير الآلات والتجهيزات والمعدات وخطوط الإنتاج المصنعة محلياً بقصد التصدير واستثنائها من أحكام المنع» والتي كانت قد منعت سابقاً. أي أن الورقة التي لم تربط التحسن في الإنتاج بمجال التصدير، والتي انطلقت من خطورة تصدير الرساميل، كان عليها أن تقف جدياً عند خطورة السماح بتصدير الآلات والمعدات، فهذا شكل من أشكال تصدير رأس المال المترام تاريخياً، وهو يهدد أي تعاف في المجال الصناعي والاقتصادي. كررت الورقة أيضاً بنداً من أهم ما تعكف عليه السياسات الحكومية حالياً وهو السماح لاستثمار القطاع بشكل عقود الـBOT، أو تحويله لشركات مساهمة، وهو ما تسير وفقه السياسات الحكومية، وبذلك تتناقض مع الوقائع التي تتحدث عنها، ففي ظل هروب الرساميل ينبغي التركيز على دور القطاع العام كمنتج مباشر لا كمشرف ومالك

■ معن خالد

استطاعت الورقة التقاط بعض مؤشرات التحسن هنا وهناك وفي مختلف مناطق البلاد لعام 2014 ومنتصف عام 2015، ورات أن هذا التحسن وإن كان جزئياً ويشمل المناطق الآمنة فقط، إلا أنه تحسن ملحوظ».

لم تستطع الورقة حسم الجدل الحاصل حول معدلات التصدير وأهميتها رغم وصفها للنشاط التصديري بـ«الملحوظ»، لا بل ثبتت وجود التباينات بين الجهات الحكومية وجهات مختلفة، حيث تحدثت الحكومة واتحاد المصدرين عن صادرات بقيمة 600 مليار ليرة سورية، بينما تقول مديرية الجمارك أن الرقم يبلغ 77 مليار، وهو ما أثار حفيظة وزارة الاقتصاد التي تسعى للترويج للسياسات الحكومية القائمة على فكرة «الإنتاج لأجل التصدير». وعلى هذا اقترح الباحث أنه «بغية الوقوف على الوضع الأقرب للواقع فيما يتعلق بالصادرات الصناعية فإنه لا بد من إيلاء الاهتمام المطلوب لموضوع تسعير الصادرات الصناعية خاصة في ضوء إعادة العمل بتعهد إعادة قطع التصدير وأسعار القطع الأجنبي وتقدير حركة التجارة الخارجية بين المنافذ الحدودية والحوافز». ربما كان على الورقة التي توقفت جيداً عند استعراض مؤشرات صناعية هامة، إيلاء بعض الاهتمام لنقاش استراتيجية الحكومة في مجال الصناعة والقائمة على التصدير. لا سيما أن التحسن في هذا المجال لا يزال غير محسوم كميّاً أو نوعياً، وتحديدًا في ظل غياب عوامل أخرى أساسية لاستقرار الإنتاج الصناعي، كتقلبات سعر الصرف وارتفاع أسعار المازوت وغياب الكهرباء عن المدن الصناعية، بالإضافة إلى غياب الأمان عن معظم هذه المدن الصناعية والمنافذ الحدودية، وهو ما أكدته الورقة. ما لم تتوقف عنده الورقة بنقاش جدي هو: أن التصدير لم يعد مرتبباً بتصدير المنتجات

الدولار يصعد إلى الذروة..

بسلا لم حكومية!

هل يعبر الدولار ..
مقاريس الحرب؟!

■ محرر الشؤون الاقتصادية

توقف تدفق الدولار إلى البلاد من عائدات النفط كما كان في السابق، ولم يعد يحصل من الصادرات، كما أن مستوى الحوالات الخارجية لم يعد قادراً على تفسير كميات الدولار المتوفرة في السوق السورية، سواء التي يضخها المركزي، أو التي تؤمنها السوق السوداء عبر سماسرتها بكل يسر وسهولة، مع فارق في السعر، أصبح بسيطاً بعد رفع السعر الرسمي!

لا يمكن الركون إلى أن احتياطي القطع الأجنبي الموجود في المصرف المركزي السوري، لا يزال قادراً على تغطية الكميات التي تمول بها مستوردات التجار (6 مليون دولار يومياً تقريباً)، وعمليات الضخ المتتالية منذ بداية الأزمة، وحاجات تأمين المواد الرئيسية وتغطية العجزات، وغيرها، كما أن الحلفاء والأصدقاء يقدمون مساعداتهم عينياً بالدرجة الأولى، سواء من خلال الخطوط الائتمانية، أو غيرها.

فمن أين يتدفق للسوق وللمركزي هذا القطع الأجنبي؟! قد تكون الإجابة خلف ميادين الصراع العسكري، فعملياً يتم ضخ الدولار أو العملات الأجنبية المختلفة من الخارج، في المناطق الخارجة عن السيطرة، بدليل انخفاض سعر الدولار مقابل الليرة التي لا تزال متداولة هناك، والتي لا تزال مطلوبة.

فهل تجد دولارات المناطق الخارجة عن السيطرة طريقها للمناطق الامنة؟! إن تغيرات سعر الصرف متقاربة في طول البلاد وعرضها، فيتغير سعر صرف السوق في دمشق، ويتغير معه السعر في غوطتها الشرقية، وفي الرقة وغيرها! ومع بقاء هوامش وفوارق بين السعيرين إلا أن الحركة الواحدة، تدل على أن السوق مترابطة ومفتوحة على بعضها، وتداول القطع والليرة يتم عبر وسطاء عابرين للحدود..

وهنا يجب أن نسال هل هناك علاقة بين دولارات سوق المناطق الخارجة عن السيطرة، وبين إمكانيات الضخ المستمرة في المركزي؟! وهل يمتلك وسطاء أقوياء في سوق الصرف القدرة على نقل الدولار من هذه الضفة إلى الضفة الرسمية؟! وهل لارتفاع السعر الرسمي دون ارتفاع الطلب على الدولار علاقة بكل من هذا وذاك؟!

الإجابات لا يمتلكها إلا من يمتلك المعلومات الدقيقة، عن اقتصاد السمسرة في الحرب، ونحن هنا نضع التخمينات المشروعة لتفسير ظواهر لم تعد تفسرها المعطيات الاقتصادية العادية!

فهل الدولارات التي تتوفر في السوق، هي ذاتها دولارات تمويل الحرب؟! سؤال يجب أن يطرح.

يقترّب اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة في السوق السوداء من المستوى القياسي الذي وصله في حزيران 2013، ورغم هذا فإن هذا الارتفاع لا يُنير الكثير من الجلبة ولا يدفع مصرف سورية المركزي لانتقاد السوق السوداء، أو تحذيرها أو الضخ الواسع لها، والسبب يعود إلى أن عملية الرفع التدريجية يحرّكها «المركزي» بسعره الرسمي..

■ عشار محمود

بلغ سعر صرف الدولار في السوق السوداء بتاريخ 17-9-2015 مقدار: 340 ل.س/\$، بارتفاع 30% عن بداية العام، وكان أعلى سعر صرف وصله «دولار السوداء» خلال الأزمة قرابة: 350 ل.س/\$، في شهري 6 و7: 2013، قبيل تهديد سورية بالضربة الأمريكية.

أي أن سعر الصرف اليوم يرتفع ليقترّب من أعلى ذروة له، في أكثر أوقات الحرب السورية توتراً، فلماذا لم «تثر» ثورة المسؤولين عن حماية الليرة، مع بلوغها المستويات القياسية المذكورة اليوم، ولماذا يمر هذا الارتفاع بهدوء ودون جلبة حكومية!.

آخر موجة، ارتفاع!

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة في العشر الأخير من آذار في العام الحالي، وكان الارتفاع بمقدار 20% خلال أقل من شهر، لم تتضح الأسباب تماماً في ذلك الحين، إلا أن موجة المضاربة كانت واضحة، أي أن التصعيد بدأ من السوق، وقد خرج حاكم المصرف المركزي ليتوعد المضاربين، ويعد بضبط السوق، ثم خرج بتاريخ 10-4-2015 ليتحدث عن أثر الطلب العالي للدولار من مستوردي المازوت الممولين من المركزي، والذين حققوا ربحاً احتكاريّاً من السوريين، سعوا لاحقاً لتحويله من ليرة إلى دولار، واعتبر الحاكم أن هذا الإجراء، هو جزء رئيسي من الضغط على الليرة!

ومع ذلك كانت نتيجة الموجة من الرفع، رصد المركزي مبلغ 100 مليون دولار لتمويل المستوردات، وارتفاع وسطي التمويل اليومي إلى «5-7 مليون دولار»، وأصبحت مؤسسات الصرافة قادرة على بيع التجار 300 ألف دولار، عوضاً عن 100 ألف دولار، لتمويل مستورداتهم أيضاً. بالإضافة إلى البيع اليومي لمكاتب الصرافة، لتقوم ببيع المواطنين بمعدل 200 دولار شهرياً للشخص الواحد.

وننتج عن عمليات الضخ الكبيرة تلك، انخفاض في سعر الصرف، من ذروة 310 في ذلك الحين، إلى



ارتفاعاً في الطلب على الدولار، أو نقصاً في عرضه أو ضخه، وبالتالي حافظاً للمضاربة، والدليل كان تصريحات المركزي بتاريخ 25-8-2015، التي أكد فيها أن الطلب على الدولار في السوق أقل من العرض، وبأن المركزي للمرة الأولى يحقق إيرادات في محصلة القطع الأجنبي! ومع ذلك لم يعلن المركزي عن تخفيض في سعره الرسمي، بل سعى لزيادة الضخ ورفع السعر.

يقول البعض بأن المركزي يحاول أن يحافظ على استقرار السوق بهذه العملية، قد يكون الاستقرار ومنع موجات المضاربة الكبيرة هدف منطقي، إلا أن رفع السعر الرسمي، ليقارب سعر السوق، لا يصلح كأداة! أولاً: لأنه لن يمنع قوى احتكار الدولار في السوق، عن حبس الدولار والمضاربة عليه، وثانياً: وهو الأهم لأنه يعاكس الهدف الأهم في المرحلة الحالية، وهو حماية الليرة من تراجع قيمتها.

إن إجراءات المركزي كلها قائمة على قاعدة العرض والطلب فقط، أي محصورة بين ضخ الدولار، وتلبية الطلب عليه، والهدف المعلن هو الحفاظ على الاستقرار الشكلي لا أكثر، حتى لو كانت الأداة رفع السعر الرسمي. لن تستطيع هذه السياسة أن تحمي الليرة، أو تعززها، طالما أن الإنتاج يتدهور، والتجارة تتوسع أخذة طابع المضاربة أكثر فأكثر، والسلطات تمارس دور وسيط فقط، حيث تحصل القطع الأجنبي من مصادر غير واضحة، وتلبي طلب كبار أصحاب الربح على الدولار!

حدود 260 ل.س/\$ في أيار-2015، ثم لم يلبث أن عاد إلى سعر 296 ل.س/\$ خلال شهر 6-2015.

سياسة: «رفع تدريجي مستمر»!

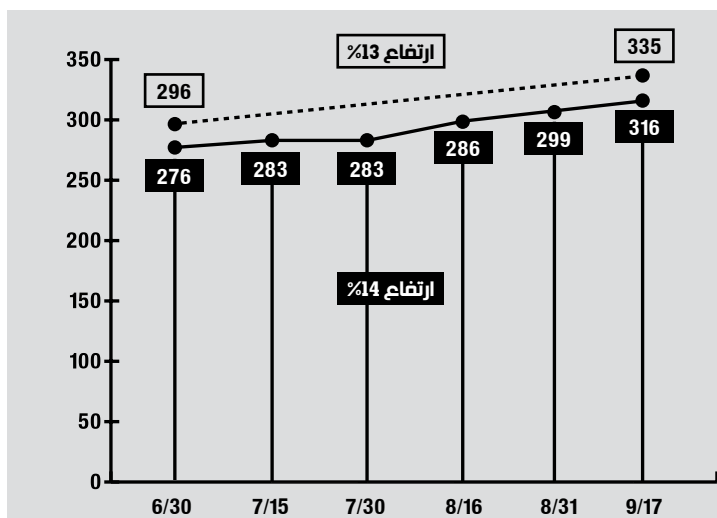
منذ ذلك الحين والمصرف المركزي يرفع أسعاره الرسمية بشكل مستمر، رافعاً معه السعر في السوق، حتى وصلنا خلال شهرين ونصف إلى سعر 311 ل.س/\$ سعر التدخل الرسمي لمكاتب الصرافة، أي سعر ذروة المضاربة السابقة، بينما سعر السوق اليوم بين 335-340 ل.س/\$، بفارق بسيط.

استمر مصرف سورية المركزي، برفع سعر الصرف، لأغراض التدخل، ولمكاتب الصرافة بشكل تدريجي ولكن بخطى ثابتة، خلال شهري 7-8-2015، وازدادت وتيرة الرفع الرسمي في شهر 9 الحالي، على الرغم من استقرار السوق بحسب المؤشرات العامة، وبحسب تصريحات المركزي ذاته!

تشير معلومات قاسيون من السوق، إلى أن المصرف المركزي، لم يوقف عملية بيع المواطنين لمبلغ 200 دولار، ولكنها أصبحت محصورة بمكتب صرافة وحيد، من أصحاب المخالفات السابقة، وكان سعر بيع المصرف المركزي للمكتب بتاريخ 17-9-2015: 335 ل.س/\$، أي أعلى من سعر التدخل المعلن لمكاتب الصرافة، وقريب جداً من سعر السوق.

موازنة السعر.. عبر سبق السوق للرفع؟!

لا توجد مبررات واضحة للرفع الرسمي لسعر الصرف، فعملياً لم تشهد السوق خلال هذه الفترة،

تغيرات سعر الصرف
خلال شهرين ونصف

----- سعر السوق (ل.س/\$)
————— السعر الرسمي لمؤسسات الصرافة

*تغير سعر الصرف الرسمي بنسبة
تغير متوافقة مع سعر السوق، وبفارق
أن السعر الرسمي كان محرك الارتفاع
في الفترة الحالية.

60% من السوق للمؤسسة العامة للتأمين.. ماذا سنفعل بأقساط التأمين؟!

شهدت سنوات الأزمة تراجعاً واضحاً في الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين الخاصة على الرغم من استحواذها على القسم الأعظم من سوق التأمين قبل الأزمة، إلا أن ظروف الحرب أتاحت فرصة لتطوير عملها في أصعب الظروف، بالإضافة لتغطيتها النقص والتراجع في خدمات التأمين التي تقدمها الشركات الخاصة، باتت المؤسسة مضطرة لإضافة خدمات جديدة بفعل ظروف الحرب.

فوفق تصريح لمدير عام المؤسسة، فقد زادت حصة المؤسسة السوقية من 40% إلى 60%، ويعود ذلك إلى رفع المؤسسة لسوية الخدمات المقدمة وطرح منتجات جديدة مقابل تراجع بعض الشركات الخاصة واقتصار عائداتها على التأمين الإلزامي، ويعود ذلك وفق حديث المدير العام إلى سياسة المؤسسة التي التزمت بقيمة الأقساط التأمينية رغم ارتفاع أسعار الخدمات.

أما من حيث خدمات التأمين الصحي فتم تقديم 2,47 مليون خدمة طبية حتى تاريخ 9/16 من العام الحالي، وحقت المؤسسة إيرادات بقيمة 7,2 مليار ل.س حتى منتصف الشهر التاسع من عام 2015 بزيادة قدرها 107% عن نفس الفترة من عام 2014، حيث كانت الإيرادات 8,3 مليار ل.س عن كامل العام.

ويبقى السؤال الأهم المطروح في هذا القطاع: هل تستطيع الحكومة توظيف أقساط التأمين الهائلة التي تتراكم في مجالات اقتصادية تسهم بعملية النمو، أم أننا سنفوت فرصة هذه الاستفادة كما فعلنا بأقساط التأمين قبل الأزمة؟!

■ فاسيون

الصين

تزيد استثماراتها في الخارج



قالت تقارير إعلامية أنه من المتوقع أن تتجاوز استثمارات الصين الخارجية المباشرة تريليون دولار في عام 2015. فوفق وزارة التجارة الصينية فإن إجمالي الاستثمارات المباشرة اقترب من 883 مليار دولار في 2014، وأن الاستثمارات الخارجية المباشرة غير المالية ارتفعت بنسبة 18,2% إلى 473,4 مليار يوان (77 مليار دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى لعام 2015، لتبلغ الاستثمارات هذا العام 123,12 مليار دولار.

وتشير البيانات إلى أن الشركات الصينية استكملت 390 اتفاقاً بقيمة 77 مليار دولار منذ بداية العام وحتى 16 أيلول، وهو ضعف حجم الاتفاقات خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وفيما عزت مصادر اقتصادية أمريكية مساعي الصين لزيادة استثماراتها بالخارج إلى «تراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وتقلباته»، إلا أن خطا الصين الاستراتيجية تغند ذلك، حيث تعتمد الصين على الاستثمار في مشاريع تنموية في إطار استراتيجية طريق الحرير القائم على مشاريع البنية التحتية، وفي مقدمتها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أسسته الصين برأس مال 100 مليار دولار، كما أن الاستراتيجية الصينية تتجه قديماً تجاه الاعتماد على الطلب الداخلي في النمو ما يثبت خطأ الصين في تنويع مصادر نموها رغم أزمة سوقها المالي مؤخراً.

«تبييض» ضريبي..

للربح المضارب!

■ مراد جادالله

قرر المصرف المركزي في الشهر الحالي، أن يقدم بيانات متعلقة بالتجار المستوردين، الممولين بالقطع الأجنبي من المصرف المركزي، إلى الإدارة الضريبية، كما نشرت إحدى الصحف الرسمية المحلية بتاريخ 7-9-2015، والغاية هي «معاينة هؤلاء المخالفين»، وذلك بتكليفهم بضرائب على أرباحهم التي حققوها من استخدامهم غير الشرعي للدولار.

لا نستغرب إن وجدنا المكلفين الضريبيين يوماً ما في أسواق «التفحيش»، يقيمون الأرباح ويحصلون الضرائب من هذا القطاع المزدهر، طالما أن التجاوزات التي تصل حد المضاربة على الليرة بقيم كبيرة، عقوبتها هي الضرائب!

لازال هذا «الإجراء الصارم» قيد النقاش فقد يتم أو لا يتم، حيث ذكرت الصحيفة أن: «طرق المعالجة مرهونة بالاجتماعات القادمة بين المعنيين في الإدارة الضريبية مع المركزي للاتفاق على صيغة نهائية بهذا الشأن».

وينبغي التذكير بحديث سابق مشابه حصل في الشهر الخامس من العام



فروقات القطع، وهذا ليس فقط من ودائعها الأجنبية، بل من شرائها للقطع الأجنبي، وبيعها لليرة. حيث بلغت أرباحها المعلنة 45 مليار ل.س، حتى نصف السنة الحالية، مرتفعة بنسبة 80% عن أرباح العام الماضي كاملة.

هذه الأرباح غير خاضعة للضريبة، بحيث اعتبر مصرف سورية المركزي أن الأرباح الناتجة عن تقييم القطع أرباحاً غير حقيقية وبالتالي لا تخضع للضرائب! معطياً للمصارف ثغرة كبرى للتهرب الضريبي، وحافزاً لتحويل أموالها للدولار

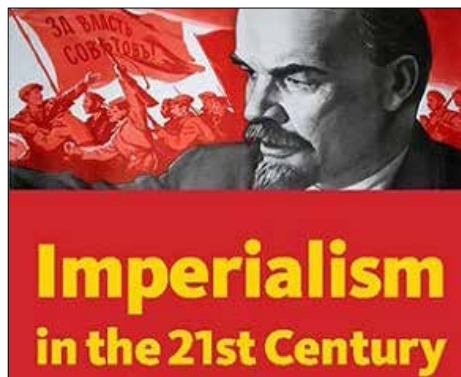
الحالي، حيث لم توافق الإدارة الضريبية على تكليف مستوردي المازوت المخالفين، بضريبة على أرباحهم غير الشرعية من المضاربة، كان قد اقترحها المركزي في الشهر الخامس من العام الحالي!

وعموماً في فرض الضريبة وتحصيلها أو عدم تحصيلها، تبرة للمخالفات والمخالفين، وتشريع للربح غير الشرعي، القائم بالمضاربة على قيمة الليرة!

المصارف محمية من الضرائب!
وينبغي التذكير بأن 90% من أرباح المصارف الخاصة، ناتجة عما يسمى

الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين

صدر كتاب «الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين: تحديثاً لنظرية لينين بعد قرن» بالإنكليزية في مدينة سان فرانسيسكو في فبراير من هذا العام عن حزب الاشتراكية والتحرير (Party for Socialism and Liberation)، الحزب الذي يناهض الإمبريالية وحروبها ويناصر كفاح الشعوب، ويؤمن بأن الحل الوحيد لأزمة الرأسمالية المتفاقمة هو التحول الاشتراكي للمجتمع، وفقاً لوصف الكاتب مسعد عريبي في جريدة الأخبار اللبنانية.



رئيسيين في الساحة الدولية. وهنا يؤكد المؤلف أن هذه الدول مندمجة إلى حد كبير في النظام الرأسمالي العالمي، وهي لا تشكل معسكراً «كما كان المعسكر الاشتراكي، على سبيل المثال» لكنها تستطيع أن تشكل «عوامل رئيسية» مستقلة القرار في السياسة الدولية، وذلك بفضل مساحتها الجغرافية الشاسعة وثقلها الديمغرافي ووفرة مواردها الطبيعية وتطورها الصناعي والاقتصادي.

على حد تعبير الدكتور مسعد فإن الكتاب «يظل أمياً لنهجه في محاربة الإمبريالية حتى يصل إلى خاتمته مستشرفاً بأنه بالرغم من كل هذه التغيرات الجذرية والعميقة، غير أن أمراً واحداً لم يتغير منذ زمن لينين، هو أن مهمة الثوريين تتمثل اليوم، كما كانت، في تغيير الواقع، وهو ما لا يمكن إنجازه دون فهم واضح للعالم والنظام الرأسمالي العالمي، ودون التأسيس لاستراتيجية مكافحة هذا النظام. وهو ما يؤكد المؤلف أنه الغاية من الكتاب.

■ اعداد فاسيون نقلت عن الأخبار اللبنانية

ويتناول الكتاب وفقاً للكاتب «حالة الإمبريالية من خلال قراءة متجددة لكتاب لينين «الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية» (1916) في ضوء التطورات السياسية والتاريخية التي ألمت بالعالم عبر القرن المنصرم. وفي تحليله لهذه التطورات يرى المؤلف أنها جاءت لتؤكد الطروحات النظرية الأساسية التي ذهب إليها لينين آنذاك».

ووفقاً للدكتور عريبي فإن الكتاب: «يكشف باستفاضة عن الوقائع التاريخية التي تؤكد أن الحرب الإمبريالية التي تحدث عنها لينين عام 1916 لم تتوقف حتى يومنا هذا بل استمرت بأشكال واتجاهات أخرى».

يولي الكتاب أهمية خاصة لمفهوم أو عقيدة «الحرب الدائمة» أو «الحروب اللانهائية» وهو مفهوم يختلف عن غيره من مفاهيم الحروب الأميركية السابقة، ويحظى بموافقة الحزبين الأميركيين الحاكمين «الديمقراطي والجمهوري»، بل لقد التزمته منذ عام 1990 كل الإدارات الأميركية، وذلك وفقاً لوصف عريبي.

أما السؤال المهم الذي طرحه الكتاب وحاول الإجابة عنه فيلخصه عريبي: هل تمر الإمبريالية الآن في مرحلة انتقالية جديدة؟ وهل تلوح في الأفق هزات جديدة؟ وينقل عريبي عما ورد بالكتاب بأنه في: «مجال الاقتصاد العالمي، فقد ظهرت قوى رأسمالية جديدة، دول البريكس (برازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)، كلاعبين

المراهنات الخاسرة تفاقم الورطات الخليجية



واشنطن 2001..
برلين 1939

قبل 14 عاماً من الآن، وفي 20/9/2001 تحديداً، وقف الرئيس الأمريكي جورج بوش ليعلن للعالم ما سمي باستراتيجية «الحرب على الإرهاب»، خالفاً بذلك حلاً للاستعصاء الذي «طرا» على واشنطن بعد حل الاتحاد السوفييتي 1991.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

لفهم أهمية هذا الإعلان، لا بد من العودة إلى ما كانت قد كتبه وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، التي كانت تعمل في حينه كمستشارة للأمن القومي، وذلك قبل أحداث 11 أيلول بسنة واحدة. ففي إحدى مقالاتها، تشرح رايس «المازق الأمريكي» بما مفاده: «إن سقوط الاتحاد السوفييتي لم يسفر عن تحد أو خطر استراتيجي جديد للولايات المتحدة.. وأقام هذا الوضع حدوداً لحركة الولايات المتحدة الأمريكية». كلام رايس هذا، كان واحداً من عشرات المقالات التي خلصت إلى ضرورة إيجاد «خطر خارجي» يمكن البنتاغون من مساحات أخرى للعمل العسكري، لا سيما مع تصاعد حركة الشارع على وقع الأزمات الاقتصادية، والتي كانت أحداث سياتل 1999 إحدى أهم نقاط علامها.

عند هذا الحد، شكّلت فكرة «الحرب على الإرهاب» مخرجاً «جيداً» للإدارة الأمريكية، وحدثاً جديداً في العلاقات الدولية، إذ سمح هذا الإعلان بتشويه فكرة «الحرب الوقائية»، وتحميلها مضموناً آخر مفاده: «حق التدخل العسكري، بمجرد الشك بتراكم قدرات معينة لدى العدو تمكنه من تهديد أمننا القومي في المستقبل»، ولخلق «عدو مبهم»، لا مشكلة لدى الإدارة الأمريكية في فبركة حدث مأساوي على شاكلة ضربات 9/11/2001. وما تلا ذلك من سلسلة تدخلات عسكرية مباشرة، نهبت خلالها واشنطن وحلفاؤها ما نهبوه، ومرروا ما يريدون ترميره. يشبه إعلان بوش في 20/9/2001، إعلان هتلر عام 1939، حيث أعطى الأول «الحق» للولايات المتحدة بالتدخل متى شاءت، وفي المكان الذي تريده، إلا أن الاختلاف بين الإثنين، يكمن في تعامل هتلر معه من موقع «المنتصر»، وفي تعامل واشنطن معه من موقع المدرك لضرورة تأخير التراجع الاقتصادي، أي من موقع المأزوم. ونتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية، تعاني الولايات المتحدة من ضيق الهوامش أمام تدخلاتها العسكرية المباشرة، ما أجبرها للانتقال إلى تلك غير المباشرة التي يجري حصارها وتطويرها اليوم من الخصوم الاستراتيجيين لواشنطن، فأين المهرب؟ لا يخفي مستشارو الأمن القومي ذاتهم تخبطهم أمام «المازق الأمريكي» في طوره الأعلى..!

منصور هادي استعدادها لأي حوار يفضي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم «2216»، دون قيد أو شرط، والالتزام بالقرارات ذات الصلة كافة، فيما أعلنت الحكومة عن قرار مفاجئ، بأنها لن تشارك في أية مفاوضات مع جماعة «أنصار الله»، قبل اعترافها بالقرار الدولي المذكور آنفاً، في وقت وصل فيه المبعوث الدولي إلى اليمن، ولد الشيخ أحمد، إلى الرياض يوم الثلاثاء الماضي، لإجراء مشاورات جديدة مع الأطراف المتنازعة.

وفي سياق متصل، أكد المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك «سنواصل جهودنا لحمل الأطراف إلى طاولة التفاوض»، مضيفاً «البعض غير رأيه، لكننا لم نغير رأينا»، في إشارة إلى تخبط الحكومة اليمنية في موقفها من إجراء مفاوضات مع جماعة «أنصار الله». يراكم الموقف السعودي، جراء تدخله العسكري في اليمن، المزيد من الخسارات، ويبدو واضحاً أنه كلما ارتفع منسوب تورطه فيما يريده البيت الأبيض، ارتفع بالتوازي منسوب الخسارات التي يتكبدها. ويجري ذلك كله، في ظل ثبات الحل السياسي، كحل وحيد لمعظم الملفات المفتوحة في العالم والمنطقة.

جندياً سعودياً قتلوا في كمين قرب موقع «مشعل» العسكري في جيزان. هذه البداية الدامية التي حملها التورط البري، أظهرت في أحد جوانبها، استحالة وصول قوات التحالف إلى العاصمة اليمنية، وهو الهدف الذي كان من المنوي القيام به، بمجرد إنجاز عملية انتشار «قوات العاصفة» في أجزاء واسعة من مأرب. لتلي ذلك أعنف المعارك والاستهدافات الجوية في محافظات صنعاء وصعدة وتعز.

وإذا كان التسليم الخليجي بفشل التحالف العسكري بطريقة عمله الأولى قد بدا واضحاً من تصريحات المسؤولين الرسميين، ومن مجريات المعركة على الأرض، تبدو عودة التحالف إلى استساعة التورط البري في اليمن، لتؤكد على هذه الحقيقة، مع ما يحمله ذلك من مراهنة ميدانية يبدو أنها الأخيرة، لا سيما أن المراقب للأحداث، يلاحظ ارتفاع وتيرة التحركات السياسية على خط الأزمة اليمنية، خصوصاً خلال الأسبوع الماضي.

مناورات على طريق الحوار

من الرياض، أعلنت حكومة عبد ربه

انتقلت العمليات العسكرية التي قادها «تحالف الحزم»، من نطاق الضربات الجوية المكثفة على مواقع متعددة في اليمن، إلى التورط البري المباشر داخل أراضي الجار الخليجي الجنوبي، فما الدافع وراء ذلك في حسابات الأنظمة الخليجية، والسعودية خصوصاً؟

■ فادي خضر

يبدو التورط البري امتداداً طبيعياً لفشل التحالف في تحقيق أهدافه المعلنة لحظة بدء التدخل في اليمن، لا سيما أن هذا الخيار كان مستبعداً في الاستراتيجية المطروحة خليجياً، نظراً للإجماع المستقى من الحقائق التاريخية بأن اليمن واحدة من أصعب بقاع العالم، وأكثرها استعصاءً على التدخلات الأجنبية، بدءاً من الإنكليز والإيطاليين، مروراً بالتدخلات السعودية والمصرية في أواسط القرن الماضي.

خطوة إلى الخلف

حسب وكالة «أنباء الإمارات»، سقط في الساعات الأولى من التوغل البري، حوالي 45 قتيلاً من الجيش الإماراتي، و5 آخرين من القوات البحرينية، وزهاء 15

العراك الياباني: لسنا مطية البنتاغون..!



كان لافتاً يوم الخميس الماضي الخلاف الشديد الذي شهده مجلس البرلمان الياباني، بعد محاولة الحزب الحاكم في اليابان تمرير مشروع قانون يسمح للقوات العسكرية اليابانية بالقتال خارج أراضيها.

الخلاف الذي تحول إلى عراك بالأيدي بين النواب، يعود في جذره إلى رفض المعارضة اليابانية لهذا المشروع، الذي يفتح الباب أمام الحزب الحاكم للتورط في حروب أمريكية، لا سيما في اللحظة التي يتصاعد فيها التوتر في شرق آسيا، وعلى النحو الصينية بشكل خاص، حيث تجاهر الحكومة اليابانية بأن مشروع القانون الجديد إنما هو «مهم لمواجهة التحديات الجديدة مثل صعود الصين». وفي هذا الصدد، شهدت البلاد يوم الجمعة الفائت أكبر تظاهرات احتجاجية لها منذ تلك التي حدثت قبل 55 عاماً، عندما أجبر رئيس الوزراء الياباني، نوبوسوكي كيشي، على الاستقالة، بعد أن أبرم اتفاقية أمنية أمريكية يابانية مشابهة.

تأجيل انعقاد المجلس الوطني..

أسئلة تنتظر الإجابة

جاء المؤتمر الصحفي لرئيس «المجلس الوطني الفلسطيني»، سليم الزعنون، حاملاً للشعب الفلسطيني القرار الإيجابي بتأجيل انعقاد الدورة الاستثنائية- التي كانت وراء طرحها مؤسسة رئاسة سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، وجوقة من «الكومبارس» الذين توزعت مواقعهم ما بين فصائل «توابع الرئاسة»، وكتاب أعمدة صحفية، ومحليين، وباحثين يدورون في فلك «الرئاسة».

■ محمد العبد الله

إذا كان الإعلان عن التأجيل متوقعاً، فإن المستهجن كان ما يردده، ويصر عليه، لما قبل التأجيل بيوم واحد، أحد أبرز قيادات «فتح» والمنظمة- المكلف بتوجيه الاستدعاءات لحضور جلسة المجلس- بأن «التحضيرات جارية، وسيعقد المجلس دورته بمن حضر»، بلهجة من التهكم والاستخفاف بقوى سياسية، تاريخية، مناضلة.

استدعاء بواسطة الابتزاز

لم تستمر طويلاً زوبعة الغبار التي أثارته حملة الاستقالات الملتبسة من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كأعضاء «النصف+ الرئيس»، من خلال تمرير الدعوة، عبر التفسير المجتزأ للمادة 14/ج من النظام الأساسي للمنظمة، واستخدامه بشكل تضليلي لخدمة دوافع الدعوة، والتي تتطلب لتصبح نافذة، انعقاد دورة للمجلس، أرادها البعض استثنائية والأخر عادية، رغم ما يشوب الأولى من محاذير وخروج عن النظام الأساسي. ومع مرور عقدين من الزمن، مع ما حملهما من عدوان وحروب ومجازر دموية على الشعب الفلسطيني، وما تعينه الساحة السياسية والتنظيمية من انقسام واصطاف حول قطبي الأزمة، وارتهاق لقوى فاعلة في الإقليم، لم يرك السكون المطبق على تلك المؤسسات واللجان المرتبطة أو المنبثقة عن المنظمة والسلطة والحركة القائمة- كما هو قائم في شخص رئيسها- من أجل دعوة المجلس الوطني للانعقاد! لهذا كان لافتاً لعدة قوى سياسية وتيارات جماهيرية واسعة، ولنظر العديد من المراقبين توقيت تلك «الحركة الرئاسية» وامتداداتها الفصائلية» في تحريك اللجنة التنفيذية، من خلال الاستقالات وما يرتبط بها من دعوة لعقد جلسة للمجلس الوطني.

لم تستمر طويلاً زوبعة الغبار التي أثارته حملة الاستقالات الملتبسة من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير



إن وصول المؤسسة للقناعة بصوابية تأجيل الانعقاد، لم يعد يحدد بموعد أقصاه ثلاثة أشهر، قد استجاب للحالة الداخلية في «فتح»، ولرفض قوى مؤسسة للمنظمة «الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية- القيادة العامة، ومنظمة طلاب حرب التحرير الشعبية- الصاعقة»، وحركتين أساسيتين في الواقع السياسي والقتالي الميداني «الجهاد الإسلامي وحماس»، ولمئات الأعضاء في المجلس، ولآلاف عدة من الناشئين والأكاديميين وصنّاع الرأي العام، المطالبين بضرورة العمل على صياغة رؤية وطنية مشتركة لمجالات النضال الوطني ومؤسساته كافة، بعد عقود من الشلل والتهيميش- سياسة رسمية لإعادة صياغة الولاء- لهيئات ونقابات «الاتحادات والمؤسسات الشعبية»، ناهيك عن الخروج، من اللغو الموسمي والثثرة المتكررة التي نجدها في الخطاب والبيان، عن إعادة تفعيل منظمة التحرير وإحياء دورها!

ذلك كله أدى، على الصعيد الوطني/ المحلي، للذهاب نحو التأجيل، خاصة، أنه ترافق مع أجواء ووجهات نظر- تقرأ: ضغوطات- مارستها عواصم إقليمية ذات وزن وتأثير متفاوت على أكثر من صعيد: مالي، وسياسي، وجيواستراتيجي، إقليمياً: الدوحة، عمان، القاهرة، ودولياً: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

عوامل دفعت للتأجيل

بقرار التأجيل، يكون نهج «الفهلوية والسطرة والرعونة والتفرد» قد سقط في هذه المرحلة، ومن أجل عدم عودته للحياة مرة أخرى- وهذا مشكوك به!- فإن مواقف متجزئة وصلبة يجب أن تبادر لها وتتمسك بها القوى السياسية المناضلة والمقاتلة، المتناغمة والمؤتلفة مع تيار واسع داخل الشعب الفلسطيني- عابر للفصائل، أيضاً- بدأ يسجل حضوره في أكثر من مناسبة سياسية وميدانية، ويرفض رهانات القوى النافذة، على المفاوضات والسلام الاقتصادي» ويندد بشدة بأشكال التنسيق مع العدو كلها، خصوصاً الأمني والمعلوماتي، هذه الكتلة الشعبية والسياسية الواضحة، تُقدم على طرحها، شعبياً، قوى أساسية، فاعلة ومؤثرة- ك«الجبهة الشعبية»- مدعومة بتحريك جماهيري واسع عبر عنه بيان الألف توقيع، الداعي لانعقاد مجلس وطني وحدوي، بمواصفات توافقية وبمشاركات جماعية لا تستثنى أحداً، خارج القطبية والثنائية والتفرد، وحول برنامج مقاوم، ومستنداً على حراك واسع داخل حركة «فتح»، قادته شخصيات ذات ثقل داخلي- قرأت الدعوة وإعادة التقييمات المقبلة، من زوايا شخصية وتنظيمية وسياسية، رأت فيها إعادة ترتيب لمواقع لا وجود لها فيها- وبدعم من قوى شبابية داخل التنظيم في الجامعات وفي الكتل المسلحة.

عن الممثل الشرعي

يبرز، في خضم تلك الاهتزازات التي شهدتها الساحة السياسية الفلسطينية على مدى الأسابيع الأخيرة، خاصة مع اعتماد قرار التأجيل، دور مؤسسة الرئاسة في تمرير القرار واعتماده. فمن المؤكد أن رئيس السلطة، قرأ تداعيات الدعوة وملايساتها، وردود الفعل عليها، بدءاً من الدائرة الدولية إلى الإقليمية، وصولاً للمحلية. خصوصاً، أن صعوده لمنبر هيئة الأمم المتحدة بعد أيام قليلة، كمثل للشعب الفلسطيني «منظمة وسلطة» وهو يعان- في حال التأم المجلس بصفته التمثيلية الناقصة- من تشققات في الجسد السياسي، ناهيك عن التمزقات في الجغرافيا الفلسطينية، سيضعف من وزنه السياسي. إن من يريد أن يتحدث باسم الشعب والقضية من على أهم منصة دولية يجب أن يكون الشعب بغالبية قواه، متحد خلفه.

العدو يناور: «الأمر الواقع» في الأقصى

■ سعد خطار

وإن كان الإدراك الصهيوني هذا مستنداً من واقعية سيناريو الانتفاضة الثالثة، يبقى أمام حكومة الكيان الدخول، قدر الإمكان، على خط التحكم في المسارات المتوقعة لهذا السيناريو. وفي هذا الصدد، بدأ لافتاً عمل حكومة العدو على تكثيف الإجراءات الاستفزازية في مدينة القدس، ابتداءً من محاولات التقيمين، الزماني والمكاني، للمسجد الأقصى، وصولاً إلى التضييق المقصود على جموع المصلين، عبر تكثيف الحضور العسكري والأمني الصهيوني بالقرب من بوابات المسجد. في هذا الصدد، اندلعت يوم الخميس الماضي سلسلة عنيفة من المواجهات في مدينة القدس، خاض خلالها الفلسطينيون مواجهات دامية

من جملة التصعيدات التي شهدتها مدينة القدس المحتلة وعموم الضفة الغربية خلال الأسبوع الماضي، يبدو جلياً أن إدراك نضوج الظروف الموضوعية للانتفاضة الثالثة في فلسطين المحتلة لم يعد بعيداً حتى عن حسابات الكيان الصهيوني ذاته.



خلال الساعات الأولى التي تلت صلاة الجمعة، لتشمل الأثرية الساحقة من مدن وبلدات الضفة الغربية، والتي كان أعنفها عند حاجز قلنديا.

ضد قوات الاحتلال، بالاعتماد على الحجارة وزجاجات المولوتوف، ما أسفر عن إحراق حافلتين صهيونيتين، قبل أن تمتد المواجهات،

لتبادر قوى المقاومة للفعل المباشر

إن المواقف الانتظارية التي يسعى البعض لإبقاء السياسة الفلسطينية أسيرة لها، انسجماً ونهاياً مع نهج «المفاوضات حياة» و«التنسيق الأمني المقدس» و«السلام الاقتصادي.. المزيف»، بما أشاعه من أوامير كاذبة عن «الرفاهية والتنمية» من خلال قروض بنكية جعلت، ليس دخل مئات الآلاف من المواطنين، رهناً للبنوك فحسب، بل حياتهم بكاملها، مما وفر بيئة استهلاكية، رخوة، شكلت عوامل إضعاف للتحركات النضالية الوطنية أو المطالبة. إن إصرار البعض على دعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع، على افتراض قدرته على انتشال الحالة المزمنة للمنظمة ومؤسساتها، هو نوع من التمنيات، لأن إحياء وتفعيل ذلك الإطار، يتطلب توسعته، بإشراك قيادات من التحرك الشبابي الميداني المستقل، في القدس والضفة وغزة، ومن نشطاء التجمعات في مناطق الجوء والغتراب، وفتح الملفات الأساسية الراهنة بعد ممارسة النقد للمرحلة السابقة من أجل رسم خطة طريق، تشاركية، تلزم كل الأطراف التي تشارك في صياغتها ورسمها، من خلال الاتفاق على عدد أعضاء المجلس الحالي ودعوتهم لعقد آخر دورة له، تمهيداً لإقرار آلية جديدة لتشكيل المجلس الجديد.

وبحسب بعض المحللين، فإن السياسة الإعلامية للعدو، وما تستند إليه من خطابات رسمية، تأتي في سياق العمل الصهيوني للتحكم بمسارات الانتفاضة المتوقعة، والذي يجري هذه المرة، بالمحاولات المحمومة لاخترال الصراع في فلسطين المحتلة، وتصويره على أنه «نزاع يهودي- إسلامي»، بما يخدم محاولات إجهاد الانتفاضة الثالثة المرتقبة. وعلى الرغم من ذلك السلوك الإجرامي الصهيوني، إلا أن الثابت في أحداث القدس والضفة الغربية عموماً، يكمن في سقوط منطلق «تحييد الضفة الغربية» عن باقي الإجراءات على الأرض الفلسطينية، المنطق الذي استند إليه كيان الاحتلال طويلاً، لتغيب قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني عن عملية المواجهة المتصاعدة.

في وقتٍ أجهز فيه شكل الاستقطاب السياسي اللبناني التحاصي بين 8-14 آذار، في الانتخابات الأخيرة على «هيئة التنسيق النقابية»، بهدف إبعاد «التيار النقابي المستقل» عن المراكز القيادية للهيئة، اختار الأخير المواصلة في الشارع «للدفاع عن الناس والنضال ضد أوجاعها»، فمن أية زاوية يُقيّم رئيسه، الرفيق حنا غريب، المرحلة التي يمر فيها لبنان؟

الاقتصاد المقاوم.. بدلاً من الريعي التابع

غريب لـ «قاسيون»: إنها موجة ثالثة تستند إلى ما قبلها



أخطائه. فما الذي يبرر بقاء «هيئة التنسيق» في الشارع لثلاث سنوات تطالب بسلسلة الرتب والرواتب، دون أن يتقدم أي حزب من الأحزاب الحريضة على موضوع المقاومة للمشاركة؟ هل عليّ أنا أن أميز هذا الحزب أو ذاك؟ أم عليه هو ذاته أن يميز نفسه؟ (...)

● أمام تهتك الأنظمة وتغيرات موازين القوى، ما هو البديل المطروح اليوم عالمياً؟

جوهر كل الحركات التي مرت على المنطقة العربية في تونس ومصر وسورية إلخ.. كان لقمّة الناس، إذ كان الملف الاقتصادي الاجتماعي أساسياً في خروجها إلى الشارع. ما حصل مع هذه الحركات أنه جرى التعاطي معها بمنطق القمع، هذا القمع ساهم بتسهيل نشوء التشوهات التي يريدها الغرب. وبالنسبة لهذه الأنظمة، فلا شك أن الإرهاب أقرب لها من التيارات اليسارية والنقابية والتقدمية والديمقراطية.

وفي ظل موازين القوى الحالية، لا بد، كمقدمة، من العودة لتعزيز الدور الاجتماعي والصناعي والخدمي للدولة. (...) في لبنان، لا بد أن يكون السقف هو إسقاط هذا النظام، لأنه لا يستطيع أن يبني وينتج دولة، وبالتالي هناك ضرورة لتغييره.

وفي هذا الصدد، فإن نظام السوق يعظم السلعة على الإنسان، فالسلعة أولاً ومن ثم الإنسان. والمهم في هذا النظام هو أن يعمل السوق. لهذا، ولعوامل أخرى، يجب في المرحلة الأولى أن نبني نظاماً وطنياً ديمقراطياً مقاوماً يستند على أساس الاقتصاد المقاوم المنتج، كمقدمة، ومن ثم ما نطره دائماً: الاشتراكية.

وقف السيد حسن نصر الله وشرح في خطابه أن أطرافاً معينة كانت تتآمر على المقاومة خلال الحرب. إذ أن جماعة 14 آذار طلبت من كونداليزا رايس أن يواصل الصهاينة بالضرب حتى الانتهاء من «حزب الله» والمقاومة. فما الذي يفسر قرار الحزب بعد الحرب بالشراكة مع هذه القوى التي تأمرت لضرب المقاومة؟ (...)

مفهوم المقاومة متكامل، لا يقتصر على تحرير الأرض فقط، بل تحرير الإنسان أيضاً، تحريره من الفقر والعوز والجهل. فتأمين كرامة الإنسان لا تكون في وجه «إسرائيل» فقط، بل كرامته يجب أن تكون مرفوعة في لقمّة عيشه وفي فرصه للعمل، بدلاً من الوقوف عند باب «البيك». لا يستطيع الإنسان أن يكون بطلاً في وجه «إسرائيل»، وفي الوقت ذاته ذليلاً عند أمير طائفته (...)

جمهورية المقاومة جمهور واحد، لا يقبل النذل والهوان، لا في الموضوع الأول، ولا الثاني، لذلك يجب ألا يكون هناك فصل تعسفي وميكانيكي في موضوع المقاومة. الأسوأ من ذلك كله، أن الخطر على المقاومة من أين له أن يدخل؟ من نقاط الضعف بكل تأكيد. ونقاط الضعف هذه هي الفقر والجوع التي يدخل العدو من خلالها (...). إن تأمين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية يبني اقتصاداً مقاوماً، علينا أن نبني هذا الاقتصاد المقاوم بدلاً من الاقتصاد الريعي التابع الموجود لدينا، والذي لا يخدم المقاومة.

وإذا كانوا غير قادرين على المقاومة في الجانب الاقتصادي الاجتماعي، فليتركوا غيرهم على الأقل ينجز هذا الجانب، ليكاملوا معه. لا أن يتحالفوا مع الطرف النقيض ويسكتوا عن

ومحاصرة بين أمراء الطوائف ومع البرجوازية المصرفية. وجرى إدخال البلاد في ديون تصل إلى 70 مليار دولار، بعدما ضربت المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية والإعلام الرسمي (...). اليوم، يستطيع المواطن إذا قطعت لديه المياه أن يذهب لشرائها من السوق، وإذا قطعت عنه الكهرباء أن يدفع لقاء الاشتراك، لكن إذا تراكت النفايات في الشوارع ماذا سيفعل؟ سينزل إلى الشارع!..

● نشاهد اليوم أن الحراك قد ذهب أبعد من مشكلة النفايات، إلى أي مدى يستطيع أن يحافظ على استمراره برأيك؟ وكيف يمكن تحقيق الشعارات المطروحة؟

أفترض أن هذا الحراك هو ضمن الموجات الثلاث للحركة في لبنان. الأولى: هي حراك «إسقاط النظام الطائفي» 2011، حيث شارك فيه ما يقارب 30 ألف متظاهر، وقامت قوى السلطة في 8 و 14 آذار بمحاولات لخرقه وضربه من الداخل، ونجحت في ذلك. الثانية: هي حراك «هيئة التنسيق النقابية» الذي فتح ملف سلسلة الرتب والرواتب، والملفات الاجتماعية والصحية والمعيشية على أوسع نطاق، وبالطبع كان وليد الحراك الذي سبقه، واستطاع أن يشرك 100.000 متظاهر (...). أعتقد اليوم أن الحراك الحالي الذي بدأ بملف النفايات، والذي يطال الشعب اللبناني كله، جاء من رحم حراك هيئة التنسيق. وهنا، تعتقد السلطة أنها كلما ضربت موجة من هذه الحركات فإن أزمتهما ستحل، لكن تبين العكس.

وفي ظل مناخ الانقسامات العمودية، فإنه بمجرد خروج حراك من نوع آخر، ليعيد خلط الأوراق على أسس صحيحة، يصبح الفرز على أساس القضايا الأساسية التي تهم الناس، فهذا بعد ذاته إيجابي ومهم، لأن قضايا الناس المعيشية والحياتية والمباشرة عادت لتفرض نفسها. ليصبح الاختلاف على أساس: من مع حقوق الناس، ومن ضدها؟ وليس على أسس عابرة (...). أرى أن المعركة طويلة في هذا الحراك، وتحتاج إلى نفس طويل كي تبني قيادات على الأرض، وعلى صعيد المناطق، حيث يجب أن تكون هناك قيادة لهذا الحراك في المناطق، كالجنوب والجبل والشمال.. إلخ..

● هناك من يقول إنه لا يمكن وضع إشارة مساواة بحجم الفساد بين القوى الموجودة في الحكومة كلها، بما فيها قوى المقاومة، ما رأيك؟

سأجيب عبر استنكار ما جرى في حرب تموز 2006. ففي هذه الحرب،

■ حاوره: أحمد الرز - بيروت

● ما هو موقع الحراك اللبناني في إطار التغيرات الجارية على الصعيدين العالمي والإقليمي؟

لا شك بأن هذا الحراك يأتي في ظروف دولية وإقليمية متغيرة. وفي سياق هذه المتغيرات، تجري عملية إعادة النظر بخارطة المنطقة كاملة، بما يرافق ذلك من تقسيم إلى دويلات طائفية ومذهبية متناحرة، وهذا ما كان يسمى بـ«الشرق الأوسط الكبير». المعركة لا تزال مفتوحة في وجه هذا المشروع الذي يتوقف تقدمه فعلياً على وجود العصبية الطائفية والمذهبية وازديادها وتعمقها. وهذا ما يشكل خطراً على المنطقة كاملة.

اليوم تدفع منطقتنا الثمن، نتيجة للتناحرات المذهبية والطائفية، ونتيجة الأنظمة التي قمت شعوبها، وحرمتها من حرياتها الديمقراطية ومن حقوقها الاجتماعية، تلك الأنظمة ذاتها التي شكّلت المدخل للمشروع الأمريكي الصهيوني الذي استطاع أن يتسرب، عبر هذا المدخل، للانقضاض على المكاسب التي كانت محققة سابقاً، ولتنفيذ مشروعه التفتيتي.

في المنطقة، لم نحرر أرضنا بشكل كامل بعد، ولم نتحرر اقتصادياً واجتماعياً، نتيجة أنظمة التبعيات، والمقايسة الحاصلة بين هذه التبعيات. وهنا، يدور حديثي عن الدول التي ما زالت تقول بجوانب التحرر والممانعة.. إلخ، فما بالك بنظام سياسي تبغي للخارج بالكامل؟

● ما هي الآليات التي يقوم عليها النظام التبعية في لبنان؟ وما دلالات توقيت الحراك الجاري؟

تشكل نظام التحاصص في لبنان - عبر اتفاق «الطائف» - من زعماء الميليشيات، وأمراء الطوائف، وحيثان المال - ممثلو رأس المال المصرفي بالدرجة الأولى، والعقاري بالدرجة الثانية. وبعد الحرب، بشكل أساسي، ازداد وزن هذه البرجوازية المصرفية داخل التركيبة البرجوازية، ونشأ هذا التحالف الفج بين البرجوازية المصرفية والعقارية وأمراء الطوائف ورؤساء الميليشيات، على قاعدة اعتماد اقتصاد الخدمات الذي يهشم القطاع الصناعي والزراعي، أي يضرب الاقتصاد المنتج. وتحت هذا العنوان، جرى تحجيم دور الدولة، وضرب مضمون دورها الوظيفي كدولة للرعاية الاجتماعية، وتحويلها إلى دولة خصخصة

يعج الطابق الخامس من أحد أبنية حي «وطى المصيطبة» في بيروت بصور تعود إلى تاريخ النضال النقابي في «بلد تحكّمه الميليشيات». إنه مركز «التيار النقابي المستقل»، حيث يستقبلنا رئيسه، حنا غريب، للحديث عن مروحة واسعة من الملفات.



حنا غريب

● مؤيد طرابلس،

1953

● خريج الجامعة

اللبنانية، قسم

الكيمياء

● مدرس مادة

الكيمياء للمرحلة

الثانوية

● عضو المكتب

السياسي للحزب

الشيوعي اللبناني

● أحد مؤسسي «هيئة

التنسيق النقابية» بعد

الحرب

● رئيس «التيار النقابي

المستقل» 2015

قضايا الناس عادت لتفرض نفسها ليصبح

الاختلاف على أساس: من مع حقوق الناس

ومن ضدها؟ وليس على أسس عابرة

تقوم الرأسمالية، بطبيعتها، على أساس المنافسة المكثفة، والمدمرة غالباً. ليس فقط بين رأس المال والعمل، بل بين الرأسماليين أنفسهم. لكن ليست المنافسات كلها سواء. هناك المنافسة التي تحدث عندما تنمو الكعكة الاقتصادية العالمية، وهناك المنافسة في أوقات الركود والتراجع.

حروب العملات..

والأشكال الجديدة للمنافسة «2/1»



أكثر من السابق.. وأقل من حرب

بات من الواضح أن المنافسة بين الرأسماليين عن طريق الصراعات العسكرية بين الاقتصادات المتطورة «الولايات المتحدة وأوروبا واليابان» غير موضوعة على الطاولة اليوم، ولا حتى بشكل طفيف، بل يجري حفظها لهذه الدول والاقتصادات التي تقع خارج فلك الاقتصادات المتطورة. لكن القواعد للعبة التنافس، ضمن، وفيما بين، الرأسماليين في الاقتصادات المتطورة، القواعد التي كانت سارية في السنوات السابقة، يبدو وكأنها تخبو، تظهر قواعد جديدة، بدقة أكبر، فالقواعد القديمة حول «نزاعات خارج المنطقة» تنهار، لتأخذ أشكالاً جديدة مقبول فيها أن تجري المنافسة بين الرأسماليين داخل، وبين الاقتصادات المتقدمة، لهذا، نرى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تدخل إلى المنصة- في نوع من المنافسة، خاضع لشعار «لا يوجد منطقة محرمة»- حيث تظهر أشكال جديدة، وأكثر عدوانية من المنافسة بينهم. بين التدخل الحكومي في حدوده القصوى، ونيابة عن مصالح الرأسماليين المحليين- التدخل الذي يأخذ شكل الصراع العسكري المباشر- وبين شكل آخر قائم على انخراط حكومات الاقتصادات المتقدمة بإجراءات تنافسية «مثل الضرائب المحلية والتجارة والنقد، وسياسات الأجور نيابة عما يمثلونه من مصالح الرأسماليين»، جرى إرساء «أرضية مشتركة»، حيث تظهر أشكال جديدة من المنافسة بين الرأسماليين تقوم على المواجهة، والتي لا تزال إلى الآن أقل من العنف المباشر والحرب. لم تعد أشكال المنافسة كالسابق، فأزمة على التجارة والتكنولوجيا وتخفيض التكاليف.. إلخ، ولم تصل بعد إلى المواجهة العسكرية التي تقوم لمصالح اقتصادية، لكن في مكان ما بين الإثنين من حيث شدته وعدوانيته.

ولهذا، كان الأوروبيون أكثر توتراً حيال هذا الصراع.

الحروب الحديثة والمناورات المسبقة

أما قضية روسيا فهي مثيرة للانتباه أكثر. فالأوروبيون أكثر توتراً من الأمريكيين حول «قواعد لعبة التنافس» الجديدة في حالة روسيا، فهذه القواعد الجديدة، تعني عقوبات اقتصادية حادة لتقويض الاقتصاد الروسي. وعلى الرغم من أنه خيار مفضل بالنسبة لواشنطن، إلا أن الأوروبيين يعدون هذه العقوبات على روسيا مغامرة خطيرة. ليس من باب تأثيراتها العكسية على الاقتصادات الأوروبية نفسها فحسب، ولكن أيضاً لأن هذه العقوبات تمثل سابقة محتملة «للبناء عليها لاحقاً مع دول أخرى».

إذا كانت روسيا، كما يراها العديد من الأوروبيين، خارج المنطقة التي تمنع فيها المنافسة العسكرية، فإن التنافس مع روسيا اقتصادياً عن طريق العقوبات هو سابقة خطيرة. وكما التخفيضات التنافسية، يمكن للعقوبات الاقتصادية خفض في اتجاهين، فالمنافسين كليهما سيلاً إلى نفسه، ولا يمكنه أن يسود اقتصادياً في النهاية.

لم تتضمن الحروب الحديثة في الشرق الأوسط وأوكرانيا، وأماكن أخرى، أي نزاع عسكري بين الاقتصادات المتطورة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، بل إن ما يجري فعلياً هو أن الاقتصادات المتطورة تضرب رأسمالي الأسواق الناشئة وحكوماتها، كمنافسة مسبقة لتأمين مصالحهم الأساسية نيابة عن طبقة رأسماليهم الخاصة، وعلى النفقة الاقتصادية المباشرة للأسواق الناشئة هذه.

■ عن «Counter Punch» بتصرف

● جاك راسموس: دكتور في الاقتصاد السياسي، وأستاذ محاضر في جامعة «سانت ماري» في ولاية كاليفورنيا. له مؤلفات عدة: «الركود الملحمي: مقدمة لكساد عالمي»، «الاقتصاد زمن أوباما: الانتعاش للقلّة».

تقفز الحربان العالميتان في القرن العشرين إلى الذهن مباشرة، حيث كان القتال من أجل المستعمرات والموارد واضحاً، لا سيما في حالة الحرب العالمية الأولى، فيما كانت الحرب العالمية الثانية نتيجة للقضايا العالقة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، وكذلك نتيجة للانهايار الاقتصادي للرأسمالية العالمية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

مناطق «ممنوعة» وأخرى «مسموحة»

إن الحروب الحديثة والمستمرة التي قادتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال هذا القرن، هي دليل قاطع على الحروب التي تنتج دورياً، وعلى الصراع المسلح الذي يجري باسم مصالح الرأسماليين المحليين. إنها حروب الشرق الأوسط التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي، وتكثفت في بدايات القرن الحالي، والتي قامت في أساسها على تأمين الموارد المتوفرة للولايات المتحدة والاقتصادات المتطورة الأخرى، وخصوصاً النفط.

في مذكرات بعض الأشخاص الأساسيين في النخبة الاقتصادية الأمريكية، بعد غزو العراق في 2003، اعترفوا بأن هذا الغزو كان بدافع النفط بشكل أساسي- ورغم أن هذا الاعتراف أتى من بعض السياسيين الأمريكيين، إلا أنه لم يعتمد من الصحافة.

والشيء الأكثر حداثة، كان عندما تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر لإدارة الانقلاب في أوكرانيا خلال العام الماضي، وما تلاه من إعداد لمصرفي الظل التابعين للمحافظين الجدد بهدف إدارة اقتصاد البلاد، وهو ما كان قد بدأ في كانون الأول الماضي 2014.

قد تكون المنافسة عن طريق الحرب ممنوعة داخل، وبين، الاقتصادات المتطورة، ولكن جرى النظر إلى أوكرانيا- على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة- على أنها «صراع مقبول على الحدود»، وخارج «المنطقة التي تمنع فيها المنافسة الاقتصادية العسكرية»، غير أنه، من جهة أخرى، وبالنسبة للأوروبيين، فإنه ينظر إلى أوكرانيا بوصفها داخل تلك المنطقة،

في الأشهر الأخيرة، تزداد المؤشرات على أن أشكالاً جديدة من المنافسة الشديدة والعدائية بدأت تظهر بين الرأسماليين، مع استمرار الاقتصاد العالمي في التباطؤ بشكل عام، وكذلك الركود، والانزلاق إلى الركود، في عددٍ متزايد من الدول.

■ بقلم: جاك راسموس*

إعداد وترجمة: علاء أبو فراج

في الأوقات «الجيدة» من النمو الاقتصادي المطرد، تحدث المنافسة ضمن بعض القواعد المتعارف عليها عموماً من السلوك التنافسي الرأسمالي: المسموح به، والمتوقع كذلك، هو المنافسة بين الرأسماليين حول من يستطيع خفض التكاليف والأسعار أكثر أو أسرع، للاستيلاء على حصة السوق لدى الرأسماليات الأخرى، وحول من يمكنه الحصول على موطئ قدم استثمار أكبر في السوق المحلية للمنافسين، أو الحصول على منتج تنافسي بشكل أسرع ليدفعه إلى السوق، ومن يمكنه الاستفادة من تكنولوجيات الإنتاج الجديدة بشكل أسرع، أو من يمكنه الحصول على إحدى الحكومات لتوفير تخفيضات ضريبية أفضل، ومناورة أفضل في التجارة الحرة لفتح الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي الرأسمالي الأخر، وهكذا دواليك.

جرى إرساء «أرضية مشتركة» حيث تظهر أشكال جديدة من المنافسة بين الرأسماليين تقوم على المواجهة بما هو أقل من العنف المباشر والحرب

«الجيدة» وتلك «السيئة»

لعبت الحكومات دائماً دوراً رئيسياً في لعبة المنافسة بين الرأسماليين. لكن أشكال المساعدة التي تتعهد بها الحكومات في دعم لعبة المنافسة يمكنها أن تتغير أيضاً مع مرور الزمن: التلاعب بالسياسية الضريبية المحلية، خفض أسعار الفائدة، قطع تكاليف الفوائد، ومساعدة الشركات في ضغطها المستمر على ارتفاعات الأجور. جميعها تدابير نموذجية توظفها الحكومات لصالح الرأسماليين المحليين «والمساهمين في الحملات الانتخابية» في الأوقات «الجيدة». وتمثل هذه التدابير تعزيزاً للتنافسية الرأسماليين، على حساب الطبقة العاملة المحلية لديها، والمستهلكين، وربما الأجور المكتسبة لدافعي الضرائب. لكن هناك تدابير أخرى لا تزال محتملة، هناك طرق لـ«انتزاع» حصة من الدخل، ليس فقط من العمال، ولكن من الرأسماليين الآخرين خارج السوق المحلية، أي في البلدان النامية والاقتصادات الأخرى. ومع تحول الأوقات «الجيدة» إلى أوقات «سيئة» في العقود الأخيرة، وخصوصاً منذ عام 2008، فإن قواعد لعبة المنافسة قد تغيرت، ليس فقط فيما يتعلق بـ«انتزاع» الدخل من العمال والمستهلكين، بل من تحصيل الدخل على حساب المنافسين الرأسماليين الأجانب. عندما تتحطم قواعد لعبة المنافسة برمتها بين الرأسماليين، تكون النتيجة هي الحرب، وهي الشكل النهائي للمنافسة بين الرأسماليين.

حصيلة الصيد البحري والمخزون السمكي



تحت عنوان «تقييم أولي لحصيلة الصيد البحري وعلاقته بالمخزون السمكي ومواصفات المياه في منطقة المنطار - طرطوس - من الساحل السوري» قدم كل من د. وسيم غانم ود. أمير إبراهيم ود. محمد بكر ومرهف للحج من المعهد العالي للبحوث البحرية وجامعة تشرين وقسم العلوم البيئية، وكلية العلوم جامعة دمشق في العام 2011 في مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية

000 ■

يعد تقدير المخزونات السمكية الحية وتركيبها النوعي والكمي من العوامل الأساسية في عمليات التقييم والإدارة، وتعد ضرورية لتحقيق الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وإدارة الأنواع التي تعد مهددة ومستنزفة بصورة خطيرة. كما تساعد عمليات تحديد المخزونات في تحديد المستوى المناسب لوضع استراتيجيات الرصد ونجاح المصايد، ويعد حجم المخزون السمكي على مستوى الأنواع والفصائل ذا أهمية خاصة، خصوصاً عند الرغبة في دراسة قوام المخزون السمكي، من حيث الحجم والجنس والعمر ومرحلة النضج الجنسي.

بدأت الدراسات المحلية السورية على الأسماك مع قدوم بعثة التعاون الكورية التي سجلت وجود «96» نوعاً من الأسماك العظمية، و9 أنواع من الأسماك الغضروفية، واستمرت الدراسات مع أواخر القرن الماضي بدراسة بيئية وتشريحية مقارنة لأسماك فصيلة Sparidae في العام 1991، ثم أخرى تصنيفية حول التنوع الحيوي السمكي في المياه البحرية السورية، التي سجلت وجود 158 نوعاً من الأسماك العظمية والغضروفية في العام 1994، وتلا ذلك العديد من الدراسات الأخرى المكتملة للموضوع ذاته.

بعد ذلك أجريت دراسات تناولت بعض الصفات البيولوجية للأسماك المحلية، كأسماك فصيلة Sparidae، وأسماك فصيلة Mugilidae وأخرى تناولت المخزون السمكي في المياه الشاطئية لمدينة اللاذقية، التي سجلت وجود 51 نوعاً سمكياً، ودراسة ستة أنواع سمكية تابعة للفصيلة الكلبية، تلتهما دراستان بيئيتان وتصنيفيتان للفونا السمكية التي وثقت وجود عشرة أنواع سمكية مهاجرة تسجل أول مرة في الشواطئ السورية، وكذلك دراسة بيئية بيولوجية سجل خلالها وجود 90 نوعاً من الأسماك العظمية والغضروفية في المياه الشاطئية لمدينة اللاذقية. تناولت معظم تلك الدراسات تنوع الأسماك من وجهة نظر تصنيفية بشكل عام، وقليل منها تناول مكان وجود النوع. فضلاً عن ذلك فإن أغلب الدراسات السابقة لم تتناول المخزون السمكي وطرائق تحليله ودراسته بشكل موسع، لذا كان لا بد من إجراء بحوث جديدة

من الضروري وضع الأسس الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها لضمان الاستغلال الأمثل والمستدام للثروة السمكية

وجدتها

د. عرب المصري



أبحاث انفرادية

تستعر الخلافات حول سياسات الأسماء في المنشورات العلمية، وخاصة في الجامعات ومراكز الأبحاث التي ينظم عملها قانون تنظيم الجامعات.

إذ تتجه الأبحاث الحديثة عموماً في أنحاء العالم كلها إلى إشراك عدد من الباحثين بالبحث الواحد في نوع من السعي نحو الكمال، فتكامل الإجراءات البحثية والآراء العلمية هو عامل غنى حتمي في البحث، فتجد في المنشورات العلمية عدداً لا يقل حتماً عن ثلاثة باحثين، ولا يجد الباحثون غضاضة في ذلك لأنهم يعلمون جميعاً أن في زيادة عدد الباحثين «الفعليين وليس الوهميين» زيادة في قيمة البحث.

لكن سياسات الترفيعات التي تتبعها وزارة التعليم العالي في التعليمات التنفيذية، وقرارات مجلس التعليم العالي النازمة لهذا الشأن، لها رأي مخالف لذلك تماماً. إذا تدفع الباحثين وخاصة الحاملين لشهادة الدكتوراه إلى إنتاج الأبحاث المنفردة، أي تلك التي يقوم بها باحث واحد فقط، وهذا الأمر غير منطقي بتاتا في واقع الأبحاث الحديثة، حيث يتم حساب النقاط اللازمة للترقية بسنة نقاط للبحث الانفرادي وثلاث نقاط للبحث الذي يشترك فيه باحثان ونقطتان للبحث الذي يشترك فيه ثلاثة باحثين، ونقطة واحدة للبحث المشترك لأكثر من ثلاثة باحثين، وذلك للترقية إلى أستاذ مساعد وأستاذ.

ويتم تطبيق نظام النقاط نفسه للترقية على الهيئة الفنية من حملة شهادة الماجستير (أو شهادة أقل منها) رغم أن القانون نفسه لا يسمح لحملة الماجستير بتسجيل أبحاث منفردة، بل يجب أن يكون في البحث باحث على الأقل من حملة الدكتوراه، رغم أن القانون والتعليمات التنفيذية لترقيات للهيئة الفنية، لا تنص على ذلك بل تنص على عدد من الأبحاث الأصيلة «بغض النظر عن كونه منفرداً أم لا»، ويمكن اعتبار ذلك نوعاً من الوقوف في وجه الهيئة الفنية بوضع حاجز أمام الترفيعات، رغم إنجاز الأعمال العلمية المطلوبة.

وتطبق التعليمات نفسها على الأبحاث الداخلية والخارجية، مما قد يدفع البعض «من عديمي الأمانة العلمية» إلى غبن عدد من الباحثين المشاركين بالبحث، في سبيل الترفيع، وهو ما يحصل فعلياً «وهذا ليس تبريراً لما يقومون به بالطبع».

إن منطلق الأبحاث الانفرادية قد ولى إلى غير رجعة في عالم العلم الحديث، وإن الإصرار على منطلق البحث الانفرادي هو عائق حقيقي أما الأبحاث والباحثين.

aroub@kassioun.org

الاستنتاجات والتوصيات

تضم منطقة المنطار تنوعاً حيوياً عالياً نسبياً مؤلفاً من 31 نوعاً من الأسماك تنتمي لـ 19 فصيلة من الأسماك العظمية وفصليتين من الأسماك الغضروفية، كنتاج لاستخدام الشباك الغلصية الثابتة في عملية الصيد. وشكلت أنواع فصيلة Sparidae نسبة كبيرة 19,35% من عدد الأنواع السمكية الموجودة في المياه البحرية في تلك المنطقة المدروسة. يقود ذلك إلى ضرورة إعطاء هذه المنطقة الأهمية التي تستحقها بوضع نظم حماية الثروة السمكية، سواء على مستوى الأنواع أم على مستوى النظم البيئية، لأن الأفضلية في الحماية تُعطى للأوساط التي تضم أعلى تنوع حيوي.

بلغت أعلى إنتاجية جهد صيد خلال شهري آذار ونيسان 1,15 و 1,08 كغ/سا على التوالي كما بلغ متوسط إنتاجية جهد الصيد للمركب 0,78±0,21 كغ/ساعة، ومتوسط الوفرة السمكية 3,83± 1,02 كغ مع وجود القيمة العظمى خلال شهر تشرين الأول 6,72 كغ، في حين سجلت أعلى قيم لمعامل الغنى النوعي ودليل التنوع خلال شهر أيار.

كانت أفراد فصيلة Sparidae الأكثر غزارة في المنطقة، ومن ثم ينصح أن تؤخذ هذه الفصيلة كمعيار لتدهور واقع الحماية في المنطقة أو تحسنها. أكثر الأنواع غزارة هو سمك الزليق الأحمر من الناحية الكمية إذ بلغت حصيلة صيده 20,5 كغ، وبمعدل شهري 5,7 ± 1,71 كغ. من واقع الدراسة الحالية يمكن اقتراح ضرورة متابعة إجراء مسح شامل للأنواع السمكية ودراسة المخزون السمكي لكل نوع، وتحديد الأنواع الأكثر اقتصادية التي تقطن المياه البحرية السورية، بغية الحصول على نتائج تعكس واقع كامل الساحل السوري.

هذا إلى جانب الاستمرار بدراسة بيولوجيا النمو والتغذي لكل الأنواع السمكية بغية معرفة العلاقات الحيوية للأسماك مع بعضها، وربط النتائج بالقاعدة الغذائية الطبيعية في الوسط البحري. وتأتي حماية الموائل الطبيعية للأسماك حفاظاً على تكاثرها وبيئتها الطبيعية واستقرارها البيئي من الأمور المهمة في هذا المجال، ويأتي ذلك من خلال تشديد المراقبة من قبل الجهات الوصائية على وسائل الصيد، وعلى قطر فتحات الشباك المستخدمة، وتأمين وسط مناسب لتكاثر الأسماك.

مكتملة تهتم بالمخزون السمكي وجمع البيانات الإحصائية ومن ثم تطبيق البرامج الإحصائية، المختصة بتحليل معطيات المخزون السمكي ومؤشرات. تعد منطقة المنطار في جنوب طرطوس منطقة صيد مهمة يعتمد عليها قطاع واسع من الصيادين، وتضم عدداً لا بأس به من مراكب الصيد العاملة على امتداد الساحل السوري، فضلاً عن أنها منطقة تتميز باتساع مساحة الرصيف القاري فيها وتنوع قيعانها، ونظافة مياهها مما يجعلها منطقة ذات إنتاجية بيولوجية متميزة، وبمعدل سريان طاقة كبير. فضلاً عن ذلك فإن القليل من الدراسات عن الثروة السمكية جرى في القسم الجنوبي من الساحل السوري، حيث منطقة المنطار، ربما بسبب البعد الجغرافي.

تشكل الدراسة الحالية خطوة أولى لدراسة ديناميكية المخزون السمكي في منطقة المنطار، كممثل لمخزون المياه البحرية السورية، وذلك بهدف وضع الأسس الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها في الدراسات اللاحقة، وبما يضمن الاستغلال الأمثل والمستدام للثروة السمكية. كما تناولت الدراسة أيضاً خصائص مياه البحر في المنطقة، بهدف المساعدة في تفسير النتائج، ومن أجل توثيق الواقع خصوصاً، ولاسيما أن مواصفات المياه تتغير باستمرار بسبب التغيرات المناخية الحاصلة.

مواد البحث وطرائقه

بعد إجراء مسح جغرافي لمناطق الصيد الممتدة على طول الساحل السوري، اختيرت منطقة المنطار - طرطوس - لتنفيذ هذا البحث. جمعت العينات باستخدام مركب صيد متوسط الحجم 10,5 م، ومن أعماق تراوح بين 20-50 متراً. استخدمت شباك صيد غلصية ثابتة أقطار فتحاتها 24-32 مم، على اعتبار أن وسيلة الصيد هذه هي الوسيلة الأكثر استخداماً في المنطقة، حيث تجمع عدداً لا بأس به من أنواع الأسماك المتوفرة في المكان.

جمعت العينات دورياً وبمعدل مرة واحدة شهرياً من محطات تبعد 1-2 كم عن الشاطئ، حيث كان يتم نصب الشباك عند مغيب الشمس، ومن ثم تجمع عند الفجر لتسجل حصيلة الصيد الإجمالي وعدد الأنواع وعدد الأفراد لكل نوع، وكمية كل نوع من الأنواع المصادة.

القطب.. والأقطاب



شهدت الأسابيع الأخيرة توتراً دولياً مثيراً للاهتمام، حيث أثارت أخبار بينية طارئة حفيفة الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعتها للبدء بسلسلة جديدة من الإجراءات غير المسبوقة، فقد أعلن العلماء بكل أسف خلو المحيط المتجمد الشمالي من الجليد تماماً بحلول العام 2030، لتصبح منطقة القطب الشمالي وما حولها بكل مواردها الطبيعية الغنية من النفط والغاز ساحة جديدة للصراع الدولي المتجدد.

■ سمير حنا

تحوي القارة المتجمدة الشمالية على أكثر من ثلاثين بالمائة من احتياطي الغاز غير المكتشف، وثلاثة عشر بالمائة من احتياطي النفط أيضاً، كما أن انحسار الجليد عن تلك المنطقة يعني ظهور طريق جديد سيربط بين السواحل الأوروبية ومخيلاتها في آسيا بدلاً من سلوك الطريق المعتاد، عبر المتوسط ففتحة السويس مروراً بالبحر الأحمر وصولاً للشواطئ الهندية، والذي يشهد خلال السنين الأخيرة اهتماماً متزايداً دفع العديد من شركات النقل البحري لاعتماده على الفور كبديل حقيقي لجميع المسارات السابقة، أي أن هذا الخبر المفاجئ هو إعلان رسمي عن سباق جديد لاقتسام «الكعكة الشمالية» بما أمكن من الوسائل.

تحوي القارة المتجمدة الشمالية على أكثر من 30% من احتياطي الغاز غير المكتشف و13% من احتياطي النفط

«ضرورة زيادة الوجود الأمريكي»

سرعان ما لخصت صحيفة «نيويورك تايمز» ما يجري منذ بعض الوقت معنونة صفحتها الأولى بـ: «ضرورة زيادة الوجود الأمريكي»

الموزعة على أطرافه تستطيع تحقيق تغيير غير مسبوق على الساحة الدولية، قد يبرر تصعيداً عسكرياً قادمًا يحقق بعد المكاسب للمتسابقين نحو الشمال الأخذ بالذوبان يوماً بعد يوم.

تبعات الاحتباس الحراري

لم يأخذ الجانب البيئي من هذا الخبر المؤسف الاهتمام الذي يستحقه، ولا حتى الاهتمام الذي اعتادت الكثير من الدول على تزييفه، وها هي تبعات الاحتباس الحراري والاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري وتجاهل جميع المؤشرات البيئية والمناخية المرعبة، التي عصفت بكوكبنا قد غيرت من وجه الأرض إلى الأبد، وفتحت المجال لحروب جديدة على ما تبقى من الموارد المتناقصة، وفق سياسة استحواذية ستحتكر تلك الخيرات كأداة جديدة للضغط ووسيلة اقتصادية عصرية للإخضاع.

المستهلك الاسيوي مما يعني توفيراً كبيراً في أجور النقل والتوزيع.

«تحدي القطب الشمالي»

ليس من الصدفة أن يعقد حلف شمال الأطلسي اجتماعه الأخير على أراضي المحيط المتجمد الشمالي أيار الماضي، وليس من الصدفة أيضاً أن يسمي عرضه العسكري الذي استمر 14 يوماً حينها بـ «تحدي القطب الشمالي»، حيث بدأ وكأنه رد مباشر على إعادة تعبئة القوات الروسية في منطقة «سيبيريا» دون أي إنذار قبل عدة أسابيع من اجتماع الحلف هذا، حينها شارك في العرض ألف جندي وعدة مركبات بحرية حديثة الطراز، ولتبدأ حملة إعلامية واسعة تقاذف فيها الطرفان تهمة البدء بالعداء، لكن الجميع يعرف أهمية هذا الطريق الجديد بالنسبة للطرفين، ويدرك بأن الموارد الغنية

على تلك الأراضي، وبسرعة، ليزتازم كل هذا مع الزيارة الأولى التي يجريها أي رئيس أمريكي إلى هناك، حيث أعلن «باراك أوباما» من على السطوح المتجمدة في الشمال رفع الوجود العسكري في تلك المنطقة بحجة «حماية الحدود الشمالية» و«دراسة عواقب الاحتباس الحراري»، لكن قلة تحدثوا عن موافقة الإدارة الأمريكية على عقود ترخيص للبدء بعمليات التنقيب في المناطق الشمالية، عن طريق مجموعة «شيل» الشهيرة للطاقة منذ أكثر من شهر، كما دعت مجلة «هارفرد انترناشونال» الإدارة الأمريكية بكل وضوح إلى رفع الوجود العسكري في المحيط المتجمد الشمالي، بغية استغلال أكبر كمية ممكنة من تلك الموارد الطبيعية، في ظل ارتفاع أسعار النفط وانحسار وجوده في مناطق الأرض الأخرى، مشيرة إلى أن تلك الأبار الجديدة ستكون أقرب إلى

أخبار العلم



موجة حر قياسية خلال العام المقبلين

يعتقد مختصون بريطانيون من مكتب الأرصاد الجوية أن السنتين المقبلتين ستكونان الأكثر حرارة في تاريخ الأرض. يرى باحثون أن عدداً من العوامل ستؤدي إلى زيادة درجات الحرارة. وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة أكد مختصون في الأرصاد الجوية، أدنى وتائر لزيادة درجة الحرارة على الأرض عام 2013 وذلك منذ عام 1998.

وقد أصبح عام 2014 أكثر الأعوام حرارة حسب معلومات الإدارة الأمريكية القومية للأبحاث البحرية والجوية، كما أكدت منظمة الأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة صحة هذه الاستنتاجات. ويتنبأ العلماء البريطانيون أن حركة مياه المحيطين الهادئ والأطلسي ستحدد أن السنة القادمة ستكون أكثر حرارة نظراً إلى الأعوام السابقة. وتهدف أنشطة الأمم المتحدة إلى منع زيادة درجات الحرارة على الأرض عما كانت عليه في عهد ما قبل عصر الصناعة «قبل عام 1880» بمقدار 2 درجة مئوية، إذ أن زيادة الحرارة ستؤدي إلى تغيرات مأساوية تشمل قلة المحاصيل الزراعية والجفاف والعواصف وارتفاع منسوب البحر.



سترة مدرعة واقية من شرانق دودة القرز

أعلن مهندسان تايلانديان عن اختراعهما لسترة مدرعة واقية مصنوعة من شرانق دودة القرز والمطاط الطبيعي. يتراوح وزن السترة بين 2,4 كيلو غرام و4 كيلوغرامات حسب الموديل، وتبلغ سماكتها سنتيمترين. وقال المهندسان إن السترة بوسعها تحمل إصابة رصاص البندقية والمسدس عيار 5,6 - 9 ميليمترات. وفسرنا ذلك بمتانة عالية للحير الطبيعي وشرانق دودة القرز ولزوجته المطاط السائل. سعر السترة أقل مما هو عليه لموديلات كلاسيكية، وتبلغ كلفة الموديل الخفيف للسترة نحو 100 دولار. وكان المهندسان قد حصلوا على براءة الاختراع، وقالوا إنهما ينويان عرض اختراعهما على وزارة الدفاع والشرطة لإجراء تجارب.



اعشاب بحرية تحتوي على دواء يعالج العمى

يعتقد الخبراء أن بعض الأنواع من الأعشاب البحرية يمكن استخدامها لتكوين دواء يعالج العمى. وتحتوي تلك النباتات على بروتين حساس للضوء ينوي العلماء غرسه في شبكية العين لشخص مكفوف بغية استعادة البصر. وتعزّم الشركة عما قريب إجراء تجارب سريرية بمشاركة متطوعين. وقد تمت تجربة هذه التكنولوجيا في ظروف المختبر. وقال العلماء إنها آمنة تماماً. واستخدمت في التجارب السابقة الأعشاب البحرية وحيدة الخلايا من نوع *chlamydomonas reinhardtii* كمصدر للبروتين. وهي قادرة على التحرك في أعماق البحر سعياً إلى الضوء الذي تحتاج إليه للتركيب الضوئي.

أما عين الإنسان، فتستخدم أيضاً بروتينات حساسة للضوء. وينوي العلماء زرع جين لهذا البروتين في داخل مقلة العين، الأمر الذي يجب أن يهدي البصر المحدود للمكفوفين. ويتم الآن تجنيد أول مجموعة من المتطوعين ستضم 15 شخصاً مصاباً بمرض التهاب الشبكية الصباغي الذي يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالعمى التامة.

باختصار..!



أمريكا اللاتينية تحصد الجوائز في «فينيسيا»

حصت سينما أمريكا اللاتينية حصة الأسد من جوائز الدورة 72 لمهرجان فينيسيا السينمائي الدولي، بعد فوز مخرجين منها بجائزتي المهرجان الأساسيتين المعروفتين باسم الأسد الذهبي والأسد الفضي لمخرجين من فنزويلا والأرجنتين. وهذه هي المرة الأولى التي يفوز فيها أحد أفلام أمريكا اللاتينية بالجائزة الأولى في المهرجان حيث فاز الفيلم الفنزويلي «عن بعد» للمخرج لورنزو فيغاس بالجائزة الأولى، جائزة الأسد الذهبي، وتدور أحداثه خلال أعمال عنف وفوضى في كراكاس. وقال فيغاس إنه فوجئ بالنجاح الذي حققه الفيلم وإنه يأمل أن يساعد هذا النجاح فنزويلا.

وحصد فيلم «العشيرة» أو «العائلة» (The Clan) للمخرج الأرجنتيني بابلو ترابيرو جائزة الأسد الفضي التي تمنح لأفضل مخرج في أفلام المسابقة الرسمية.



مناهة الطرقات!

نهض «أحمد» من فراشه متناقلاً هذا الصباح، دوى صوت قوي بالقرب من شباك غرفته أجبره على الاستيقاظ في مثل هذا الوقت، ما زال بحاجة لمزيد من النوم بعد أن أمضى القسم الكبير من نوبة الليلة الماضية منحنيماً فوق إحدى آلات المعمل الصاخبة، اعتدل فوق السرير وأمسك هاتفه المحمول بحركة أصبحت شبيهة يومية مستطعاً حساباً على الموقع الأزرق الشهير!

يسار صالح

رسالة «فيسبوكية» جديدة فتحت عينيه على الفور، هي صورة لصديقه «عمر» من منتصف إحدى الساحات الأوروبية الجميلة مع رابط لإحدى المجموعات الفيسبوكية بعنوان: «طريقك الأسهل إلى أوروبا...» صار بالإمكان لأي أحد أن يجد مثل تلك المجموعات بكل سهولة، فقد غصت مواقع التواصل الاجتماعي بالعديد من المجموعات والصفحات التي تتحدث عن أسهل الطرق، وأسرعها، وربما «أرخصها» أيضاً للهجرة إلى أوروبا. وتحول موقع «فيسبوك» بالذات إلى الدليل الأكثر شمولية واستخداماً لكل من يود الشروع بهذه المغامرة الجدية، مئات الصفحات أصبحت مهمتها اليوم جذب عشرات الآلاف من المتابعين الذين يخوضون يومياً نقاشات لا تنتهي، ويكونون مجتمعات افتراضية لتقديم النصيحة والمشورة وتتشرك التجارب المختلفة، الطوة منها والمررة، خاصة مع تعدد الطرق والمسالك وتنوع أساليب السفر والهجرة، وتضارب الحقائق حول جميع تفاصيل هذه الرحلة الدقيقة التي قد تكلف صاحبها مبلغاً لا يستهان به من المال أو فقدان العديد من ممتلكاته أو الأسوأ.. فقدان حياته.

تعليقات طويلة يفتح فيها أحدهم قلبه ليسرد جميع تفاصيل رحلته في سطور عديدة ويصف معاناته الشخصية بالتواريخ والأرقام والمبالغ المالية

«الطريق الأقل كلفة»..؟

يدفع الفضول «أحمد» للاشتراك في إحدى هذه المجموعات، يكتب السؤال التالي بكل بساطة: «ما هي الطريقة الأقل كلفة للوصول إلى ألمانيا؟»، تضي عدة

عن طريق مجموعات افتراضية متخصصة بذلك، وربما يكفي فقط أن تتعلم بعض الجمل الشائعة التي ستحتاجها بلا شك في بداية حياتك الجديدة على الأراضي الأوروبية. أما الصور فهناك فيض لا ينتهي منها، صور خاصة للعديد من «المهاجرين» والابتسامات لا تفارق وجوههم مع رقم المهرب الدولي يذيل بعضاً منها، يبدو ذلك وكأنه نوع جديد من الإعلان!

قصة (رغد)..!

تابع «أحمد» تصفحه، فوق بصره على صورة الطفلة «رغد» مرفقة بقصتها القصيرة الحزينة التي كتبها أحد شهود الواقعة، فقد رمى أحد «المهربين» حقيبة جهاز قياس السكر في الدم مع إبر «الأنسولين» الخاصة بها من يدي والدها في البحر، بعد أن ظن بأنه جهاز تعقب قد يندثر خفر السواحل، استشاط والدها غضباً لكنه اضطر للرضوخ للأمر الواقع بقوة السلاح، انتهت القصة برمي «رغد» في البحر بعد يومين إثر نوبة «سكري» حادة تعرضت لها بشكل مفاجئ، لم يستطع والديها فعل أي شيء لإنقاذ طفلتهم، فاضطروا إلى رميها في البحر، لأن الشواطئ الإيطالية لن تستطيع استقبال جثمانها، رمى «أحمد» هاتفه المحمول على السرير شاتماً لأعداء.

فرك رأسه بنزق: «هذا ما كان ينقصني في هذا الصباح!» ففتح باب غرفته وهو يفرك رأسه بعصبية، التفت نحو والدته التي تعلقت عيونها الباهتة بشاشة التلفاز، انحنى عليها وقبلها ملقياً تحية الصباح، ابتسمت في وجهه على الفور وسرحت شعره بيديها المتعبتين، أمسك «أحمد» الكرسي المدولب ودفع أمه برفق نحو الشرفة المشمسة هامساً: «ستعاد نشرة الأخبار لاحقاً»، جلس بجانبها ونادى على شقيقته الصغيرة: «رغد.. يا رغد.. ما رأيك أن تعدي لنا فنجاناً من القهوة؟»

ثواني قبل أن تتزاحم الردود على شاشته، أرقام «مهربين»، وروابط لمجموعات أخرى مختصة بـ«شؤون السوريين» في ألمانيا، بالإضافة إلى تعليقات طويلة، يفتح فيها أحدهم قلبه ليسرد جميع تفاصيل رحلته في سطور عديدة، ويصف معاناته الشخصية بالتواريخ والأرقام و«المبالغ المالية» التي دفعها، وسرعان ما يعلم أحمد مثلاً أن المهرب المصري «أبو حسن» هو من «أرخص» المهربين لكن قواربه سيئة للغاية، بينما يمكن الاعتماد على «يلماز» التركي للوصول إلى المكان المطلوب رغم أنه مكلف جداً، ومن جهة أخرى، يجب ألا يترك المسافر حاجياته الشخصية مع «خليل» الليبي لأنها ستختفي على الفور في معمرة الرحلة، أما «شاكرا» فرفقه معروف للجميع وهو لطيف المعشر، وقد يسمح لك بحمل الطفل الرضيع إن كان برفقة أمه مجاناً، إن قمت بطلب ذلك بطافة بالطبع. تذكر «أحمد» للحظة صور الأطفال الذين لفظهم البحر على الشواطئ الشهر الماضي، لكنه سرعان ما انتزعها جميعها من رأسه.

إعلان من نوع جديد!

يفضي البحث عن تلك المجموعات وفي تفاصيل المعلومات المنشورة فيها إلى مزيد من النتائج العجيبة، ابتداء من تخصص الصفحات، فبعض الصفحات تهتم بتفاصيل معاملات الجوء الورقية في مختلف البلدان الأوروبية، وأخرى تفتح فرساً جديدة للعمل للسوريين بعد وصولهم بسلام إلى وجهاتهم المختلفة! جمعيات ومؤسسات وهيئات «مدنية» بدأت تأخذ من هذا الموقع منصة للانتشار والتسويق، كل ذلك في سبيل وضع الزائر الجديد أمام عدد لا يحصى من الاحتمالات المختلفة والمتنوعة! يمكن للزائر هنا تعلم لغة أجنبية أيضاً،



البوسنة تعيد افتتاح متحفها الوطني

بعد إغلاق دام ثلاثة أعوام فتح المتحف الوطني في البوسنة أبوابه مرة أخرى ليعرض كنوزه الأثرية، وامتلات قاعات المتحف وحديقته بتلاميذ المدارس والمواطنين بعد أن اتفقت سلطات البوسنة المنقسمة أخيراً على طريقة لتمويل المتحف التاريخي في سراييفو والذي اضطر لإغلاق أبوابه في 2012 بسبب نقص التمويل، حيث ظل وضع المتحف بلا حسم لسنوات بعد الحرب التي دارت بين عامي 1992 و 1995 وفي ظل ضغوط من الرأي العام وقعت سلطات من مختلف شرائح الحكومة البوسنية المعقدة اتفاقاً يقضي بتمويل المتحف وست مؤسسات ثقافية وطنية أخرى في العاصمة.

وأكد رئيس وزراء البوسنة أن «المتحف الوطني هو كنز وطني لكل مواطني البوسنة والهرسك». ومجمع المتحف هو الأكبر من نوعه في المنطقة ويضم أربعة ملايين قطعة أثرية في أقسام الآثار وعلم الأجناس والعلوم الطبيعية بالإضافة إلى مكتبة غنية.

لا تبدو حركة سير التاريخ مفهومة لكثيرين، ولا يعرف كثيرون حجم التضحيات التي قدمتها البشرية في طريقها الطويل حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، وكيف حصل الناس على «حقوق»، تبدو اليوم بديهية، ولكنها لم تكن كذلك، بل حصلت عبر عملية تراكمية ما تزال مستمرة.

«صنع في داغنهايم»



■ آلان داود

«فورد».. نموذجاً!

قدمت السينما أفلاماً عديدة ومتنوعة، تروي قصصاً مختلفة، في محاولة لتبسيط الضوء على بعض هذه التجارب، ورصد وقائعها، وملامسة مراحل مهمة من التاريخ البشري. يسرد الفيلم البريطاني «صنع في داغنهايم» من إخراج نيجل كول، وبطولة «سالي هاوكينز»، أندريا ريسبورج، روزاموند بايك، بوب هوسكنس، وميراندا ريتشاردسون»، مثلاً صغيراً عن تضحيات الناس ومحاولاتهم المستمرة للحصول على حقوق المساواة تحديداً، يتحدث الفيلم عن قصة الإضراب الذي جرى عام 1968 في مصنع فورد للسيارات في مدينة «داغنهايم» الإنكليزية، فقد قامت النساء بالاحتجاج ضد التمييز في أجور العمل بين الرجال والنساء، حيث كانت مهمة النساء في العمل خياطة أغذية مقاعد السيارات، ولكنهن يتقاضين أجوراً أقل من الرجال بكثير، حسب قانون الأجور الذي كان سائداً في بريطانيا. مما اضطرهن للإضراب والتظاهر والمطالبة بالأجر المتساوي.

«عليكم بالانتظار..»

قام المخرج نيجل كول، بالتركيز على تصوير الأدوات والطرق التي استخدمت حينها في محاولة لوقف إضراب العاملات عن العمل، ففي البداية قامت الحكومة باستخدام قادة

قدمت السينما أفلاماً عديدة ومتنوعة تروي قصصاً مختلفة في محاولة لتبسيط الضوء على بعض هذه التجارب

العاملات قريية من مستوى أجور الرجال، حيث تقسم الأجور إلى فئة أولى للرجال، وفئة ثانية للنساء، وتوقف الفيلم عند هذا الحد. في الواقع، هناك الكثير من الحقائق التي لم ترصد، منها مثلاً، تنتمه لما ذكر سابقاً، أن المساواة الكاملة في الأجور بين النساء والرجال لم تحدث فعلياً إلا بعد عام 1984 عندما قامت النساء العاملات بإضرابات كبيرة، تزامناً مع إضرابات عمال المناجم الكبرى في بريطانيا، وتم توجيه الضربة الأخيرة إلى التمييز في الأجور بين النساء والرجال! بالإضافة إلى أن أول مساواة فعلية في الأجور بين النساء والرجال حدثت في الاتحاد السوفييتي بعد ثورة أكتوبر 1917، وبتأثير ذلك انتشرت في العالم حمية حركة النساء العاملات من أجل الحقوق المتساوية وما تزال بعضها مستمرة حتى الآن.

العاملات يسألونها: هل هي شيوعية؟ وهل ستقوم بإشغال ثورة اشتراكية في بريطانيا؟.. الخ. كما تبدأ المخابرات البريطانية بمراقبة للنساء المشاركات في الإضراب ومحاوله رشوة بعضهن والضغط على أخريات من أجل الانسحاب أو التحويل إلى المحاكم الصناعية بموجب قانون عام 1919. مع ذلك لم تستطع الضغوط الممارسة على العاملات كسر الحركة، وتمكنت العاملات من انتزاع قانون الأجر المتساوي في بريطانيا عام 1970.

قصة «روز وشيلا»

الفيلم مقتبس عن أحداث حقيقية جرت في بريطانيا أيضاً، عن الحركة التي قادتها كل من «روز بولاند، وشيلا دوغلاس»، وأخريات، في السابع من حزيران 1968 لتصبح أجور النساء

النقابات البيروقراطيين للضغط على العاملات المضربات، وقدم هؤلاء للعاملات حججاً مختلفة لإقناعهن بوقف الإضراب وعدم جدواه، منها عدم توفر الاعتمادات في الميزانية الحالية أو الانتظار: «عليكم الانتظار لعدة سنوات أخرى وسيجري رفع الأجور بشكل تراكمي حتى تتساوى في المستقبل». ثم جرى استخدام وسائل الإعلام، حيث قامت بإجراء لقاءات مع عمال في المصنع نفسها ليؤكدوا أن «الرجال ليسوا مع حق الأجر المتساوي للنساء». بالإضافة إلى وقف رواتب العاملات، وممارسة ضغط اقتصادي معيشي، بحيث ترك آثار مباشرة على عوائلهن، فبدأت المشاكل مع الأزواج والأبناء.. الخ. وهنا تنشط الصحف في حملة إعلامية لا تتوقف من أجل: «وقف هذه المؤامرة الشيوعية». ويتوجه مراسلوها إلى ممثلة

الجامعة العربية كالعادة..

أدان مشروع قرار، رفعه المندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة الوزاري في دورته 144، إعلان وزير الثقافة والرياضة في الكيان الصهيوني قرارها نقل مقر وزارتها إلى مدينة القدس المحتلة وللتصريحات كافة الصادرة عن سياسة ومسؤولي سلطات الاحتلال الهادفة لتهميد المدينة واعتبارها عاصمة «إسرائيل».



الاحتلال عليه. وطالب مجلس الجامعة الوزاري في مشروع القرار، مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في اتخاذ كل الإجراءات الملزمة لـ«إسرائيل»، لتنفيذ قراراته، خاصة القرار رقم 252 الذي نص على أن أي إجراءات «إسرائيلية» في مدينة القدس المحتلة هي باطلية ولاغية، ودعوته للتحرك الجاد لوقف نقل أية وزارة من وزارات الكيان الصهيوني إلى مدينة القدس المحتلة ووقف أنشطتها الاستيطانية وإجراءاتها التهودية الرامية إلى تغيير تركيبها الديموغرافية والجغرافية.

وأكد مشروع القرار على الرفض القاطع للانتهاكات والإجراءات التهودية «الإسرائيلية» في القدس كافة، والاقترحات اليومية لساحات المسجد الأقصى من قبل سياسة ورجال دين وجماعات استيطانية عنصرية ومحاولات فرض سيطرة دولة

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/09/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

